

دراسات

في الاقتصاد والتجارة
مجلة علمية محكمة



2022

العددان الأول والثاني

المجلد الواحد والأربعون

المقالات والدراسات

ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي: استكشاف الأسباب.

د. حسن الدامي بدر

العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في ليبيا: باستخدام منهجية VAR.

أ. محمد إبراهيم صالح الرفادي

أ. محمد عبدالحفيظ محمد علي

أ. نصر حسين محمود المبروك

الإفصاح عن المعلومات غير المالية: قراءات وتحليلات نظرية.

د. سامي سالم الحصادي

د. خالد زيدان الفضلي

أثر القيادة الجديرة بالثقة على الانطمار الوظيفي: دراسة حالة شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

د. سهام إبراهيم السيد

د. هند خليفة الصويعي

علاقة الحوكمة الرشيدة بالالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية علي ديوان بلدية بنغازي.

د. بشير محمد العيار

عرض الكتب

الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟

أ. خالد خميس السحاتي

الملخصات

تأثير جودة الإفصاح عن الاستدامة على توقعات المحللين.

د. بوبكر خالد خالد

دليل رسائل الماجستير

Subscription	قسمة الاشتراك
Journal of Dirasat (in Economics and Business) Issuad by the Research Office Faculty of Economics, University of Benghazi	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة تصدر عن مكتب البحوث كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي
Name	الاسم :
Address	العنوان بالكامل:
Issue No	رقم العدد أو المجلد المطلوب
Quantity	عدد النسخ:
Subscription periodYear (s)	مدة الاشتراك: سنة (سنوات)
طريقة الدفع :	
Cash / نقداً <input type="checkbox"/>	
Money Transfer / حوالة نقدية <input type="checkbox"/>	

Subscription	قيمة الاشتراك
2LYD for Individuals (\$2) 3LYD for Institutions (\$3)	2 دينار ليبي للأفراد 3 دنانير ليبية للمؤسسات
Payable to: Journal of Dirasat (in Economics and Business)	ترسل قسمة الاشتراك باسم مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة مرفقة بقيمة الاشتراك .
Research Office, Faculty of Economics University of Benghazi Benghazi P.O.Box 1308	مكتب البحوث - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بنغازي ص . ب 1308



دراسات
في الاقتصاد والتجارة

رئيس التحرير

مدير التحرير

أعضاء هيئة التحرير

سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات
بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . ولاتعبر الآراء التي تنشر
في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ، ولا تمثل وجهة نظر
هيئة التحرير أو جامعة بنغازي .

د. فيصل سالم الكيخيا

د. علي عوض زاقوب

د. خالد خليل الطييرة

د. عبدالسلام محمد المغربي

أ. خالد خميس السحاتي

صالح فضل الله الشاعري

د. عطية المهدي الفيتوري

د. عبدالجليل آدم المنصوري

د. إدريس عبدالسلام اشتيوي

د. علي سعيد البرغثي

د. سالم مفتاح القمطاي

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

5. يتعهد صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أية جهة إلا بإذن كتابي من المجلة.

6. أن تتقيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية، كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح، وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه.

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

9. يلتزم الباحث باتباع نظام هارفرد في توثيق وإثبات المراجع.

10. توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث، وترتب وفقاً للنظام المشار إليه في الفقرة السابقة.

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق معنونة ومرقمة بشكل منفصل، مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على ملف (word)، مرفقة بقرص مدمج (CD) يحتوي على البحث، أو تُرسل من خلال بريد المجلة الإلكتروني.

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية، والتسويق والتمويل والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدمهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وتُقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية:

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية، ولم يسبق نشرها في أية مجلة أو مطبوعة أخرى (تعبئة النموذج المُعد بالخصوص).

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراة) شريطة ألا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث، ويُشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحةً.

3. تنشر المجلة عرض ومراجعات الكتب من الإصدارات الحديثة في مجالات اهتمامها، على أن تقدم مطبوعة وبما لا يزيد عن خمس صفحات.

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات علمية إلا أنها لم تنشر، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة.

17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.

18. البحوث والدراسات المقدمة وغير المقبولة للنشر لا تُعاد لأصحابها، وكذلك ملاحظات المقيمين.

19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

20. يُمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانيّتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة.

13. يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها.

14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية، ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية. وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه.

15. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً وجهة عمله وبريده الإلكتروني.

16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتُعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أية تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة.

المراسلات: تُرسل باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "

كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي. ص. ب 1308

هاتف / فاكس : 00218 – 61 – 2240736

بريد إلكتروني : drasat.Journal@uob.edu.ly

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية : (2017/238)

رقم التصنيف الدولي (ISSN): 2663 -7847 (Print) / 2663 -7855 (Online)

المحتويات

مقدمة العدد

○ المقالات والدراسات:

- 1..... □ ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي: استكشاف الأسباب
د. حسن الدامي بدر
- 26..... □ العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في ليبيا: باستخدام منهجية VAR
أ. نصر حسين محمود أ. محمد عبدالحفيظ محمد أ. محمد إبراهيم الرفادي
- 43..... □ الإفصاح عن المعلومات غير المالية: قراءات وتحليلات نظرية
د. خالد زيدان الفضلي د. سامي سالم الحصادي
- أثر القيادة الجديرة بالثقة على الانطمار الوظيفي:
- 82..... □ دراسة حالة شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة
د. هند خليفة الصويعي د. سهام إبراهيم السيد
- 103..... □ علاقة الحوكمة الرشيدة بالالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية علي ديوان بلدية بنغازي
د. بشير محمد العبار

○ عرض الكتب:

- 137..... □ الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟
أ. خالد خميس السحاتي

○ الملخصات:

- 145..... □ تأثير جودة الإفصاح عن الاستدامة على توقعات المحللين
د. بوبكر خالد خالد

- 149 ○ دليل رسائل الماجستير (2021/07/01 إلى 2021/12/31)

مقدمة العدد

يسرنا أن نُسهم بهذا الجهد المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة " وذلك بإصدار المجلد الواحد والأربعين الذي يضم العددين الأول والثاني لعام 2022م، اللذين يتضمنان عددا من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر في عامي 2021-2022م، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية والتسويق والتمويل والإدارة العامة. كما يتضمن هذان العدداً دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من 2021.7.1م إلى 2021.12.31م، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الاطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وتُرحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام. كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة، وكذلك نقدم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة.

وأخيراً، كُننا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

المقالات والدراسات

ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي: استكشاف الأسباب
The Phenomenon of Public Spending Growth in the Libyan
Economy: Exploring the Causes

د. حسن الدامي بدر، أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Hassan Al Dami Badr, Assistant Prof, Economics Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, HassanDami1973@yahoo.com.

تاريخ الاستلام: 2022/08/08

تاريخ قبول النشر: 2022/09/10

ملخص:

من الظواهر التي أصبحت مألوفة في جميع اقتصاديات دول العالم تقريبا، ظاهرة اتجاه حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادة عبر الزمن، وقد شكل فهم أسباب هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الرئيسية لعلماء الاقتصاد والمالية العامة، كما أضحى استكشاف أهمها في الاقتصاديات المختلفة محل اهتمام الكثير من الدراسات والأبحاث التجريبية، وقد جاءت هذه الدراسة لتستكشف من خلال الاستعانة بمنهجية الاقتصاد القياسي أهم أسباب النمو الحاصل في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)، وكشفت النتائج عن أن زيادة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعد أسبابا لهذه الظاهرة في الاقتصاد الليبي خلال الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الاقتصاد الليبي.

1. مقدمة:

أقله حجما "خير ما يعبر عن وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك اتجاه الإنفاق العام. غير أن المتتبع لحلقات التطور في الفكر الاقتصادي يلاحظ بأن هذا الاعتقاد قد بدأ في التغير فيما بعد، لاسيما بعد أزمة الكساد العظيم ومن ثم ظهور الفكر الكنزي مع مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، الذي بموجبه تغيرت النظرة إلى دور الدولة من دولة محايدة إلى دولة متدخلة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم النظرة إلى دور

اتصف الإنفاق العام في العديد من الدول المتقدمة خلال الفترة التي ساد فيها الفكر الكلاسيكي بغياب أي دور اقتصادي واجتماعي له، وبارتباط حجمه فقط بحجم الوظائف التقليدية للدولة المحايدة، ومرد ذلك يرجع إلى اعتقاد الاقتصاديين الكلاسيك بعدم إنتاجية الإنفاق العام، وبأنه لا يختلف من حيث المبدأ عن الإنفاق والاستهلاك الخاص، فكلاهما ضياع للثروة القومية، ولعل عبارة - Jean BaptisteSay الشهيرة " أن أفضل الإنفاق

أنظار علماء الاقتصاد والمالية العامة، فجدوا في تفسيرها وبيان الأسباب المؤدية إليها، فردها البعض إلى أسباب اقتصادية تتعلق بالنمو والانفتاح وتطور دور الدولة الاقتصادي والتضخم، وعزاها آخرون إلى أسباب مالية وإدارية ترتبط بزيادة الإيرادات العامة والتوسع وسوء التنظيم والفساد الإداري، وردها آخرون إلى أسباب سياسية واجتماعية كانتتشار المبادئ الديمقراطية وأيديولوجية الحزب الحاكم والزيادة السكانية ومعدل التحضر والهيكل السكاني، ووجد آخرون في كل رأى من الآراء السابقة جانبا من الحقيقة فعملوا بزيادة حجم الإنفاق العام بها جميعا.

ولما كانت مسألة الإلمام بهذه الأسباب والمعرفة المسبقة بأهمها في الاقتصاديات المختلفة تُعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمقرري السياسات وأصحاب القرار للتحكم الفعال في حجم الإنفاق العام لتحقيق الأهداف المرجوة، فقد أضحت دراستها واستكشاف أهمها في العديد من الاقتصاديات محل اهتمام الكثير من الدراسات والأبحاث التجريبية، وهذا ما التمسنا ندرته في حدود اطلاعنا بالنسبة للاقتصاد الليبي، الذي لم يكن استثناء عن معظم اقتصاديات دول العالم من هذه الظاهرة، حيث عرف حجم إنفاقه العام، بحسب ما تشير الإحصاءات، تزايدا ملحوظا عبر الزمن، سواء بشكل مطلق أم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلي ذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتستكشف من خلال الاستعانة بمنهجية الاقتصاد القياسي أهم أسباب ذلك النمو الحاصل في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

الإنفاق العام، حيث لم يعد دوره الاقتصادي والاجتماعي غائبا، بل أصبح الإنفاق العام ركنا أساسيا من أركان السياسة المالية وأحد أدواتها الرئيسية التي باتت تستخدمها الدول إلى جانب أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى لضمان سير معين للاقتصاد، ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ممثلة في زيادة مستوي التوظيف والنمو وعدالة توزيع الدخل.

ومع هذا التطور أخذ حجم الإنفاق العام في التنامي حتى أصبحت ظاهرة نموه من الظواهر المشاهدة والمألوفة في جميع اقتصاديات دول العالم تقريبا مهما اختلفت نظمها الاقتصادية، وتباينت درجة تقدمها وتطورها الاقتصادي، ولو أن سير النمو يختلف في كل منها سرعة وبطأ باختلاف ظروفها وأحوالها، كما قد يحدث أن تقف الزيادة في بعض السنوات أو يتراجع حجم الإنفاق العام في سنوات أخرى، على أن هذا كله نتيجة أحوال طارئة لا تلبث أن تزول، ويأخذ حجم الإنفاق العام في متابعة نموه، ولم تقتصر الزيادة في حجم الإنفاق العام على الزيادة المطلقة ممثلة في زيادة أرقام المبالغ المتعلقة بالإنفاق العام في الميزانيات العامة للدول عبر الزمن، بل كانت أيضا الزيادة نسبية ممثلة في نسبة الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العام إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد كالناتج المحلي الاحتمالي أو الدخل القومي.

وقد استرعت هذه الظاهرة وثباتها واتساق سماتها في جميع الدول تقريبا

التطور. فالدول تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعاً لذلك، وبكلمات أخرى يرى واجنر أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك سيؤدي إلى نمو حجم القطاع الحكومي، وبالتالي حجم الإنفاق العام بمعدل أكبر من معدل الزيادة الحاصلة في متوسط الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع. وقد عرف هذا التفسير فيما بعد "بقانون واجنر أو قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي" (Yuk, 2005)، وقد أوضح واجنر ثلاثة عوامل رئيسية لزيادة الإنفاق العام كمتغير تابع للنمو الاقتصادي (شكر، 2021) و(Sideris, 2007):

1. عامل التصنيع والتحديث، الذي يجبر الحكومة على توسيع وظائفها التقليدية الإدارية والرقابية والعدالة والأمن، لتحقيق الأداء الفعال في الاقتصاد، ما من شأنه أن يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق الإداري المتعلق بتسيير المرافق العامة للدولة كما ونوعاً.

2. ارتفاع نشاط الاستثمار العام لإقامة المشاريع الكبيرة لتلبية الاحتياجات التكنولوجية للمجتمع الصناعي، والتي يمتنع القطاع الخاص عن القيام بها وتوفيرها بسبب ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإقامتها.

3. زيادة مستوى الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات العامة والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الثقافية والترفيهية، وتبعاً لذلك سوف يزداد حجم الإنفاق العام لتلبية هذه المتطلبات.

وترتبط الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة بمدى توافر البيانات الإحصائية الرسمية وهي الفترة (1962-2014)، وقد استقيت جميع البيانات من مصادر رسمية هي نشرات مصرف ليبيا المركزي، وقاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن أمانة التخطيط.

وتتألف الدراسة بخلاف مقدمتها وخاتمتها من ثلاثة أجزاء، يتناول أولها وثانيها مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة بموضوعها، ويقدم ثالثها لمحة عن تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، ويناقش رابعها منهجية الدراسة ونتائجها التجريبية.

2. الأدبيات النظرية:

استرعت ظاهرة نمو الإنفاق العام أنظار علماء الاقتصاد والمالية العامة، فقدموا العديد من التفسيرات النظرية لها، وقد اهتمت هذه التفسيرات بالنمط الزمني للإنفاق العام، ومن أبرزها:

• تفسير Wagner:

يعتبر العالم الاقتصادي الألماني واجنر على ما هو ذائع في كتب المالية العامة من أوائل الذين أهتموا بدراسة ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام، فقد لاحظ في دراسته أن هناك زيادة مطردة للإنفاق العام بشكل مطلق ومنسوب للنتائج المحلي الإجمالي في ألمانيا وعدد كبير من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان، ويفسر واجنر تلك الزيادة بسنة

• تحليل Peacock-Wiseman:

2. أثر التفقد أو التفيتيش: Inspection Effect

ويتمثل في أن الظروف الاستثنائية التي استدعت زيادة حجم الإنفاق العام في حينها لها آثار اقتصادية واجتماعية تضيف التزامات جديدة على الدولة، تستمر لما بعد فترة الأزمة، مثل تسديد الالتزامات المالية المترتبة على إمكانية وجود ديون عامة وقت الأزمة لمواجهة الزيادة في حجم الإنفاق العام، وتدمير كثير من الأصول المادية في المجتمع أثناء الحروب، والالتزامات نحو عائلات قتلى ومعوقى الحروب.

وقد تتابعت حلقات التطور في الفكر الاقتصادي والمالي فيما بعد بشأن تفسير هذه الظاهرة، وبين علماء الاقتصاد والمالية العامة العديد من الأسباب المؤدية إليها، وبشكل عام تتحلل هذه الأسباب في الأدبيات المالية إلى أسباب اقتصادية ومالية واجتماعية وإدارية وسياسية:

■ الأسباب الاقتصادية:

تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي، وتوسع دور الدولة الاقتصادي وارتفاع تكاليف الإنتاج في منشآت القطاع العام، والانفتاح الاقتصادي والتضخم، حيث تعد زيادة الدخل القومي سببا هاما في زيادة حجم الإنفاق العام، ذلك لأنه يترتب على نمو هذا الدخل زيادة في دخول الأفراد وارتفاع مستوى معيشتهم، وكلما زادت دخول الأفراد قلت مقاومتهم لما تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم مالية ما يسهل على الدولة اقتطاع مبالغ كبيرة من دخولهم تخصصها لتحسين

اعتمد هذا التحليل على دراسة نمو الإنفاق العام في بريطانيا للفترة ما بين 1890-1955م، وقد بدأ بالافتراض أن القرارات بخصوص الإنفاق العام تعتمد على أمور سياسية تتأثر بأصوات الناخبين من أفراد المجتمع، وأن الفرد يرغب في أن يتمتع بمنافع السلع والخدمات العامة، لكنه لا يرغب في دفع الضرائب، لذا حين تقرر الحكومة حجم الإنفاق العام فإنها تراقب بكل دقة رد فعل الناخبين للضرائب التي ستمول هذا القدر من الإنفاق، ووفقا لهذا التحليل فإن الإنفاق العام يزداد وينمو بشكل كبير في الأوقات التي يتعرض المجتمع فيها إلى أزمات طارئة، كالحروب والمجاعات والزلازل، وقبل الأفراد رفع معدلات الضرائب خلال تلك الأوقات لتمويل تلك الزيادة المفاجئة في الإنفاق العام، ومن ثم يستقر الإنفاق العام عند مستوى أعلى ولن يعود إلى مستواه قبل وقوع تلك الأزمات، وقد عرف ذلك "بأثر الإزاحة" Displacement Effect، وقد ارجع بيكوك - وايزمان السبب في حدوث هذا الأثر إلى أثرين (خشبة، 1998)، وهما:

1. أثر القبول:

Acceptance Effect

ويتمثل في قبول الأفراد للزيادة الطارئة في حجم الإنفاق العام، وبالتالي قبولهم لمستوى أعلى من الضرائب لتمويل تلك الزيادة.

كما أنه وبحسب (Cameron 1978) فإن من الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة حجم الإنفاق العام الانفتاح الاقتصادي، لكونه من ناحية على علاقة طردية مع حصيلة إيرادات الحكومة من ضرائب التجارة الخارجية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد الإنفاق الاقتصادي والتعامل مع العالم الخارجي من شأنه أن يقدم وقورات خارجية يترتب عليها زيادة حجم السيولة في الاقتصاد ومن ثم زيادة مقدرة الحكومة على زيادة إيراداتها الضريبية، وبالتالي فإنه مع زيادة الانفتاح الاقتصادي ستزداد الإيرادات الحكومية ومن ثم تزداد مقدرة الدولة على الإنفاق العام (الحكومي)، فضلاً عن ذلك فإنه وطبقاً لما بات يعرف في الأدبيات بفرضية التعويض Compensation Hypothesis، التي تنطوي على أن الدول الأكثر انفتاحاً عادة ما تتعرض لتقلبات ومخاطر تولد بعض الآثار الخارجية السلبية على اقتصاداتها في شكل تفاوت في الدخل وانعدام الأمن والاستقرار الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من زيادة المطالب من قبل المتضررين لتعويض ما لحق بهم من أضرار، سيشكل ضغوطاً على حكومات تلك الدول لزيادة إنفاقها في محاولة منها لتوفير نوع من الحماية والتأمين لاقتصاداتها ضد هذه التقلبات والمخاطر ولامتصاص ما يمكن أن ينجم عنها من آثار سلبية (Jeanneney and Hua, 2000) و (Hatemi and Irandous, 2012).

أيضاً من الأسباب الاقتصادية التي عادة ما يستشهد بها الاقتصاديون عند تفسيرهم للتغيرات في حجم الإنفاق العام التضخم Inflation، لكونه أحد أبرز

خدماتها القائمة أو تقديم خدمات جديدة لهم، كما أن توسع دور الدولة الاقتصادي بإقامتها المشروعات العامة الاقتصادية وتحملها لاسيما في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً مسؤولية كبرى في مجال النمو والتنمية يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات، إما الحصول على موارد إضافية لخزينتها، وإما التعجيل بعملية التنمية ومحاربة الاحتكار وتوجيه الاقتصاد بوجه عام وجهة معينة بحسب المذهب الاقتصادي الذي تؤمن به، كما أن حالة الكساد بكل ما تتضمنه من آثار ضارة تفرض على الدولة زيادة حجم إنفاقها بقصد زيادة الطلب الكلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي أو الاقتراب منها (الجنابي، 1970).

ومن الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة الإنفاق العام بحسب Baumol 1967، ارتفاع تكلفة الوحدة من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، وذلك لتأخر وبطء معدل نمو الإنتاجية في القطاع العام عموماً مقارنة بمعدل نموها في القطاع الخاص، نتيجة التخلف النسبي للفنون الإنتاجية والقصور النسبي في استخدام الآلات الحديثة في القطاع العام، فضلاً عن غياب المنافسة وباعث الربح في هذا القطاع، فإذا ما اقترن انخفاض الإنتاجية هذا بزيادة أكبر في أجور ومرتبات العاملين ترتب على ذلك زيادة تكلفة الوحدة من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم الإنفاق العام (زيادة، 2014) و (Aggarwal, 2017).

سعر الضرائب المفروضة، وبالتالي التوسع في الإيرادات العامة، كذلك فإن سهولة الاقتراض داخليا وخارجيا أو زيادة الإيرادات النفطية، يعني مزيدا من الإيرادات العامة التي تشكل مبررا منطقيا للتوسع في حجم الإنفاق العام (خشبة، 1998).

■ الأسباب الاجتماعية:

وترتبط هذه الأسباب بعدد السكان والتوزيع الجغرافي والتركيب العمري لهم، فتنامى عدد السكان يؤدي من جانب إلى توسع حجم الإنفاق العام لمواجهة المطالب والاحتياجات الإضافية للسكان الجدد سواء ما يتعلق منها بالبنية الأساسية أم الإنفاق في مجال التعليم والصحة وغيرها، وذلك لأجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات أو الارتقاء به (السعيد، 2009)، كما أن ارتفاع درجة التحضر واتساع المدن والمناطق الحضرية يؤدي إلى توسع وزيادة حجم الخدمات العامة كمشروعات المياه والإنارة والصرف الصحي والمواصلات والمرور، فضلا عن ذلك فإنه في ظل الاتجاه نحو التحضر سيختفي أيضا نظام الضمان والحماية غير الرسمي الذي تقدمه القرية والأسر الريفية، ويخضع بالتالي سكان الحضر لأنظمة ضمان رسمية وتأمينات بطالة وسبل حماية وأمن رسمية، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام (السقاف، 1989)، وبالطبع فإن هذا التحليل قد يكون صائبا في حالة البلدان النامية التي تختلف فيها هذه الخدمات من حيث توافرها وجودتها ما بين الريف والمدينة، أما في

الأثار السلبية المصاحبة له في اقتصاد دولة ما هو تدهور القوة الشرائية لعملتها، ما يستدعي أن تدفع الحكومة عددا من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل من أجل المحافظة على نفس المقدار من السلع والخدمات التي تقدمها، ويعني تدهور قيمة العملة أن الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرة في جزء منها، وأن هذا الجزء يتوقف على مدى الانخفاض في قيمة العملة (حلمى والحمود، 2002)، وعلى الرغم من أن الحكومات قد تلجأ بحسب الأفكار الكينزية إلى سياسة تخفيض حجم الإنفاق العام لإعادة التوازن للنشاط الاقتصادي عند زيادة حدة التضخم (Mustaf and Abu Tayeh, 2011)، إلا أنه من المشاهد أن الكثير من الحكومات عادة ما تلجأ مع اشتداد حدة التضخم إلى تقرير علاوة غلاء المعيشة لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزداد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات العامة (الحاج، 2007).

● الأسباب المالية:

وهذه الأسباب ترتبط بصورة أساسية بالإيرادات العامة للدولة، التي تمثل قيدا أساسيا في تحديد حجم الإنفاق العام، بحيث أنه وكقاعدة عامة كلما توافرت الإيرادات العامة أو ازدادت إمكانية تدبيرها ازدادت قدرة الدولة المالية، وبالتالي أصبحت أكثر قدرة على التوسع في الإنفاق العام، وينطوي تحت مفهوم الإيرادات العامة للدولة مضامين ذات أهمية كبيرة، فزيادة المقدرة التكاليفية للمواطنين تعني قدرة الدولة على فرض ضرائب جديدة أو زيادة

يؤدي هذا التوسع إلى زيادة حجم الإنفاق العام في شكل أجور ومرتببات أو تكلفة المشتريات الحكومية (بركات، 1978).

أما الثانية فتتعلق بسلوك المديرين والمسؤولين أو البيروقراط الحكوميين القائمين على إدارة وتسيير الجهاز الإداري للحكومة، فعلى الرغم من أن مبرر وجود البيروقراط هو تسيير المصالح العامة والحرص كذلك على المال العام، إلا أن الإفراط والتوسع في حجم الإنفاق العام قد يكون سببه البيروقراط أنفسهم، وتحديدا أولئك الذين لا يتصفون بالأمانة والنزاهة، ذلك لأن البيروقراطية التي تتصف بهذه الصفات متى نشأت ووعت بوجودها كمؤسسات وأجهزة، فإنها لن تلبث أن تدرك بأن لها مصالح ذاتية ممثلة فيما يمكن أن تحصل عليه من مزايا اقتصادية ونفوذ، ويقتضى السلوك الرشيد في مثل هذه الحالة أن يسعى البيروقراط لتحقيق مصالحهم الذاتية وتعظيمها (البيلاوي، 1989)، وعادة ما يتم ذلك من خلال زيادة أعداد الموظفين التابعين لا المنافسين في دوائرهم ومؤسساتهم دون أن تستدعي حاجة العمل الحقيقية لهم، أو من خلال المغالاة في حجم الموازنات الخاصة بتلك الدوائر والمؤسسات لتتجاوز الحجم المطلوب لاستفاء الاحتياجات الفعلية لتسييرها وإدارتها، ومن الطبيعي أن يترتب على مثل هكذا سلوك زيادة حجم الإنفاق العام في شكل إسراف وتبذير (بركات، 1978).

الدول المتقدمة المتطورة فقد لا يكون الأمر كذلك، حيث يفترض أن هذه الخدمات متوفرة سواء في الريف أم المدينة، كما يتأثر أيضا حجم الإنفاق العام بالتغيرات التي تطرأ على التركيب العمري للسكان، ويتمثل هذا الأثر في أنه يؤدي إلى تحرك أو توسع الطلب على السلع والخدمات العامة تجاه تلك الأنواع التي تكون حساسة بالنسبة لاحتياجات السكان في المجموعات العمرية التي توسعت نسبيا، فمثلا زيادة عدد الأطفال يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام على الخدمات التعليمية ومستشفيات الأطفال ودور رعاية الأمومة والطفل، كما أن زيادة عدد الشيوخ من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام لإنشاء الملاجئ ودور رعاية ونقاهة للمسنين وغير ذلك من النفقات التي تضمن لهذه الفئة العمرية مستوى معيشة معين كنفقات الضمان الاجتماعي ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام (Kelley, 1979).

■ الأسباب الإدارية:

وهذه الأسباب يمكن بيان دورها في التأثير على حجم الإنفاق العام من خلال النظر إليها من زاويتين، الأولى تتعلق بتوسع الجهاز الإداري للحكومات نتيجة لتطور دور الدولة وتعدد وظائفها وما نتج عن ذلك من ازدياد في عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والإدارات والمصالح الحكومية المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة، ومن ثم ازدياد أعداد الموظفين في الجهاز الإداري الحكومي، وكذلك ارتفاع تكاليف إدارته وتسييره، ومن الطبيعي أن

■ الأسباب السياسية:

صناعات معينة أو عقود طويلة الأجل مع الحكومة وغيرها من البرامج والمشروعات الحكومية، التي تعطي منافع اقتصادية لأعضاء هذه الجماعات، وعليه فإنه من المتوقع أن يزداد وينمو حجم الإنفاق العام كلما ازدادت أعداد الجماعات ذات المصالح الخاصة الممثلة في الحكومة (Mueller and Murrell, 1986).

فضلاً عن ذلك كله فإن اتساع نطاق العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي في العصر الحديث وظهور المنظمات الدولية والإقليمية، والتوسع في تقديم القروض والإعانات والمساعدات للدول الأجنبية لخدمة السياسة الخارجية للدولة وتدعيم العلاقات الدولية من جهة، وزيادة حدة التوتر الدولي والمنازعات الإقليمية وانتشار سياسة الأحلاف العسكرية والحروب والخشية من تجدد عوامل تساهم في توسع حجم الإنفاق العام.

3. الأدبيات التجريبية:

حظيت الدوريات العلمية بعدد كبير من الدراسات والأبحاث التجريبية، التي اهتمت باستكشاف أهم أسباب ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام في عديد من اقتصاديات الدول، نذكر منها:

- دراسة (Ram, 1987)، التي حاولت التحقق من قانون واجنر في عينة ضمت مئة وخمس عشرة دولة من دول اقتصاديات السوق، وذلك اعتماداً على بيانات مقطعية وبيانات سلاسل زمنية لكل دولة على حدة، وكشفت النتائج أنه من الصعب الارتقاء بقانون واجنر إلى

وترتبط هذه الأسباب بتطور الفكر السياسي وانتشار المبادئ الديمقراطية الذي أدى إلى التوسع في نشاطات الدولة المختلفة، والاهتمام بطبقات محدودتي الدخل ومحاولة إرضاء الرأي العام، كما أن تعدد الأحزاب السياسية وتنافسها يعمل على دفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية، بقصد تعظيم أصوات ناخبيه ومن ثم تأمين الأغلبية لتجديد فترات حكمه، ما يؤدي إلى توسع حجم الإنفاق العام بشكل قد يفوق في كثير من الأحيان ما يرغبه الناخبون (عثمان، 2008). فضلاً عن ذلك فإن أيديولوجية الحزب الحاكم تلعب دوراً أيضاً في التأثير على حجم الإنفاق العام، ذلك لأنه في حالة وصول الأحزاب ذات التوجهات الاشتراكية التي تشكك في سياسات آلية السوق إلى السلطة، عادة ما تتوسع السياسات التدخلية للدولة، وبالتالي يزداد وينمو حجم الإنفاق العام مقارنة بالحالة التي يصل فيها إلى السلطة الأحزاب ذات التوجهات الليبرالية المناهضة للسياسات التدخلية للدولة (Hage, 2003). كما أن الجماعات ذات المصالح الخاصة Interest Groups التي عادة ما يتنافس السياسيون مستقلين كانوا أو أحزاباً سياسية للحصول على دعمها خلال فترات الحملات الانتخابية، قد يكون لها في كثير من الأحيان دور كبير في التأثير على حجم الإنفاق العام، لاسيما بعد وصول السياسيين المدعومين من قبل هذه الجماعات إلى السلطة، وذلك من خلال تفعيل الصفقات التي تم الإتفاق عليها بينهم خلال فترات الحملات الانتخابية، مثل دعم

تدعم صحة قانون واجنر في الكويت، وأن الانفتاح الاقتصادي والتطور المالي من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في نمو حجم الإنفاق العام.

- دراسة (Remme, 2004)، التي استهدفت استكشاف تأثير المساعدات الخارجية على حجم الإنفاق العام في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وباستخدام تحليل الانحدار، وجدت الدراسة أن الاعتماد على المساعدات الخارجية أدى إلى نمو حجم الإنفاق العام في هذه البلدان، وأن لها تأثيراً أقوى على الإنفاق العام من متوسط دخل الفرد وعدد السكان والهيكل العمري لهم والانفتاح الاقتصادي.

- دراسة (Romana and Pattick, 2009)، التي استكشفت أثر تركيبة الحكومة والعولمة والمؤسسات السياسية والأسباب الاجتماعية والاقتصادية على إجمالي حجم الإنفاق العام، والإنفاق على التعليم العام والإنفاق الاجتماعي في اثنتي عشرة دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية خلال فترة ما بعد انهيار الشيوعية، وقد تبين أن التركيبة الحزبية للحكومة كان لها التأثير الأقوى على إجمالي حجم الإنفاق العام والنفقات الاجتماعية، حيث توسعت خلال الفترات التي كانت فيها الأغلبية في الحكومة للأحزاب اليسارية والإصلاحيين الديمقراطيين الداعين لنهج السوق الاجتماعي، مقارنة بتلك الفترات التي كانت فيها الأغلبية في الحكومة لأحزاب الوسط المحافظة التي كان موقفها تجاه القضايا الاجتماعية غير واضح.

مستوى التعميم لاسيما في الدول النامية، حيث جاءت مرونة حصة الإنفاق العام بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سالبة وذات دلالة إحصائية، ومن ثم افترض Ram أن هناك أسباباً أخرى يجب أخذها في الاعتبار عند اختبار قانون واجنر، لتبرير الحصة المتزايدة للإنفاق العام في الدخل القومي.

- دراسة (Rodrik, 1998)، التي بحثت العلاقة بين الانفتاح التجاري والإنفاق العام في 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشمل الانحدار المتغيرات التفسيرية التالية الانفتاح التجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الإعالة لدى السكان، ومعدل التحضر والإيرادات من الممتلكات العامة، وكشفت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو محدد سلبي لإنفاق هذه الدول، وأن معدل الإعالة لها تأثير إيجابي وهام على هذا الإنفاق، كما أظهرت النتائج أن معدل التحضر له علاقة سلبية ومعنوية مع مصروفات الحكومة، وأن التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري هو الأقوى على معظم مقاييس الإنفاق العام، لاسيما عندما تكون مخاطر شروط التجارة في أعلى مستوياتها.

- دراسة (Burney and AL Muss- 1999)، التي درست العلاقة بين الإنفاق العام وعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك مستوى الدخل في الكويت، الدراسة استنبطت شكلاً عاماً لدالة الإنفاق العام، تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد تبين أن النتائج لا

اختبارات التكامل المشترك لنمذجة العلاقة بين الإنفاق العام ومحدداته، مثل معدل التضخم ومعدل البطالة وموظفي الحكومة، إلى إجمالي القوى العاملة وعجز الموازنة والصادرات والواردات وعدد السكان. وقد تبين ارتباط حجم الإنفاق العام بشكل كبير بمعدلات السكان والبطالة والتضخم، حيث تميل الحكومة إلى تقليل الإنفاق العام في حالة ارتفاع معدل التضخم، وزيادته مع زيادة عدد السكان وارتفاع معدل البطالة.

- دراسة (Eiya.O and Okafor.) (C, 2011)، التي سعت من جانبها إلى التأكد من النمو في الإنفاق العام في نيجيريا وتحديد العوامل المسؤولة عن هذا النمو، وذلك من خلال فحص أربعة محددات للنمو في الإنفاق العام، هي التضخم والديون العامة والإيرادات الضريبية وعدد السكان، وقد خضعت بيانات هذه المتغيرات لتحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى. وقد بينت النتائج أن هذه المتغيرات هي محددات رئيسية لنمو حجم الإنفاق العام، كما بينت أيضاً أن للتضخم أثراً سلبياً على مجموع الإنفاق العام، وأن النمو السكاني كان أحد العوامل المهمة المسببة لنمو الإنفاق العام، وأن للدين العام والإيرادات الضريبية أثراً إيجابياً قوياً على حجم الإنفاق العام.

- دراسة (Petanlar and Sadeghi,) (2012)، التي بحثت في العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والإيرادات العامة في الدول المصدرة للنفط، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ. وقد خلصت الدراسة إلى أن حجم الإنفاق العام في هذه الدول

- دراسة (العشعوش، 2010)، والتي استهدفت الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر في مسيرة الإنفاق العام في سوريا، حيث تم تضمين مجموعة من المتغيرات التفسيرية التي يمكن أن تشرح التقلبات في الإنفاق العام، وتشمل الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم ومستوى السيولة وعدد السكان فضلاً عن درجة التحضر، وباستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تبين وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وإجمالي عدد السكان ومعدل التحضر، كما تبين أيضاً أن عدد السكان ومعدل التضخم تعد أهم العوامل المؤثرة في مسيرة الإنفاق الحكومي السوري، حيث تؤدي زيادة عدد السكان وانخفاض معدل التضخم إلى زيادة الإنفاق العام.

- دراسة (Alm and Emabye, 2010) التي سعت إلى تقدير محددات الإنفاق العام في جمهورية جنوب إفريقيا، وباستخدام تقنيات التكامل المشترك متعدد المتغيرات، تبين أن الإنفاق العام لا يرتبط إيجابياً فقط بالنمو الاقتصادي وبمعدل الأجور، ولكن أيضاً مع حصة الفرد من الضرائب، كما وجد دليل أيضاً على أن الصدمات الخارجية كالحروب مثلاً تلعب دوراً مهماً في تفسير ديناميكية نمو حجم الإنفاق العام في هذا البلد الأفريقي.

- دراسة (Mustaf and Abu Tayeh,) (2011)، التي حاولت تحليل العوامل المؤثرة في إجمالي الإنفاق العام الأردني، من خلال تطبيق معادلة تعتمد على

للإنفاق الحكومي. وقد كشف اختبار التكامل المشترك جوهانسون وجوسيليوس عن وجود علاقة طويلة الأمد بينها وبين الإنفاق الحكومي، وبفحص تأثير هذه المحددات من خلال نموذج تصحيح الخطأ، تبين بأن لها تأثير ملحوظ على حجم الإنفاق الحكومي.

- دراسة (عبدالمجيد، 2018)، التي استهدفت تحليل نوعية وطبيعة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان. وقد تبين من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك واختبار جرانجر للعلاقة السببية ونموذج متجه الانحدار الذاتي والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية، أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو السكاني غير واضحة المعالم في الاقتصاد السوداني وتكاد تكون معدومة، ولعل ذلك يعود إلى النمو الظاهري في حجم الإنفاق العام، بسبب ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية للنقود في الاقتصاد السوداني.

- دراسة (الحجيا، 2018)، التي سعت إلى معرفة أهم محددات الإنفاق العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة، تبين أن الزيادة في كل من معدل النمو السكاني والإيرادات العامة، بالإضافة لانخفاض الدين العام ومعدل التضخم، تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام في الدول محل الدراسة، كما أن نتائج التحليل لم تعط دلائل إحصائية على انطباق قانون واجنر في تلك الدول.

يتبع الإيرادات العامة وفق حصيلة صادراتها النفطية، من منظور أن الإيرادات النفطية هي المكون الأساس لإيراداتها العامة.

- دراسة (الحوتة، 2015)، التي قامت من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لاجرانج، باختبار قانون واجنر في الاقتصاد الليبي، وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي، وعن عدم وجود تأييد لسريان قانون واجنر في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة لكل المعادلات المقدره في النموذج.

- دراسة (Turan and Karakas، 2016)، التي بحثت في تأثير الانفتاح والنمو الاقتصادي على حجم الإنفاق العام في تركيا وكوريا الجنوبية، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة للتكامل المشترك، تبين أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي وهام على أحجام الإنفاق العام في تركيا وكوريا مما يعني صحة قانون واجنر، ومع ذلك فإنه في حين تبين أن الانفتاح الاقتصادي له تأثير سلبي على حجم الإنفاق العام في تركيا، فقد تبين بأن تأثيره كان إيجابيا على حجم الإنفاق العام في كوريا.

- دراسة (Maluleke، 2016)، التي درست تجريبيا محددات الإنفاق الحكومي في جنوب أفريقيا، وحددت معدل التضخم والدخل القومي والحد من الفقر والانفتاح التجاري ومعدل الأجور محددات محتملة

البتروولية والاستثمار الأجنبي المباشر والكثافة السكانية والناجى المحلى الإجمالى، ومن خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، تبين أن متغيرات الناجى المحلى الإجمالى ومعدل التضخم، علاوة على متغير الإيرادات النفطية لها تأثير إيجابى على حجم الإنفاق العام، وتعد من أهم الأسباب المسؤولة عن تحركاته فى الاقتصاد الجزائرى.

- الإنفاق العام فى الاقتصاد الليبى:

بتفحص التطورات التى طرأت على حجم الإنفاق العام ومعدلات نموه الحقيقية فى الاقتصاد الليبى، تبين بأنه قد نمى خلال مجمل فترة الدراسة بمعدل نمو سنوى مركب موجب قدر بنحو (8.0%). وأنه وبشكل عام كما هو موضح فى الشكل رقم (1) قد مر بأربع مراحل مميزة:

■ **المرحلة الأولى**، تغطى الفترة (1962-1981) وخلالها كانت معظم معدلات نموه السنوية موجبة، وأنه قد ازداد من (566.2) مليون دل سنة 1962 ليصل إلى (17200.3) مليون دل سنة 1981 محققاً بذلك معدل نمو سنوى مركب موجب قدر بنحو (7.0%).

■ **المرحلة الثانية**، والتى تغطى الفترة (1982-1987)، كانت معدلات نمو الإنفاق العام السنوية فيها سالبة، وأنه قد انخفض من (1390.4) مليون دل سنة 1982 إلى (473.1) مليون دل سنة 1987 محققاً بذلك معدل نمو سنوى مركب سالب قدر بنحو (2%).

- **دراسة (خطاب، 2019)**، التى استهدفت البحث فى تأثير كل من سعر النفط، ومعدل النمو الاقتصادى ومعدل نمو السكان ودرجة الفساد ومعدل التضخم على حجم الإنفاق العام فى العراق، وباستخدام صيغ عدة للتقدير المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن معدل النمو الاقتصادى كان له تأثير إيجابى معنوى فى معدل النمو فى حجم الإنفاق العام فى العراق، وأن حساسية الاقتصاد العراقى للتضخم وأثاره السلبية قد قللت من قدرة الدولة على الإنفاق العام.

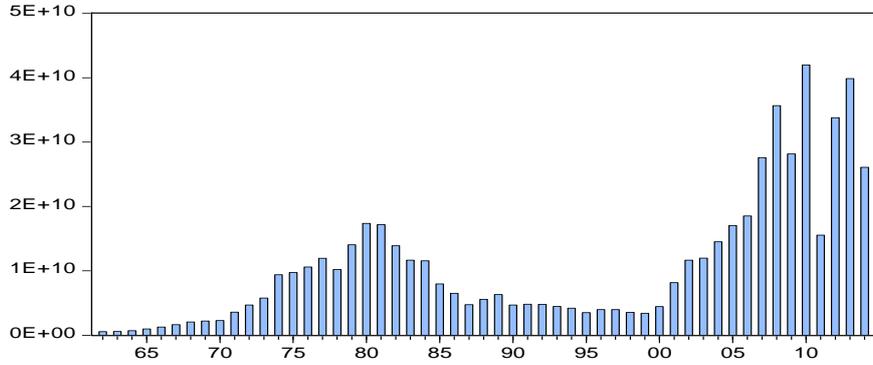
- **دراسة (Jibir et al., 2019)**، التى حاولت من جانبها تحديد المحددات طويلة الأجل للإنفاق العام فى نيجيريا. وقد قامت الدراسة بتعديل قانون واجنر بشكل طفيف من خلال دمج العديد من المتغيرات الأخرى ذات الصلة التى يفترض أنها مهمة فى شرح التوسع فى حجم الإنفاق العام فى نيجيريا، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، نتائج الدراسة وفرت دعماً قوياً لقانون واجنر فى نيجيريا، كما كشفت أيضاً أن عائداً النفط وعدد السكان والانفتاح الاقتصادى وأسعار النفط والإيرادات الضريبية والتضخم، عوامل مهمة فى تحديد حجم الإنفاق العام فى نيجيريا، حيث ينمو هذا الأخير بزيادتها، وينخفض بانخفاضها.

- **دراسة (بن تفات، 2020)**، التى استهدفت دراسة تأثير بعض المحددات على الإنفاق العام فى الجزائر، مثل معدل البطالة ومعدل التضخم والإيرادات

■ **المرحلة الرابعة، والتي تغطي الفترة (2000-2014)**، كانت معظم معدلات النمو السنوية فيها موجبة، وأنه قد ازداد من (455.4) مليون دل سنة 2000 إلى (26100.7) مليون دل سنة 2014، محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (3.0%).

■ **المرحلة الثالثة، والتي تغطي الفترة (1988-1999)** كانت معدلات نمو الإنفاق العام السنوية فيها متقلبة، غير أن هذه التقلبات كانت ذات نزعة نحو الانخفاض، حيث انخفض من (557.2) مليون دل سنة 1988 إلى (340.5) مليون دل سنة 1999 محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قدر بنحو (1.0%).

الشكل رقم (1): تطور حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014) (مليون دل)

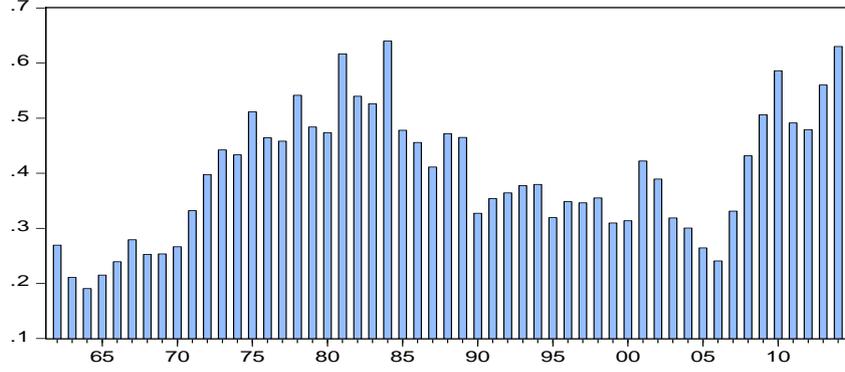


المصدر: - قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متنوعة.

1995، وأنها كانت ذات نزعة تصاعدية خلال سنوات الفترة (2007-2014)، حيث ارتفعت لتصل إلى (63.0%) سنة 2014، مروراً بنحو (43.0%) سنة 2008، والشكل رقم (2) يوضح ذلك.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تبين بأنه قد ازداد من (27.0%) سنة 1962 ليصل إلى (63.0%) سنة 2014، كما تبين أيضاً بأن هذه النسبة قد اتخذت وبشكل عام اتجاهها تصاعدياً منذ سنة 1962 لتصل إلى أقصى قيمة لها (64.0%) سنة 1984، وأنها قد أخذت في التقلب خلال السنوات اللاحقة، غير أن تقلبها هذا كان ذا نزعة نحو الانخفاض خلال سنوات الفترة (1985-2006)، حيث تراجعت لتصل إلى (24.0%) سنة 2006، مروراً بنحو (32.0%) سنة

الشكل رقم (2): تطور الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014) (%)



- تم احتسابها من قبل الباحث.

4. منهجية الدراسة ونتائجها التجريبية: ■ نموذج الدراسة:

تبين الأدبيات النظرية منها والتجريبية بأن ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام وتزايد نسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن ردها لأسباب عديدة، اقتصادية، مالية اجتماعية، إدارية، وسياسية. وقد واجهت الباحث عند صياغة نموذج الدراسة، مشكلة عدم القدرة على إدراج كافة هذه الأسباب كمتغيرات تفسيرية في نموذج الدراسة، ومرد ذلك يرجع إلى مشكلة عدم توفر البيانات الإحصائية عن بعضها، مما أضطر الباحث إلى استبعادها، ومن ثم تكيف نموذج الدراسة بما يتماشى ومدى توافر البيانات الإحصائية، وبما يتلاءم وطبيعة وخصائص الاقتصاد الليبي، وقد صاغت الدراسة نموذجها بانحدار خطي متعدد على النحو المبين أدناه:

تتبع الدراسة لتحقيق هدفها، منهجية الاقتصاد القياسي Methodology of Econometrics، حيث تم صياغة نموذج قياسي يربط ما بين نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع من ناحية، ومجموعة من الأسباب المحتملة لظاهرة تزايدها في الاقتصاد الليبي كمتغيرات تفسيرية من ناحية أخرى، ومن ثم تقدير معلماته باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM، واختبار خلوه من المشاكل القياسية، وذلك بعد التحقق من خاصية استقرار السلاسل الزمنية لمتغيراته، ومن وجود علاقة تكامل مشترك بينها في الأجل الطويل، وقد اعتمد في تقدير معلمات النموذج على القيم اللوغاريتمية لمتغيراته، وذلك لتقليص تباين سلاسلها الزمنية، وتخفيض أثر المتغيرات الشاذة من ناحية، وللحصول مباشرة على معاملات مرونة المتغيرات التفسيرية من ناحية أخرى.

$$G_t = B_0 + B_1 RO_t + B_2 OP_t + B_3 MY_t + B_4 IN_t + e_t$$

وبذلك فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الدرجة الأولى (1) إذا كانت مستقرة بعد حساب الفرق الأول، وهكذا يقال بأن السلسلة الزمنية للمتغير X_t تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت تحتاج إلى حساب الفرق (d) مرة لتكون في حالة استقرار (عبد الزهرة وشومان، 2013).

وبغية اختبار خاصية استقرار السلاسل الزمنية يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبارات جذر الوحدة، Unit Root Tests ومن أهمها وأكثرها استخداماً في الدراسات المعاصرة Philip Perron Test (PP) (خلف، 2015)، وقد جاءت نتائج اختبار (PP) كما هي ملخصة في الجدول رقم (1)، لتفيد بأن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الاختبار غير مستقرة في مستوياتها الأصلية، وأنها تستقر عند حساب الفرق الأول، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة المطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، وباحتمال حرج مقابل Prop أقل من (5%)، وهي بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى (1).

حيث:

G_t : نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

RO_t : الإيرادات النفطية.

OP_t : درجة الانفتاح الاقتصادي.

MY_t : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

IN_t : معدل التضخم.

$B_5, B_4, B_3, B_2, B_1, B_0$: معالم النموذج.

e_t : حد الخطأ العشوائي.

■ تحليل خاصية الاستقرار:

لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regressions، ومن ثم الحصول على تقديرات يمكن الاطمئنان أو الوثوق بها، يجب التحقق أولاً من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة تتمتع بخاصية الاستقرار، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة Stationary Time Series، إذا كانت خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية، ولها وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتين (الطاهر والأسود، 2018)، فعلى سبيل المثال إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير X_t مستقرة في المستوى، فهي بذلك تكون متحدة أو متكاملة من الدرجة صفر (0)، أما إذا تبين أنها غير مستقرة في المستوى فبالإمكان تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة بحساب الفرق الأول - First Dif- fference على النحو التالي:

$$\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$$

جدول رقم (1): نتائج اختبار (PP)

السلسلة الزمنية	Exogenous: Constant, Linear Trend			
	عند المستوى	prop	عند الفرق الأول	prop
<i>G</i>	-1.200300	0.9000	-6.491779	0.0000
<i>RO</i>	-3.059638	0.1267	-10.94479	0.0000
<i>OP</i>	-0.695056	0.9681	-7.561421	0.0000
<i>MY</i>	-2.260787	0.4471	-7.642495	0.0000
<i>IN</i>	-1.575217	0.7893	-6.437919	0.0000
Critical value (5%) = -3.49867		Critical value (5%) = -3.50049		

مقابل الفرض البديل القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $(r+1)$ ، وهو يأخذ الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -Tl_n (1 - \lambda_{r+1}^{\wedge})$$

أما الثاني فهو كسابقة مع اختلاف أن الفرض البديل قائم على أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي (q) ، مقابل فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $(q=r)$ وهو يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p L_n (1 - \lambda_i^{\wedge})$$

حيث (λ^{\wedge}) القيمة الذاتية، (i) رقم مصفوفة التباين - التباين المشترك - التي تسمح بحساب القيم الذاتية، (p) عدد المتغيرات، (T) عدد المشاهدات، (r) رتبة المصفوفة (العبدلي، 2007: 24).

وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وقبل تطبيق Johansen and Juselius Test، يجب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمضي

■ تحليل التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود توليفة أو توفيق ما بينها، بحيث تتحرك زمنياً بشكل متشابه، كما يعني أيضاً وجود علاقة بينها في الأجل الطويل (خلف، 2015)، وللكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين أو أكثر يوجد العديد من طرق التكامل المشترك لعل أبرزها طريقة Johansen and Juselius، ويشترط في تطبيق هذه الطريقة أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، وتهدف هذه الطريقة إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ووفقاً للأسلوب الذي اقترحه Johansen and Juselius يوجد اختباران بالإمكان استخدام أحدهما بالخصوص، الأول يعرف باختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen Value Test، أما الثاني فيعرف باختبار الأثر The Trace Test، (Johansen and Juselius, 1990)، حيث يختبر الأول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r)

وقد أفادت نتائج هذه الاختبارات كما هي موضحة في الجدول رقم (2)، بأن فترة الإبطاء المناسبة لاستخدامها في نموذج دراستنا هي (lag=2). ويبين الجدول رقم (3) نتائج Maximal Eigen The Trace and Test Value Test لمتغيرات النموذج، ومنه يتضح وجود متجه واحد للتكامل المشترك على الأقل، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

قدما لإجراء اختبارات التكامل المشترك، ذلك لأن هذه الاختبارات تعد حساسة لفترة الإبطاء، فإذا كانت فترة الإبطاء المختارة أقل من الفترة المناسبة فسيؤدي ذلك إلى تحيز في النتائج، أما إذا كانت أكبر فسيؤدي ذلك إلى أن تكون قيم المعامل غير ذات كفاءة، ولتحديد فترة الإبطاء بالإمكان توظيف اختبارات مثل: FPE: Final Prediction Error - AIC: Akaike Information Criterion - SC: Schwarz Information Criteri.

جدول رقم (2): نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء

Lag	LR	FPE	AIC	SC
0	NA	5.66e-05	4.4094	4.481860
1	447.8251	7.23e-09	-4.5617	*-4.1275
2	*51.5748	*5.46e-09	*-4.8707	-4.074662

* Indicates lag order selected by the criterion

جدول رقم (3): نتائج اختبار Johansen and Juselius

Unrestricted co integration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	prop
None *	0.521821	36.88855	27.58434	0.0024
At most 1	0.346088	21.23911	21.13162	0.0483
At most 2	0.125202	6.688087	14.26460	0.5267
At most 3	0.009644	0.484553	3.841466	0.4864
Unrestricted co integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	prop
None *	0.521821	65.30030	47.85613	0.0005
At most 1	0.346088	28.41175	29.79707	0.0716
At most 2	0.125202	7.172640	15.49471	0.5577
At most 3	0.009644	0.484553	3.841466	0.4864

■ نموذج تصحيح الخطأ:

وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فإنه من النادر تحققها، ومن ثم يأخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عن كل فترة زمنية خطأ التوازن Equilibrium Error، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ (العبدلي، 2007).

ويمكن توضيح صيغة هذا النموذج بافتراض وجود متغيرين (X_t, Y_t) فقط، وذلك على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^m a_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n a_j \Delta X_{t-j} + \theta_1 (ECM_{t-1})$$

$$\Delta X_t = B_0 + \sum_{i=1}^m B_i \Delta X_{t-1} + \sum_{j=1}^n B_j \Delta Y_{t-j} + \theta_2 (ECM_{t-1})$$

تصحيح الخطأ (ECM) يرتبط بعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية مع حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي كما تدل على ذلك قيمة إحصائية اختبار (t) ، وهذه النتيجة تدعم وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج التي كشفت عنها نتائج Maximal Eigen Value Test and The Trace Test، وتفيد قيمة حد تصحيح الخطأ المقدرة، بأن أي تغير قصير الأجل في المتغيرات التفسيرية يؤثر في النموذج ويدفعه نحو التوازن Equilibrium في الأجل الطويل بسرعة ميكانيكية تعديل تقدر بحوالي (30%) سنوياً، أي أنه عندما

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، سنقوم بتقدير النموذج من خلال استخدام أسلوب نموذج تصحيح الخطأ (VECM) المشتق من متجهات التكامل المشترك بينها، وتأخذ صيغة هذا النموذج بالإضافة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل، ويقوم هذا النموذج على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار المتغيرات المفسرة له، وبالرغم من

حيث n, m عدد الفجوات الزمنية، i, j رقم الفجوة، بينما θ تمثل معلمة حد تصحيح الخطأ ECM أو معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل (عبدالقادر، 2005)، وهو ما كشفت عنه نتائج تقدير النموذج كما هي واردة بالجدول رقم (4)، حيث يتضح أن حد

النتيجة منطوية في اقتصاد ريعي نفطي كالاقتصاد الليبي تمثل فيه الإيرادات النفطية قيما ماليا على برامج الحكومة الإنفاقية، ويلعب فيه كذلك قطاع التجارة الخارجية دورا كبيرا ومحوريا من خلال الصادرات من ناحية وخاصة الصادرات النفطية وإيراداتها في توفير احتياجاته من النقد الأجنبي، الذي يترك آثاره الإيجابية على حجم السيولة المحلية داخل الاقتصاد، ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على تمويل خططها وبرامجها الإنفاقية، ومن ناحية أخرى من خلال الواردات لتغطية جزء من الطلب المحلي للكثير من السلع والخدمات سواء الاستهلاكية منها أم الاستثمارية اللازمة لبناء وتوسيع قواعده الإنتاجية.

تتحرف حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (30%) من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، نتائج التقدير تكشف أيضا أن معاملات الأجل الطويل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بحسب قيم اختبار (t) ما بين الأقواس، ما يعنى بأن زيادة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم من جهة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، تعد أسبابا ذات دلالة إحصائية لظاهرة نمو حجم الإنفاق العام وتزايد حصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الأجل الطويل.

وتؤدي من جانبها زيادة الإيرادات النفطية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة (1%) إلى زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو (95%) و(2.94%) على التوالي، وتبدو هذه

جدول رقم (4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

العلاقة التوازنية طويلة الأجل			
$G = -0.012351 + 0.95_{(3.64)}OR + 2.94_{(4.19)} + 2.41_{(2.58)}IN - 1.75_{(-3.18)}MY$			
العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل			
ΔG_t			
	Coefficient	t-Statistic	Prob
EMC	-0.301103	-2.00834	0.0519
$\Delta G(-1)$	-0.341285	-2.08639	0.0439
$\Delta G(-2)$	-0.374853	-2.33116	0.0253

يتبع جدول رقم (4):

$\Delta OR(-1)$	-0.270054	-2.02207	0.0504
$\Delta OR(-2)$	-0.133002	-1.42706	0.1619
$\Delta OP(-1)$	-0.486883	-1.38275	0.1750
$\Delta OP(-2)$	-0.294168	-1.13475	0.2638
$\Delta IN(-1)$	-0.507201	-0.87309	0.3882
$\Delta IN(-2)$	-0.401788	-0.72199	0.4748
$\Delta MY(-1)$	0.633355	2.20630	0.0337
$\Delta MY(-2)$	0.301046	1.25661	0.2168
C	0.012351	0.44948	0.6557

Heteroskedasticity Test: Harvey
 $F - statistic = 1.04735$ Prob. $F = 0.4366$
 Obs*R-squared = 15.804 Prob. Chi-Square 0.3952
 Histogram – Normality Test
 JarQue – Bera 1.6306 Prob = 0.4425
 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
 $F - statistic = 1.5545$ Prob = 0.2205
 Obs*R-squared = 2.0282 Prob = 0.1544
 $R^2 = 0.50$ $F - statistic = 2.83$ Prob (F-statistic) = 0.008 DW = 2.18

وتكشف النتائج أيضا تزايد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو (1.75%) مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (1%)، وهذه النتيجة لا تدعم منطوق قانون واجنر، ويمكن تفسيرها بالتطور الذي شهدته الفلسفة الاقتصادية للدولة الليبية، وقد برز هذا التطور بشكل واضح وملحوس في تطور دورها الاقتصادي ليتخطى مع منتصف السبعينيات تقريبا مفهوم الدولة المتدخلة إلى مفهوم الدولة المنتجة، حيث فلسفة تملك الدولة لأدوات الإنتاج، وتوليها بصورة تكاد تكون شبه منفردة من خلال قطاعها العام ومسؤوليات النمو الاقتصادي

وفيما يخص التضخم فالنتائج تكشف عن أثره السلبي على القوة الشرائية للدينار الليبي، وبأن جزءا من الزيادة في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي، تعد بمثابة زيادة ظاهرية تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لا إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي اشتراها أو أنتجها الإنفاق العام، حيث يؤدي من جانبه ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (1%) إلى زيادة في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي بنحو (2.41%).

الحرَج (*Prop*) للاختبارات الثلاثة أكبر من (5%)، كما يتضح أيضا أنه وعلى الرغم من الأهمية الإحصائية للنموذج ككل بحسب اختبار (F)، فإن قيمة معامل الارتباط (R^2) جاءت متوسطة، حيث فسرت المتغيرات التفسيرية التي تضمنها النموذج ما نسبته (0.50) من التغيرات الكلية في حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تعليل ذلك بأهمية متغيرات تفسيرية أخرى لم يتضمنها النموذج لندرة البيانات حولها، لاسيما الأسباب السياسية ونظيرتها الإدارية.

5. الخاتمة:

وفقا لهدف الدراسة الذي يتمثل في استكشاف أسباب ظاهرة نمو حجم الإنفاق العام وحصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)، ولأجل ذلك استخدمت الدراسة اختبارات وأساليب المنهج القياسي، كاختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستنادا على الأدبيات النظرية والتجريبية وخصائص الاقتصاد الليبي ومدى توافر البيانات الإحصائية بالخصوص، حددت الدراسة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، أسبابا محتملة لظاهرة نمو حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة. وكشفت النتائج عن استقرار جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند حساب الفرق الأول، وعن

وعملية التنمية الاقتصادية بأكملها، بهدف خلق اقتصاد إنتاجي متنوع يعتمد على العمالة الوطنية وعلى قاعدة عريضة من الإنتاج وعلى مصادر متجددة تكفل له النمو الذاتي التلقائي المتوازن، بدلا عن الاعتماد على قطاع النفط وحصيلة صادراته كمصدر وحيد للإيرادات الحكومية وللقدر الأجنبي.

ويتضح من الجدول رقم (4) أيضا أنه وبحسب نتائج اختبار (t) فإن جميع معاملات الأجل القصير لم تكن ذات دلالة إحصائية، باستثناء معلمتي الإيرادات النفطية متأخرة بفترة واحدة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متأخرا أيضا بفترة واحدة، وتفيد القيمة السالبة للمعلمة الأولى بوجود جمود نسبي في اتجاه نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض مع تراجع الإيرادات النفطية في السنة السابقة، بينما تفيد القيمة الموجبة للمعلمة الثانية بتواصل اتجاهها نحو الزيادة مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة.

وبتفحص الاختبارات الإحصائية التشخيصية المرفقة بنفس الجدول يتضح، أيضا أنه وبحسب نتيجة *Heteroscedasticity Test: Harvey* فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، وأن البواقي بحسب اختبار *Histogram-Normality Test* موزعة توزيعا طبيعيا حول وسطها الحسابي، كما أن النموذج لا يعاني بحسب اختبار *Serial Correlation LM Test* من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث كانت قيم الاحتمال

■ إجراء المزيد من الدراسات التي تنطوي على المزيد من أسباب ظاهرة نمو الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، مثل تزايد حالة انعدام الأمن والاستقرار السياسي والفساد المالي والإداري.

المراجع:

1. المراجع العربية:

- أحمد الحوتة. 2015. اختبار قانون وانجر في الاقتصاد الليبي: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مجلة البحوث الاقتصادية، العددان الأول والثاني، 1-16.

- الطاهر السعيد والاسود حافظ. 2018. مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب المحاكاة. مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 7 (2)، 23-31.

- أيمن نايف العشوش. 2010. محددات الإنفاق الحكومي في سوريا للفترة (2005-1970). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 32 (1)، 49-68.

- حازم البيلوي. 1989. مستقبل دور الدولة في الوطن العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة والمتوقعة. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، الكويت، 481.

- حسن الحاج. 2007. عجز الموازنة المشكلات والحلول. سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (63)، السنة السادسة، 8.

- سارة خطاب. 2019. تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017). مجلة تنمية الرافدين، 38 (122)، 122-138.

وجود علاقة تكامل مشترك بينها في الأجل الطويل، وأن زيادة الإيرادات النفطية ودرجة الانفتاح الاقتصادي والتضخم من جهة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، تُعد أسباباً ذات دلالة إحصائية لظاهرة نمو حجم الإنفاق وتزايد حصته من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الأجل الطويل.

واستناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل متخذي القرار وواضعي السياسة الاقتصادية في ليبيا، تتلخص فيما يلي:

■ العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الإيرادات من الصادرات النفطية، التي تعتمد على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار وتتحدد بعوامل خارجية، مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة ويظهر ذلك من خلال ميزانية الدولة.

■ ضرورة المحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية، لأن تدهور قيمتها له آثار سلبية على الاقتصاد، تعمل على تضخيم حجم الإنفاق العام دون زيادة حقيقية في السلع والخدمات المقدمة للمجتمع وزيادة رفاهته.

■ العمل على توفير بيئة استثمارية محفزة للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، لاسيما المباشرة منه، للاستفادة من دوره في رفع الفاعلية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي.

- سعيد عبد العزيز عثمان. 2008. *المالية العامة مدخل تحليلي معاصر*. السدار الجامعية، الإسكندرية، 20.
- سليم سليمان الحجايا. 2018. *محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2014-2000)*. *المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية*، 5(2)، 93-108.
- شريفة عبد الله السعيد. 2009. *المالية العامة*، الكويت، 9.
- طاهر الجنابي. 1970. *علم المالية العامة والتشريع المالي*. كلية القانون، جامعة بغداد.
- عابد العبدلي. 2007. *محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ*. مجلة مركز صالح كامل *للاقتصاد الإسلامي*، جامعة الأزهر، (32)، -16 56.
- عبد الحق بن تفات. 2020. *محددات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2017-2000) باستخدام نموذج ARDI*. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (01)16، 123-137.
- عبد العزيز السقاف. 1998. *دراسة تحليلية تقييمية عن دور الدولة في الاقتصاد*. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الدولة و دورها في النشاط الاقتصادي، الكويت، 18.
- عبد القادر محمد عبد القادر. 2005. *الحديث في الاقتصاد القياسي*. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- عبد الكريم صادق بركات. 1978. *الاقتصاد المالي*. منشأة المعارف، الإسكندرية.
- على بن عثمان الحكمي. 2007. *محددات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية*. مجلة الإدارة العامة، (4)، 533-554.
- على عبد الزهرة وعبد اللطيف شومان. 2013. *تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونموذج توزيع الإبطاء*. *المجلة الاقتصادية*، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، 9(34)، 174-210.
- عمار حمد خلف. 2015. *تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج E Views*. بغداد، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى.
- قريب الله عبدالمجيد. 2018. *استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان*. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، (2)19، 116-137.
- كمال عبد ال زيادة. 2014. *تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق*. مجلة أهل البيت، العدد (15).
- محمد أصيل شكر. 2021. *العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام في مصر: مدى صلاحية قانون واجنر أو فرضية كينز*. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد (59)، العدد (3).
- نجوى على خشية. 1998. *المالية العامة دراسة لاقتصاديات النشاط العام*. جامعة قناة السويس.

2. المراجع الأجنبية:

- Abdunnasser Hatemi & Manuchehr Irandous. 2012. *Asymmetric interaction between Government Spending and terms of trade volatility new evidence from hidden congregation technique*. *Journal of Economic Studies*, 39 (3), 368-378.
- Adamu Jibir & Chandana Aluthge. 2019. *Modelling the determinants of government expenditure in Nigeria*, *Cogent Economics & Finance*. <https://www.semanticscholar.org/author/Chandana-Aluthge/146324700>
- Alle.C.Kelley. 1979. *Demographic change and Size of Government*

Sector. *Southern Economic Journal*, 34(2), 1056-1066.

- Alm, J. & Embaye, A., 2010. Explaining the growth of government spending in South Africa. *Journal of Economics*, 78 (2), 152-169.

- Dani Rodrik .1998. Why do more open economies have bigger governments? *Journal of Political Economy*, 106 (5), 997-1032.

- Denins.C.Mueller & Peter Murrell .1986. Interest groups the size the size of government source. *Public Choice*, 48 (2), 125-145.

- Frank Hage .2003. *Determinants of government size: the capacity for partisan policy under political constants constants*. Department of politics and management, University of Konstanz, 1-19.

- Glenda Maluleke .2016. *The determinants of government expenditure in South Africa*. Submitted in accordance with the requirements for the degree of master of commerce, University of South Africa.

- Gulll AUau Mmont Jeanneny & Ping Hua .2000. Economic openness and public expenditure in China: a regional analysis. Afer prepared for *international Conference Greater China and the World Economy*, Hong Kong, (July 17-18).

- Helmut Lutkepohl .2004. *Applied time series econometrics*. Cambridge University Press The Edinburgh Building, Cambridge cb2 2ru, UK.

- Johansen,S,& K, Juselius .1990. Maximum likelihood estimation and

Inference on Co integration - with application to the demand for money. *Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, 5 (2), 169-210.

- Nadeen A Burney & Nadin AL Mussallam .1999. Wagner's law and public expenditure growth in Kuwait. *OPEC Energy Review*, 23 (2), 139-171.

- Okafor, C., & Eiya , O., 2011. Determinants of growth in government expenditure: An empirical analysis of Nigeria. *Research Journal of Business Management*, 5 (1), 44-50.

- Petanlar, Saeed Karimi and Sadeghi, Somaye .2012. Relationship between government spending and revenue: Evidence from oil exporting countries. *International Journal of Economics and Management Engineering*. University of Mazandaran, Babolsar, Iran.

- Professor Sultan N. Abu Tayeh .2011. The determinants of public Expenditures in Jordan. *International Journal of Business and Social Science*, 2(8), 45-49.

- Ram, R .1987. Wagner's hypothesis in time-series and cross-section perspectives: Evidence from "real" data for 115 countries. *Review of Economics and Statistics* 69: 194-204.

- Remmer, K., 2004. Does foreign aid promote the expansion of government. *American Journal of Political Science*, 48 (1), 77-92.

- Ritika Aggarwal .2017. Growth of

public expenditure. *Pacific Business Review International*, 9 (9).

- Romana .C. & Pattick .E., 2009. The politics of spending in past commentaries countries. *European politics and societies*, 23 (2), 165-184.

- Sideris, D., 2007. Wagner's law in 19th century greece: A cointegration and causality analysis. *Bank of Greece*. Working paper, (64), <https://ideas.repec.org/p/bog/wpaper/64.html>.

- Turan. T, and Karakas, M., 2016. The effect of trade openness and income on the size of a government. *Transylvanian Review of Administrative Sciences*, 47 (E): 164-178.

- Wing Yuk .2005. *Government size and economic growth: Time-series evidence for the United Kingdom, 1830-1993*. Econometrics. Working Papers 0501, Department of Economics, University of Victoria. <https://ideas.repec.org/p/vic/vicewp/0501.html>.

العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في ليبيا: باستخدام منهجية VAR .

The Relation between Crude Oil Price and Government Expenditure in Libya: A VAR Approach.

أ. نصر حسين محمود المبروك، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Nasr Hussin M. Mabrok, Faculty of Economics, University of Benghazi,
Nasr34221@gmail.com.

أ. محمد عبدالحفيظ محمد علي، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Mohammed Abdulhafith M. Ali, Faculty of Economics, University of Benghazi,
mohammedalowgli@gmail.com.

أ. محمد إبراهيم صالح الرفادي، محاضر مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Mohamed I. EL Refadi, Assistant Lecturer, Economics Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, elrefadimohamed@gmail.com.

تاريخ الاستلام : 2022/03/20

تاريخ قبول النشر : 2022/05/09

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي في ليبيا وأسعار النفط العالمية، وذلك من خلال تتبع البيانات عبر سلسلة زمنية تمتد من سنة 1980 حتى سنة 2020، باتباع أسلوب التحليل الوصفي عبر استعراض أهم مؤشرات المالية العامة في ليبيا وتطوراتها وجوانب الإنفاق الحكومي خلال فترة البحث، كذلك عبر اتباع التحليل القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. وتوصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة طردية موجبة بين صدمات أسعار النفط العالمية والإنفاق الحكومي في ليبيا، ووجود تأثير للإنفاق الحكومي للسنة السابقة على الإنفاق الحكومي للسنة اللاحقة، وجاءت النتائج متوافقة مع فرضيات البحث والنظرية الاقتصادية وذات معنوية إحصائية جيدة.

وبناء على هذه النتائج، قدم البحث مجموعة من التوصيات حول ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة لتمويل الموازنة في ليبيا، وتقليص الاعتماد على العوائد النفطية لما له من تأثيرات سلبية على الاستدامة المالية وتعطيل التنمية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الموازنة العامة، الإنفاق الحكومي.

1. مقدمة:

باعتبارها متغيرا عالميا يتحدد وفق عوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها أو التحكم بها محليا، ولما كانت الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي وشبه الوحيد للإيرادات العامة، فإن هذا البحث يهدف إلى معرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي في ليبيا وأسعار النفط العالمية.

2. أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من تناوله لحالة تعاني منها أغلب البلدان العربية المصدرة للنفط، وهي الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر لتمويل الإنفاق الحكومي، وإن كانت درجات هذا الاعتماد تتفاوت من دولة إلى أخرى، إلا أنها تظل سمة لميزانيات هذه الدول، وهو ما يجعل موازنات الحكومات لهذه الدول عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.

3. مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في محاولة معرفة مدى تأثير أسعار النفط العالمية على الإنفاق الحكومي في ليبيا، خلال فترة تمتد لأربعة عقود منذ سنة 1980 حتى 2020، وهي بذلك تستكشف عرضا من أعراض المرض الهولندي يتمثل في اعتماد الإيرادات العامة على مصدر ريعي وحيد في تمويل الميزانية.

تعتبر ليبيا من الدول المعتمدة على العوائد النفطية في تغطية إيرادات الميزانية، وذلك منذ تحولها لدولة مصدرة للنفط مطلع الستينيات من القرن الماضي، وقد ساعدت العوائد النفطية في تحقيق وفورات مالية وتحقيق المشاريع التنموية، فمنذ طفرة أسعار النفط العالمية أو ما عرف بالصدمة النفطية الأولى سنة 1973 حققت الدول المصدرة للنفط زيادة في الإيرادات العامة، وهو ما شجعها على التوسع في الإنفاق الحكومي، بحسب بيانات المالية العامة في ليبيا، فقد شهد الإنفاق الحكومي سنة 1974 نموا بنسبة 151% عما كان عليه سنة 1972، فقد بلغت النفقات العامة 1867.7 مليون دينار مقابل 742 مليون دينار لسنة 1972.

وقد استمرت ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي طيلة عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن غياب تنويع مصادر الإيرادات العامة جعل الميزانية العامة للدولة رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وهو ما ظهر بشكل جلي خلال السنوات اللاحقة، التي شهدت صدمات سلبية في أسعار النفط و تراجع معها الإيرادات العامة في ليبيا، وبالتالي فقد اضطرت الدولة معها لتقليص الإنفاق الحكومي، حيث شهد عقد الثمانينيات انخفاضات في أسعار النفط صاحبها انخفاض في الإنفاق الحكومي، وعلى سبيل المثال انخفض الإنفاق الحكومي سنة 1986 بنسبة 22.9% قياسا بسنة 1984 نتيجة لتدني أسعار النفط، ما يعكس حالة التأثر بالصدمات في أسعار النفط العالمية الموجبة والسالبة،

4. أهداف البحث:

الإنفاق الحكومي في كلا المجموعتين، حيث أن صدمات أسعار النفط يكون لها تأثير إيجابي على الإنفاق في الدول المصدرة وتأثير سلبي على المستوردة للنفط.

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- توضيح حالة اعتماد الميزانية العامة للدولة الليبية على الإيرادات النفطية وتأثرها بأسعار النفط العالمية.

- تقديم نموذج قياسي يوضح تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على الإنفاق الحكومي في ليبيا.

5. منهجية البحث:

■ دراسة (Troughs and Murray, 2020)، التي بحثت في استجابة الاقتصاد الليبي لتغيرات أسعار النفط العالمية، وذلك باستخدام منهجية VAR، وقد وجدت أن ناتج قطاعي الصناعة والزراعة كانا أكثر عرضة للتأثر بالصدمات السالبة لأسعار النفط العالمية، في حين كان قطاع الخدمات الأقل تأثراً بها، وعلى صعيد السياسة المالية فإنها ترتبط بتقلبات أسعار النفط، وذلك نتيجة سياسة أحادية الموارد وعدم إيجاد مصادر بديلة للدخل، كما أن سنوات وفرة العوائد النفطية شجعت الحكومة على التوسع في الإنفاق خصوصاً في باب المرتبات والمهايا كمحاولة لمعالجة مشكلة البطالة، وهي مؤشرات تدل على حالة المرض الهولندي الملازمة للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2012.

سيتم في هذا البحث من خلال التحليل الوصفي والبيانات والأشكال البيانية استعراض أهم التطورات الاقتصادية والمالية في ليبيا، كما سيتم من خلال النموذج القياسي تحليل العلاقة بين أسعار النفط العالمية والإنفاق الحكومي في الموازنة العامة لليبييا خلال الفترة 1980-2020.

6. فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرضية وجود علاقة طردية موجبة بين أسعار النفط العالمية والإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة 1980-2020.

7. الدراسات السابقة:

■ دراسة (Ali, 2019)، والتي قدمت تحليلاً لدور القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي وفق فرضية المرض الهولندي، وقد وجدت أن العوائد النفطية تلعب دوراً هاماً في تمويل القطاعات الأخرى وزيادة الطلب الفعال في الاقتصاد الليبي، إلا أن الاعتماد على الواردات وضعف الصادرات غير النفطية كان له آثار سلبية على ميزان المدفوعات والميزان التجاري. كما أن حالات تدفق النقد الأجنبي الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية تشكل ضغطاً على سعر الصرف الحقيقي في

■ دراسة (Raouf, 2021)، التي تناولت أثر الصدمات النفطية على مجموعتين من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط، ومن خلال اتباع منهجية الانحدار الخطي var وجدت أن لتقلبات أسعار النفط تأثيراً على

الدول النفطية ستحقق فوائض مالية بالموازنة العامة للدول عند ارتفاع أسعار النفط العالمية، وتعاني عجزا ماليا عند انخفاضها ما يدفعها للدين المحلي لتغطية عجز الموازنة.

■ **دراسة (أبو عزوم، 2016)،** التي استخدمت طريقة المربعات الصغرى Ols للتحقق من فرضية وجود المرض الهولندي بالاقتصاد الليبي، وذلك عبر دراسة العلاقة بين أسعار النفط العالمية كمتغير تابع والنواتج المحلي الإجمالي الليبي كمتغير مستقل. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني أعراض المرض الهولندي والمتمثلة في الاعتماد على القطاع النفطي وارتفاع إنتاجيته دون باقي القطاعات وتأثر الاقتصاد الليبي بهزات أسعار النفط العالمية.

■ **دراسة (على، بوفرنة والشيباني، 2016)،** التي قدمت تحليلا لأثر انخفاض أسعار النفط والإنتاج على الموازنة العامة، وذلك وفق عدة سيناريوهات بنيت على ضوء الواقع الأمني والاقتصادي الليبي. وقدمت الدراسة مقترحات للسياسات المالية المناسبة لمجابهة تلك السيناريوهات، كما تبين من خلال الدراسة أيضا أن الانخفاض الحاد في أسعار وكميات النفط سيؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة ما يعرض الموازنة للعجز ويستدعي خفض الإنفاق العام.

■ **دراسة (Shamon, 2015)،** والتي حللت العلاقة بين تذبذب أسعار النفط ووضع الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-1981)، وذلك باتباع منهجية جوهانسون للتكامل

حال انخفاض عوائد النقد الأجنبي نتيجة انخفاض أسعار النفط، وفي جانب المالية العامة فإن الإنفاق الحكومي يتجه للزيادة عند زيادة العوائد النفطية .

■ **دراسة (بن خالدي وبن يوب ، 2019)،** التي تناولت أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، من خلال أسعار النفط كمتغير تابع والنمو الاقتصادي كمتغير مستقل، وباستخدام منهجية انجل -جرانجر للتكامل المشترك تم إثبات وجود علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل وكذلك في المدى القصير، ما يشير لاعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي.

■ **دراسة (Abdel-Latif et al., 2018)،** التي تناولت تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية في الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم بالمملكة السعودية، ومن خلال استخدام نموذج فترات الإبطاء الموزعة غير الخطي NARDL. وقد أثبتت وجود علاقة غير خطية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، خلال الفترة منذ الربع الأول لسنة 1990 حتى الربع الثاني لسنة 2017.

■ **دراسة (الجناني والجابري، 2018)،** التي استهدفت تحليل الاستدامة المالية لعدد من الدول العربية المصدرة للنفط، وهي العراق والسعودية وليبيا والكويت خلال الفترة 1990-2017. وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط العالمية والاستدامة المالية، ما يعني أن

تأثيرها في الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والثقافة كان محدوداً، بينما كان تأثيرها أكبر في الإنفاق على الإعانات الاجتماعية.

■ **دراسة (ناشور، 2012)**، التي سعت إلى تحليل العلاقة بين العوائد النفطية للإنفاق الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة 2008-2000 وتبيان مدى اعتمادها على العوائد النفطية في تحديد مستوى الدخل والإنفاق الحكومي، ما يعكس حالة من الاقتصاد الريعي المعتمد على عوائد النفط . وقد توصلت إلى أن العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة بدول مجلس التعاون الخليجي، وهي تتأثر بأسعار النفط العالمية، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة طردية بأسعار النفط العالمية.

وقد اتفقت الدراسات السابقة المذكورة على وجود علاقة موجبة بين أسعار النفط العالمية والإنفاق الحكومي في الدول المصدرة للنفط بشكل عام، وهي الفرضية التي يقوم عليها هذا البحث.

8. الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي أهم تطورات الإنفاق العام في ليبيا وتأثير تغيرات أسعار النفط العالمية عليه، وكذلك تسليط الضوء على بيانات الميزانيات العامة خلال فترة الدراسة، من حيث العجز والفائض وبنود الإنفاق التسييري والتنموي، ومدى تأثيرها بتقلبات أسعار النفط كنتيجة لحالة الاعتماد على العوائد النفطية كمصدر لتمويل

المشترك وآلية تصحيح الأخطاء في المدى القصير. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تذبذب أسعار النفط والميزانية العامة كنسبة من الناتج الإجمالي، كذلك وجود علاقة بين أسعار النفط وعجز أو فائض الموازنة العامة للملكة في المدى الطويل، فقد دلت النتائج أن تغير أسعار النفط بنسبة 10% سيؤدي إلى تغير في العجز أو الفائض بنسبة 0.39% ويقدر أكبر في المدى القصير، حيث تغير أسعار النفط بنسبة 10% سيؤدي إلى تغير العجز أو الفائض بنسبة 2.8%.

■ **دراسة (Aremo8and Akinko- ye,82014)**، والتي قامت بدراسة أثر التقلبات في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010) باستخدام منهجية VAR. وتوصلت إلى أن هناك علاقة موجبة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في نيجيريا، وذلك نتيجة اعتماد الإيرادات العامة للحكومة بشكل كبير على العوائد النفطية والتي ترتبط بدورها بشكل مباشر بأسعار النفط العالمية.

■ **دراسة (Pazouki.&Pazouki,2014)**، والتي سعت إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط وعدة أقسام من الإنفاق الحكومي في إيران، كالإنفاق على الإعانات الاجتماعية والإنفاق التعليمي والإنفاق على الثقافة والإنفاق على الخدمات الصحية، عبر سلسلة زمنية تمتد من سنة 1965 حتى سنة 2010، من خلال منهجية VAR. وقد استنتجت الدراسة أنه وبالرغم من الضغوطات على صادرات النفط الإيراني وصددمات الأسعار العالمية السلبية إلا أن

مليون برميل/ يومياً سنة 1970، إلا أن الأسعار العالمية للنفط كانت منخفضة نتيجة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى، إضافة إلى أنه شهدت نهاية عام 1973 تحولاً في أسعار النفط العالمية لتقفز من 2.48 دولار للبرميل سنة 1972 لتصبح دولار 11.58 دولار للبرميل بحلول العام 1974 بواقع زيادة يفوق أربعة أضعاف، وهو ما شكل الطفرة النفطية الأولى للدول المصدرة للنفط، والتي ساعدت في تحقيق المشاريع التنموية لهذه الدول وما صاحبها من توسع في الإنفاق العام. (إحصاءات أوبك، 2021).

■ أهم المؤشرات المالية في ليبيا:

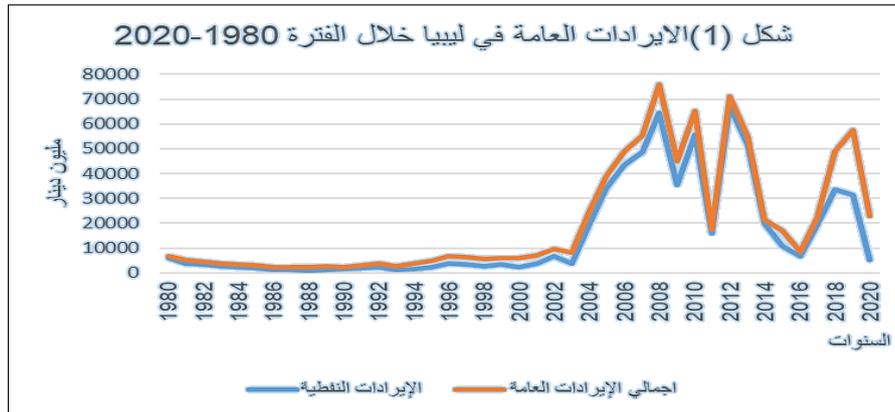
تعتمد الموازنة العامة في ليبيا على إيرادات الصادرات النفطية، حيث شكلت الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة ما نسبته 65% كمتوسط للفترة (1980-2020).

الموازنة العامة للدولة، كما يتناول الإطار القياسي من خلال تحليل البيانات عبر النموذج القياسي المقدر ونتائجه الاقتصادية والإحصائية.

■ لمحة عن الاقتصاد الليبي:

يشكل قطاع الصادرات النفطية عماد الاقتصاد الليبي والمصدر الرئيسي للإيرادات العامة والنقد الأجنبي، وذلك منذ تحول ليبيا إلى بلد مصدر للنفط مطلع عقد الستينيات من القرن الماضي، إلا أن هذا التحول صاحبه بعض الجوانب السلبية المتمثلة بهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الليبي وغياب دور القطاعات الأخرى بشكل ملحوظ، واقتصار التكامل بينها وبين القطاع النفطي على الجانب التمويلي، وهي من أبرز أعراض ما يعرف بالمرض الهولندي.

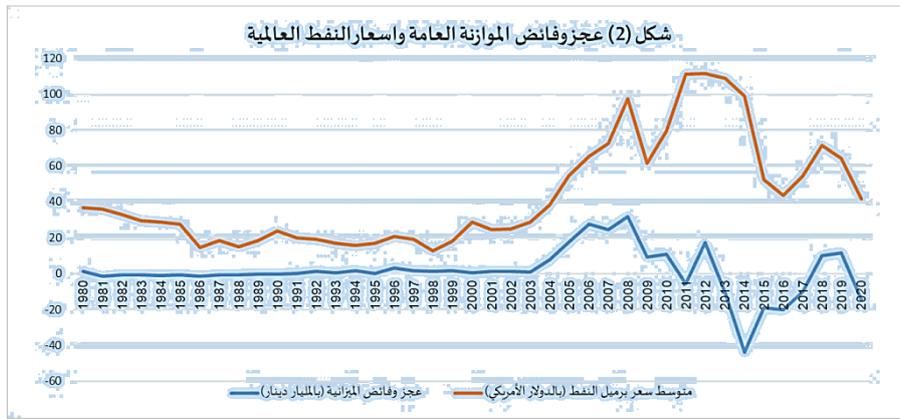
كانت بداية إنتاج وتصدير النفط في ليبيا بكميات تجارية في العام 1962 بواقع 182 ألف برميل/يومياً ليصل إلى 3.318



المصدر: بيانات مركز البحوث الاقتصادية ومصرف ليبيا المركزي.

كمصدر وحيد تعني أن الموازنة العامة للدولة ستحقق عجزا أو فائضا تبعا لأسعار النفط الخام والكميات المنتجة والمصدرة منه، حيث يوضح الشكل رقم (2) العلاقة بين حالة الموازنة العامة في ليبيا (عجز أو فائض) وأسعار النفط العالمية خلال الفترة 1980-2020.

ينضح من خلال الشكل رقم (1) مدى اعتماد الإيرادات العامة على الإيرادات النفطية وضعف الإيرادات غير النفطية، نتيجة غياب تنويع مصادر الإيرادات ما جعل الإيرادات العامة للدولة الليبية ترتبط بأسعار النفط العالمية والكميات المصدرة منه، حالة الارتهان للإيرادات النفطية



المصدر: أسعار النفط العالمية بحسب بيانات أوبك - عجز وفائض الموازنة العامة في ليبيا حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي.

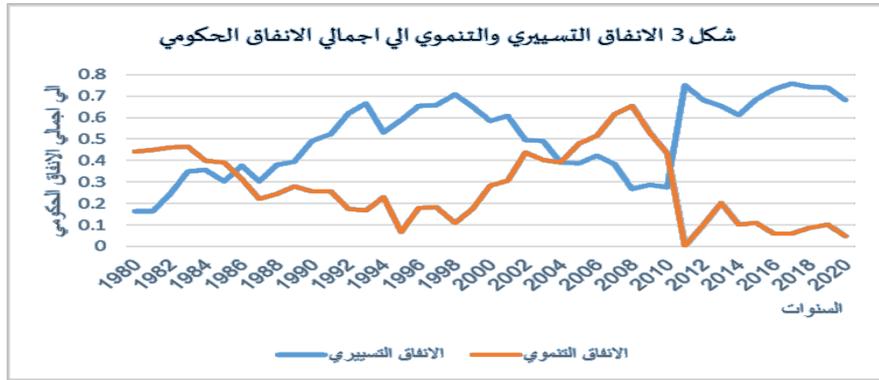
الموازنة أقصى قيمة له سنة 2014 بواقع 43.814 مليار دينار واستمرت حالة العجز لثلاث سنوات متتالية، نتيجة انخفاض إنتاج النفط الليبي وانخفاض أسعار النفط العالمية وحالة الانقسام السياسي في ليبيا. (ملحق البحث).

ويشكل الإنفاق التسييري (المرتبات والمهايا) النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي في ليبيا، حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق التسييري إلى إجمالي الإنفاق الحكومي خلال فترة البحث 50.6%، في حين بلغ متوسط نسبة الإنفاق التنموي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي 27.7% وهو ما

يوضح الشكل رقم (2) العلاقة بين أسعار النفط العالمية ووضع الموازنة العامة للدولة الليبية، ومن خلاله يمكن ملاحظة أن منحني العجز والفائض يأخذ نفس اتجاه الأسعار العالمية للنفط، وذلك نتيجة لحالة الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة، فقد حققت الموازنة العامة أعلى فائض لها خلال فترة البحث في سنة 2008 بواقع 31.915 مليار دينار نتيجة الففرة التاريخية لأسعار النفط عند مستويات 100 دولار للبرميل، في حين بلغ عجز الموازنة العامة أقصى مستوياته خلال سنوات 2014-2017 وسنة 2020، حيث بلغ عجز

ويوضح الشكل رقم (3) النسب المئوية للإنفاق التسييري والتنموي من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1980-2020.

يعكس حالة تركيز الإنفاق على بند المرتبات، وذلك نتيجة الخلل في هيكل الجهاز الوظيفي، فبحسب إحصاءات العمل والسكان في ليبيا لسنة 2013 فإن 84% من قوة العمل يعملون لدى الدولة وهو ما يزيد العبء على الموازنة العامة في بند المرتبات والمهايا.



المصدر: احتساب الباحث من خلال بيانات مصرف ليبيا المركزي.

سنة 2020، وذلك لمعرفة مدى استجابة الإنفاق الحكومي للتغيرات في أسعار النفط العالمية.

- الصيغة الرياضية للنموذج:

تقوم الصيغة الرياضية للنموذج على فرضية أن الإنفاق الحكومي في ليبيا هو دالة طردية في أسعار النفط العالمية:

$$GOV_SPEND = f(PRICE)$$

وبتحويل المعادلة من الصيغة الرياضية إلى الصيغة القياسية تصبح كالتالي:

$$GOV_SPEND = \alpha + \beta_1 PRICE + \mu$$

ويلاحظ من خلال الشكل رقم (2) تذبذب نسبة الإنفاق التنموي إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وانخفاض نسبه بشكل ملحوظ خلال السنوات 2014-2020 في مقابل تزايد الإنفاق التسييري، حيث تعمد الحكومة إلى تقليص الإنفاق التنموي في فترات تراجع أسعار النفط العالمية، وذلك لصعوبة تقليص الإنفاق التسييري المتعلق بالمرتبات (ملحق البحث).

■ النموذج القياسي:

يتناول الجانب العملي قياس العلاقة بين أسعار النفط العالمية والإنفاق الحكومي في ليبيا، وذلك عبر سلسلة زمنية تمتد لأربعين سنة من 1980 إلى

- اختبارات الاستقرار:

ويُعد تحديد مستوى سكون المتغيرات الإجراء الأول لتحديد أسلوب التقدير الملائم للنموذج، ويتم تحديد مستوى سكون المتغيرات عبر اختبار ديكي فولر المطور "ADF" أو فيليبس بيرون، واللذين يوضحان ما إذا كانت المتغيرات ساكنة عند المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول.

يوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) لمتغيرات النموذج.

جدول رقم (1): اختبار سكون المتغيرات

المتغير	المستوى	اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller	اختبار فيليبس بيرون p.p
GOV_SPEND	عند المستوى	t-statistic = -0.876 PROP (0.785)	t-statistic = -1.553 PROP (0.496)
	الفرق الأول	t-statistic = -5.36 PROP (0.0001)	t-statistic = -9.77 PROP (0.000)
PRICE	عند المستوى	t-statistic = -1.472 PROP (0.536)	t-statistic = -1.558 PROP (0.494)
	الفرق الأول	t-statistic = -9.03 PROP (0.000)	t-statistic = -9.03 PROP (0.000)

- تم الوصول إلى النتائج بتحليل بيانات النموذج باستخدام برنامج EViews.

الزمنية لمتغيرات البحث متكاملة من الدرجة الأولى، فإن هذا يمكننا من القيام باختبار وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen)، والذي يوضحه الجدول رقم (2) التالي:

وبتحويل المعادلة من الصورة الخطية إلى الصيغة اللوغاريتمية تصبح كالتالي:

$$= \alpha_0 \Delta \text{GOV_SPEND}_t + \sum_{i=1}^n \alpha_{1i} \Delta \text{GOV_SPEND}_{t-i} + \sum_{i=1}^n \alpha_{2i} \Delta \text{PRICE}_{t-i}$$

حيث:

GOV_SPEND: الإنفاق الحكومي سنويا بالدينار الليبي.

PRICE: متوسط أسعار خام برنت الاسمية بالدولار الأمريكي سنويا.

وتوضح النتائج أن المتغيرين مستقران بعد أخذ الفرق الأول، ما يدل على إمكانية الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك.

- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:

ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات، وبما أن جميع السلاسل

جدول رقم (2): اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop**
None	0.240973	11.79223	12.32090	0.0612
At most 1	0.026295	1.039240	4.129906	0.3578
Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prop**
None	0.240973	10.75299	11.22480	0.0605
At most 1	0.026295	1.039240	4.129906	0.3578

المصدر: تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews.

- تطبيق نموذج VAR:

تعتبر منهجية متجه الانحدار الذاتي Vector8Auto8Regression (VAR) من أكثر المنهجيات مرونة في تحليل العلاقة بين المتغيرات وتفسير السلاسل الزمنية، إذ يوضح أثر الصدمات عبر الزمن التي تحدث في المتغير المستقل على المتغير التابع وتفسير سلوك المتغير التابع والتنبؤ به مستقبلاً، ولتطبيق هذه المنهجية يجب اتباع الخطوات التالية:

1. تحديد درجة استقرارية المتغيرات من خلال اختياري ديكي فولروفيليس بيرون.
2. تحديد درجة الإبطاء المثلى.
3. تقدير النموذج.
4. تقييم استقرارية النموذج.
5. تحليل التباين.
6. تحليل دوال الاستجابة الفورية.

تظهر النتائج بالجدول رقم (2) أن القيم المحسوبة لاختبار الأثر أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم ($H_0: r=0$) القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونرفض الفرض البديل ($H_0: r=1$) والذي يشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن جهة أخرى نجد أن القيم المحسوبة لاختبار القيمة العظمى أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم ($H_0: r=0$)، ونرفض البديل ($H_0: r=1$)، وعليه يمكن استخلاص نتيجة مفادها عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي في ليبيا وأسعار النفط، لذا يتطلب الأمر اتباع المسار VAR.

هانان كوين (HQ)، ومن خلال نتائج الجدول رقم (3)، يتبين أن المعايير SC, HQ, AIC تتفق على أن فترة إبطاء واحدة كدرجة إبطاء مثلى للنموذج، وهو ما يعني أن تأثير المتغيرات في فترات سابقة يبلغ سنة واحدة.

- تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج VAR:

يتم تحديد أو اختيار درجة الإبطاء الملائم للنموذج عند أقل قيمة لمعيار أكايك (AIC) وشوارتز (SC) ومعيار

جدول رقم (3): اختبار درجة الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-611.4663	NA	7.18e+10	30.67331	30.75776	30.70385
1	-571.6576	73.64603*	1.20e+10*	28.88288*	29.13621*	28.97448*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

- تم الوصول إلى النتائج بتحليل بيانات النموذج باستخدام برنامج EViews.

والفائض بموازنة العام السابق، كذلك يتأثر بأسعار النفط العالمية في العام السابق، والتي يتم من خلالها تقدير ميزانية العام اللاحق، كذلك أسعار النفط في نفس العام، وقد جاءت النتائج كما هو مبين بالمعادلة التالية:

- تقدير نموذج VAR:

يتضح من خلال نتائج نموذج الإنحدار الذاتي VAR، أن الإنفاق الحكومي في ليبيا يتأثر بقيم الإنفاق العام خلال الفترة السابقة كنتيجة للعجز

$$GOV_SPEND = \beta_1 GOV_SPEND (-1) + \beta_2 OIL_PRICE (-1) - c$$

$$GOV_SPEND = 0.334 * GOV_SPEND (-1) + 366.405 * PRICE (-1) - 3462.7$$

(2.11)

(3.79)

(3.79)

$$R^2 = \%81$$

$$F\text{-statistic} = 83.39$$

- توضح نتيجة القيمة المحسوبة لاختبار فيشر والبالغة 83.3، وهي أكبر من القيمة الجدولية، ما يعني أن النموذج ذو معنوية إحصائية.

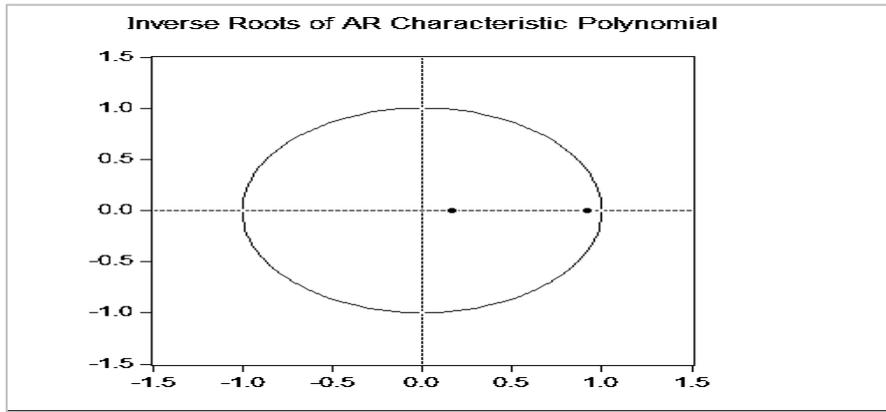
- تشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن المتغير المستقل "أسعار النفط العالمية" قادر على تفسير ما نسبته 81% من قيم المتغير التابع "الإنفاق الحكومي في ليبيا".

- استقرارية النموذج:

حدود المتغيرات داخل الدائرة بالشكل رقم (4) على أن النموذج لا يعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، وعليه يمكن اعتبار النموذج مستقرا.

توضح استقرارية النموذج مدى دقة النتائج من عدمها، وذلك من خلال اختبار Inverse0Root ، حيث يدل وقوع نقاط

شكل رقم (4): اختبار inverse0root



- تم الوصول إلى النتائج باستخدام برنامج Eviews.

- تحليل التباين:

الأخر، ومن خلال تحديد مقدار التباين يمكن معرفة مدى قدرة النموذج على التنبؤ، حيث يوضح الجدول رقم (4) تحليل التباين لنموذج الإنفاق العام.

يوضح تحليل التباين العلاقة بين متغيرات النموذج وتأثير كل منها على

جدول رقم (4): تحليل التباين للإنفاق العام الحكومي

Variance Decomposition of GOV_SPEND:			
Period	S.E.	GOV_SPEND	PRICE
1	8824.660	100.0000	0.000000
2	11439.07	74.40745	25.59255
3	13289.16	62.25467	37.74533
4	14596.11	56.13365	43.86635
5	15548.83	52.59557	47.40443
6	16259.40	50.35040	49.64960
7	16797.40	48.83653	51.16347
8	17208.90	47.77316	52.22684
9	17525.90	47.00456	52.99544
10	17771.35	46.43748	53.56252

- تم الوصول إلى النتائج باستخدام برنامج Eviews.

سواء في المتغير المستقل أم المتغير التابع نفسه. ويوضح الشكل رقم (5) ما يلي:

- **أثر صدمة الإنفاق العام الحكومي:** حدوث صدمة هيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام نفسه، تقابلها استجابة فورية معنوية إيجابية في الإنفاق العام وتكون متناقصة في المدى المتوسط والطويل.

- **أثر صدمة أسعار النفط:** حدوث صدمة بمقدار 1% يكون لها تأثير إيجابي متزايد في المدى القصير ثم تتناقص في المدى المتوسط والطويل.

- إن النموذج يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بتأثير أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في ليبيا.

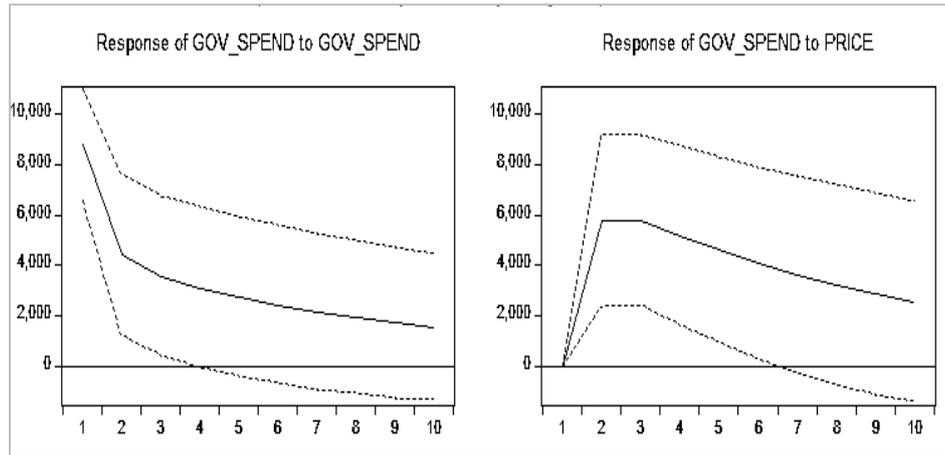
نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن التقلبات التي تحدث للإنفاق العام الحكومي في المدى القصير، تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة، في حين قدرت في الفترة الثانية بنسبة 74.4% مقابل 25.59% لتأثير متغير أسعار النفط.

أما على المدى المتوسط والطويل للفترة الثالثة وما بعدها، فإنه يمكن ملاحظة أن تأثير صدمات الإنفاق العام الحكومي تتناقص مع مرور الوقت ولكن بنسب قليلة، في المقابل يتزايد تأثير صدمات متغير أسعار النفط لتصبح حوالي 53.56% من التقلبات الحاصلة في الإنفاق العام الحكومي.

- تحليل دوال الاستجابة الفورية:

توضح دالة الاستجابة رد فعل المتغير التابع نتيجة حدوث صدمات عشوائية

شكل رقم (5): دوال الاستجابة الفورية



- تم الوصول إلى النتائج باستخدام برنامج Eviews.

9. النتائج والتوصيات:

3. ضرورة دعم وتشجيع الاستثمارات في القطاع النفطي، لزيادة الإنتاج بغية تحسين الإيرادات العامة وضمان الاستدامة المالية.

1. النتائج:

تتلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو عزوم، أبوبكر عبد القادر. 2016. تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للاقتصاد الليبي 1990-2010. مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس.

- الجناني، عمار زغير، الجابري، قصي عبود. 2018. تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في خيارات السياسة المالية لدول نفطية مختارة للمدة 1990-2017. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 42.

- النشرة الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة.

- بن خالدي، نوال وبن يوب لطيفة. 2019. أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد السابع.

- بوخشيم، عبدالناصر عز الدين. 2003. تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي (1973 - 1998). رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية - مصر: جامعة الإسكندرية.

- جيجاراتي، دامودار. 2015. الاقتصاد القياسي. الجزء الأول: ترجمة دار المريخ السعودية.

- جيجاراتي، دامودار. 2015. الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني: ترجمة دار المريخ السعودية.

- علي، عيسى صالح، بوفرنه، فاخر مفتاح والشيباني، جمال الطيب. 2016. آثار انخفاض أسعار وإنتاج النفط على الموازنة الحكومية في

1. اعتماد الإيرادات العامة للميزانية في ليبيا على الإيرادات النفطية وغياب تنوع مصادر الإيرادات الأخرى.

2. اتجاه الحكومة للتوسع في الإنفاق خلال فترة البحث وخصوصاً في جانب النفقات التسييرية " المرتبات والمهايا".

3. تأثر الإنفاق التنموي بتقلبات أسعار النفط بشكل أكبر من الإنفاق التسييري، ما نتج عنه تعطيل تنفيذ واستكمال المشاريع التنموية.

4. حالة الاعتماد على العوائد النفطية تؤدي لمواجهة الحكومة عجزاً بالموازنة واختناقات مالية في سنوات انخفاض أسعار النفط، وخلافاً لذلك فإن تحقيق الفوائض المالية عند ارتفاع أسعار النفط يشجع على المزيد من التوسع في الإنفاق.

2. التوصيات:

1. ترشيد الإنفاق الحكومي والحد من حالة تزايد الإنفاق.

2. تنوع مصادر الإيرادات العامة وإيجاد مصادر بديلة للدخل إلى جانب العوائد النفطية، وذلك عبر تشجيع الاستثمار الخاص المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي.

<https://www.researchgate.net/publication/327105638> Asymmetric impacts of oil price shocks on government expenditures Evidence from Saudi Arabia.

- Haytem Troug, Matt Murray .2020. The Asymmetric Effects of Fluctuations in Oil Prices on the Performance of the Libyan Economy: A VAR Approach. *International Journal of Economics and Financial*, 10 (5), Available AT: <https://www.researchgate.net/publication/344221716>.

- Issa Ali .2019. *Oil Development and Libyan Economy: the Structural Manifestation of the "Dutch Disease*. Published Article Available on: <https://www.researchgate.net/publication/331487178>

- Slama Shamon .2015. The Impact of Oil Price Swings on the Public Budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen Co-Integration and Error 1981-2014 Correction Model for the Period. *International Journal of Research in Business Studies and Management*, May 2 (5).

3. المواقع الإلكترونية:

- <https://asb.opec.org/index.php/data-download-2019>
- <http://www.bp.com/statisticalreview>
- <https://erc.ly/>
- <https://www.bsc.ly>

ليبيا. مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد الخامس.

- قاعدة بيانات مركز البحوث الاقتصادية- بنغازي.

- ناشور، هيام خزعل. 2012. العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2008. مجلة العلوم الاقتصادي، المجلد الثامن- العدد الحادي والثلاثون.

2. المراجع الأجنبية:

- Adeleke Aremo, Ebenezer Akinoye .2014. Effect of Oil Price Volatility on Government Expenditure in Nigeria. *International journal of Data Analysis and information system*, 6 (1), June, Available AT: <https://www.researchgate.net/publication/330563728>

- Azadeh Pazouki, Mohammad Reza Pazouki .2014. Analyzing the effects of oil price shocks on government expenditure in the Iranian economy. *International Journal of Energy and Statistics*, 2 (2), Available AT: <https://www.researchgate.net/publication/270723552>

- Engy Raouf .2021. Oil Prices Shocks and Government Expenditure ,*International Journal of Energy Economics and Policy*, 11 (5), Available AT: <http://www.econjournals.com>

- Hany Abdullatif and others .2018. *Asymmetric impacts of oil price shocks on government expenditures: Evidence from Saudi Arabia*. Cogent Economics & Finance, Available AT:

ملحق البحث: جدول البيانات الواردة بالبحث

السنة	سعر النفط	الإتفاق الحكومي	التسييري	النتموي
1980	36.83	5761.6	950	2551.6
1981	35.93	6389.6	1050	2872.6
1982	32.97	5131.9	1255	2365.9
1983	29.55	4502.9	1567.6	2096.3
1984	28.78	4610	1645.3	1834.7
1985	27.56	3905.4	1182.1	1523.3
1986	14.43	3550.4	1332.9	1117.1
1987	18.43503937	3550	1075	788.4
1988	14.9238417	2963.4	1125	722.4
1989	18.22611328	2947.4	1170	823.4
1990	23.72582031	2752	1350	702
1991	20.0009144	2818	1470	723.3
1992	19.32083658	2239.2	1390.7	396.3
1993	16.97163424	2408.2	1600	405.2
1994	15.81762646	2216.2	1180.5	507.3
1995	17.01667969	4629.4	2728	318.9
1996	20.66848837	3711.9	2434	660.9
1997	19.09258755	4621.1	3037	847.1
1998	12.71566148	4466	3163.8	485.2
1999	17.97007782	4557	2966.9	794.1
2000	28.49544922	5403.2	3153.2	1541
2001	24.44389105	5905.6	3596.6	1813
2002	25.02325581	8487	4210.3	3701.7
2003	28.83070313	7246.2	3577.7	2910
2004	38.265	17230	6720	6718
2005	54.52108949	21343	8282	10273
2006	65.1440625	21378	9054	11039
2007	72.38907843	30883	11890	18993
2008	97.25597276	44115.5	11874.8	28903.3
2009	61.67126482	35677.2	10252.9	18983.9
2010	79.4955336	54498.8	15121.3	23729.4
2011	111.2555976	23366.5	17580.1	0

يتبع ملحق البحث:

5500	36733	53941.6	111.6697024	2012
13276.5	42598.5	65283.5	108.6585178	2013
4482.4	26892	43814.2	98.94600791	2014
3861.9	23933.1	35014.9	52.38675889	2015
1747.6	21315.8	29171.3	43.73416996	2016
1887.7	24834.4	32692	54.19244048	2017
3390.4	29269.2	39286.4	71.31005976	2018
4637.5	33940.5	45813	64.21057312	2019
1801	25382	37314	41.83834646	2020

- مصدر البيانات: قاعدة بيانات مركز البحوث الاقتصادية- بنغازي متاحة على [erc.ly](http://www.bp.com/statisticalreview)
- قاعدة بيانات شركة النفط البريطانية <http://www.bp.com/statisticalreview>
- متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي سنويا.
- الإنفاق الحكومي والتسييري والتنموي بالمليون دينار لبيي.

الإفصاح عن المعلومات غير المالية: قراءات وتحليلات نظرية

**Disclosure of Non-Financial Information:
Theoretical Readings and Analysis**

د. خالد زيدان الفضلي ، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Khaled Z. Al Fadhli, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, khalid.zidan@uob.edu.ly.

د. سامي سالم الحصادي، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Sami S. El Hossade, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, sf.hoss@yahoo.com.

تاريخ الاستلام: 2022/12/28

تاريخ قبول النشر: 2023/01/21

ملخص:

هدفت الدراسة إلي تقديم قراءات وتحليلات نظرية حول الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي، من خلال استقراء موضوعي للدارسات السابقة ذات العلاقة، وخلصت الدراسة الي أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، كما أن أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية، تساعد وتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قراراتهم بشكل إيجابي، نتيجة شمولها على إفصاحات بيئية واجتماعية و حوكمية وإستراتيجية والمخاطر، وأن المراحل التي مر بها الإفصاح غير المالي، قسمت إلى أربع فترات، حيث كان شكل الإفصاح في شكل تقرير موحد يحتوي معلومات مالية وغير مالية في آن واحد، وهذا ما يعرف بتقارير الأعمال المتكاملة، أما من حيث نوع المعلومات التي يشملها هذا التقرير فهي معلومات عن الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الإستراتيجية، والمخاطر.

وتواجه الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات تحديات كبيرة مرتبطة بعدم وجود معايير تحكم أهميتها؛ نتيجة اختلاف وتنوع المعلومات، وكذلك اختلاف قرارات أصحاب المصالح، وبصفة عامة تُعد المنفعة من هذه المعلومات المعيار الأساس الذي يحكم الأهمية النسبية، في حين تبين بأن النظريات الداعمة للإفصاح غير المالي، لا تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، فجميعها تؤكد على التوسع في عمليات الإفصاح، للحد من عدم تماثل المعلومات.

وتمثلت المبادرات الدولية للإفصاح عن المعلومات في مبادرة التقرير العالمي، مبادرة مجلس التقارير الدولية، المبادرات الأمريكية، والمبادرات الليبية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وجميعها كان لها دور كبير في تطوير الإفصاح غير المالي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المعلومات غير المالية، أصحاب المصالح.

1. مقدمة وطبيعة المشكلة:

من عدم تماثل المعلومات وحماية حقوق المساهمين، وتزويد أصحاب المصالح بمعلومات مفيدة وغير مضللة.

بناء عليه، تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أهمية ودور الإفصاح عن المعلومات غير المالية في مساعدة وتمكين متخذي القرارات من اتخاذ قرارات إيجابية، وذلك من خلال تحليل واستنتاج أدبيات الفكر المحاسبي.

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي تقديم قراءات وتحليلات نظرية من خلال استعراض أدبيات موضوع الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة البحوث والدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، وتناولها مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه الفكر المحاسبي والمتمثلة في الإفصاح عن المعلومات غير المالية، كما أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يُعد مؤشراً لنجاح الشركات، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية الإضافية، ترك ذلك انطبعا إيجابيا عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى المتعاملين في أسواق المال.

يوجد اتفاق بين العديد من الدراسات السابقة على أن القوائم المالية التقليدية لم تعد كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح؛ بسبب تجاهلها للعديد من العناصر، وبصفة خاصة العناصر غير المالية، والتي أصبحت مهمة لمتخذي القرارات (عبد الرحيم، 2017)، فوفقاً لدراسة جمال (2019)، التقارير غير المالية الحالية غير كافية، وينبغي دمج وتكامل المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية بصورة أفضل، من هنا تزايد الطلب خلال السنوات الأخيرة على المعلومات غير المالية.

لقد أصبحت المعلومات المالية غير كافية لتلبية احتياجات مستخدمي تلك المعلومات، كونها لا تأخذ في اعتبارها الجوانب البيئية، والاجتماعية، والحوكومية، والإستراتيجية، وبالتالي أصبحت هناك حاجة للاعتماد على معلومات شاملة تتضمن معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية؛ لتعزيز الثقة في المعلومات، وتحسين جودتها بما يحقق قدراً أكبر من الوضوح والاتساق، وبما يؤدي إلى ترشيد قرارات مستخدميها.

وفي هذا السياق، تؤكد النظريات الداعمة للإفصاح كنظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)، ونظرية الشرعية (Legitimacy Theory)، المؤشرات (الإشارة) (Signaling Theory)، والوكالة (Agency Theory)، على أنه يجب التوسع في عمليات الإفصاح؛ وذلك للحد

4. منهجية الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة أدبيات الدراسة، وذلك من خلال استقراء موضوعي للدراسات السابقة التي لها علاقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

5. تقسيمات الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة سيتم استعراض النقاط التالية:

1. الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.
2. مفهوم الإفصاح المحاسبي.
3. الإفصاح عن المعلومات غير المالية.
4. تطور الإفصاح عن المعلومات غير المالية.
5. الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات غير المالية.
6. النظريات الداعمة للإفصاح عن المعلومات غير المالية.
7. المبادرات الدولية للإفصاح عن المعلومات غير المالية.
8. المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المالية.
9. مداخل قياس المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية.

6. الدراسات السابقة:

■ الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية:

في هذا الجزء سيقوم الباحثان بعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وفقاً لما يلي:

1. الدراسات المتعلقة بدوافع أصحاب المصالح على طلب المعلومات غير المالية.

2. الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم وقرارات المتعاملين بأسواق رأس المال.

3. الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين.

4. الدراسات المتعلقة بدوافع طلب المستثمرين على المعلومات غير المالية وذلك من خلال:

- التقارير المالية الاعتيادية.
- تقارير الاستدامة.
- تقارير المسؤولية الاجتماعية.

5. الدراسات المتعلقة بدوافع طلب مانحي الائتمان على المعلومات غير المالية.

وعند استعراض هذه الدراسات، اعتمد الباحثان على أسلوب التوافق والاختلاف والتأكيد والآراء في نتائج الدراسات السابقة، وعدم مراعاة التسلسل الزمني لإجراء هذه الدراسات، وهذا

(2013)، وبدوي (2011)، بأن دوافع الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية ترجع لإدراك الشركات بتأثير الجوانب غير المالية، والمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، وكذلك للتقليل من مخاطر الأعمال.

ومن زاوية أخرى ترى دراسة الصيرفي (2015)، ودراسة شحاتة (2014)، أن دوافع قيام الشركات بالتوسع في الإفصاح غير المالي، تتمثل في انخفاض مستويات الثقة في التقارير المالية؛ كونها اقتصرت على الجوانب المالية، فقد واجهت الكثير من الشركات العالمية عددا من الكوارث والمشاكل البيئية والاجتماعية، ترتب عليها تحملها لتعويضات مالية طائلة للمتضررين؛ بسبب الآثار البيئية والاجتماعية السلبية الناتجة عن مزاوله الأنشطة ذات المردود السلبي على البيئة والمجتمع، وفي اتجاه آخر يرى كل من Solomon and Le-wis (2002); Adams and Whelan (2009)، أن دوافع الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية كثيرة أهمها، الدوافع الاجتماعية، والضغط السياسية، وتجنب ضغط وسائل الإعلام، والدوافع الخاصة بالمساءلة، وتحسين الوضع التنافسي وزيادة قيمة الأسهم، وقد أضاف كل من Sridhar (2012); Cheng et al. (2014a)، أن الكثير من الشركات اتجهت لتبني القضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها، محاولة منها لتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصالح، وأن الاتجاه نحو التقارير غير المالية أصبح يمثل تطوراً للفكر الإداري.

الأسلوب متبع في كثير من الدراسات التي قام الباحثان بالاطلاع عليها. وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

■ الدراسات المتعلقة بدوافع أصحاب المصالح على طلب المعلومات غير المالية:

اتفق كل من Comier et al. (2011); Gurvish and Sidorova (2012) على أن المعلومات غير مالية تساعد أصحاب المصالح في تقييم الأداء الحقيقي للشركة، كما أوضح Gurvish and Sidorova (2012)، أن أصحاب المصالح يرون بأن التقارير غير المالية تمثل قيمة إيجابية من وجهة نظرهم، ترتبط بالعوائد والأرباح في المستقبل.

وفي ذات السياق أكدت دراسة كل من Coram (2010); Dima et al. (2013); Malgharni et al. (2013)، بأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية سيكون له تأثير إيجابي في أسواق المال، كما بينت دراسة Lamberton (2000)، أن هناك اهتماماً من جانب الحكومات والجهات التنظيمية بالمعلومات عن أداء الشركات سواء كان الأداء البيئي، أم الاجتماعي لتنظيم الأنشطة ووضع السياسات، ومن جانبه يرى Khan (2010)، أن المنظمات غير الحكومية لديها طلب متزايد على المعلومات غير المالية، وذلك لتقييم أداء الشركات لمعرفة اتجاهاتها وقيمتها ومبادئها.

وفي نفس الإطار، ترى دراسة كل من Cheng et al. (2014a)، أحمد

على المعلومات المالية وحده يؤدي إلى عدم القدرة على توفير إشارات كافية عن الأداء الكلي للشركة، مما دعا هذه الدراسات إلى تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

وعلى غرار ذلك، يؤكد عبد الرحيم (2017)، أن الإفصاح المالي في ظل بيئة الأعمال الحالية لا يلبي احتياجات المستخدمين، ولذلك فإن زيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية كمكمل للمعلومات المالية؛ سيؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وعدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ما ينعكس إيجابياً على تحسين عملية اتخاذ القرارات.

من خلال العرض السابق لدوافع طلب أصحاب المصالح على المعلومات غير المالية يتضح للباحث، بأن أحد أسباب إدراك أصحاب المصالح لأهمية المعلومات غير المالية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطتهم، وزيادة الطلب عليها في الآونة الأخيرة كان نتيجة لتقييم المخاطر المصاحبة للأعمال.

■ الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم وقرارات المتعاملين بأسواق المال:

في هذا الجانب يستعرض الباحثان الدراسات السابقة العربية، ومن ثم الدراسات الأجنبية، وذلك لتحديد مدى التوافق أو الاختلاف في الآراء بين هذه الدراسات، وذلك على النحو التالي:

ووفقاً لرأي (Arvidsson (2011)، التقارير غير المالية أصبحت جزءاً لا يتجزأ وعاملاً مهماً للأطراف المختلفة لتقييم أداء الشركة لارتباطها بالإستراتيجية طويلة الأجل، وهو ما يتضح من الطلب المتزايد من جانب أصحاب المصالح، سواء الداخليين أم الخارجيين، على مزيد من المعلومات غير المالية خلال السنوات الماضية، كما يضيف الصاوي (2012)، بأن الشركات تفصح عن المعلومات غير المالية تجنباً لاتخاذ قرارات عكسية من جانب المستثمرين وباقي أصحاب المصالح، وإظهاراً لالتزامها بالقوانين البيئية، وتجنباً لفرض عقوبات عليها.

ومن وجهة نظر Ebner and Bau- (2006)، أن طلب أصحاب المصالح بصفة عامة، والمستثمرين بصفة خاصة، على المعلومات الاجتماعية والبيئية؛ يرجع لاعتقادهم بأنها قد تؤثر على القرارات الاستثمارية، ويتفق مع وجهة النظر هذه Roy and Gitman (2012)، حيث أكدا من خلال دراستهما، أن المعلومات غير المالية (البيئية والاجتماعية والحوكومية والمخاطر)، تمثل وسيلة لتحسن الأداء المالي للمحفظة الاستثمارية للمستثمر على المدى الطويل، كما تُعد مقياساً جيداً للمخاطر.

وعلاوة على ما سبق، اتفقت دراسة كل من Razafindrambinina and Sabran (2014) ; Darmadi and Gunawan (2012)، في أن المدخل الحالي للإفصاح يركز فقط على المعلومات المالية، التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، وأن الاعتماد

الإفصاح عن المعلومات غير المالية يؤثر إيجابياً على سعر السهم، إلا إن هذا التأثير يختلف باختلاف حجم الشركة، الربحية، وجودة المراجعة، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام الشركات، بتحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية الاختياري؛ لما لذلك من مردود إيجابي على سعر السهم، ومن ثم زيادة فرص الحصول على التمويل وجذب المزيد من الاستثمارات.

وفيما يتعلق بالبيئة الليبية، أجرى التهامي (2013)، دراسة استهدفت معرفة تأثير المعلومات غير المالية بالشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية على القيمة السوقية لهذه الشركات، وتبين من خلال النتائج الميدانية، أن هناك تأثيراً للمعلومات غير المالية على القيمة السوقية لتلك الشركات، أما فيما يتعلق بالبيئة السعودية فقد أجرى السهلي (2011) دراسة، استهدفت قياس درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية السعودية مع مقارنتها مع درجة الإفصاح في كل من الاقتصاد الأمريكي، وعدد من الدول الناشئة، توصلت الدراسة إلى أن مستوى شفافية إفصاح الشركات السعودية كانت متوسطة، كما تبين أنه أقل من نظيرتها الأمريكية، وأعلى منها في الدول الناشئة. وأوصت الدراسة على ضرورة تركيز الإفصاح على العوامل الأكثر تأثيراً على الإفصاح من بينها المعلومات غير المالية بمختلف قطاعات أسواق المال.

وفي نفس السياق، سعت دراسة الطويل (2013) إلى التعرف على أثر المعلومات غير المالية، والمرحلة العمرية

دراسة العوض ومشرف (2010)، التي استهدفت التعرف على أثر الإفصاح غير المالي على أسعار الأسهم وحجم تداولها في سوق الأوراق المالية السوداني. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات غير المالية تُمكن المستثمرين بأسواق المال من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وأوصت الدراسة بضرورة حث الشركات على مزيد من الإفصاح والشفافية، مع تقديم هذه المعلومات في أقرب وقت للمتعاملين بأسواق المال.

أما دراسة سكيك (2010)، فقد هدفت إلى معرفة أثر المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية⁽¹⁾ على كل من أسعار الأسهم، وحجم تداولها في بورصة فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى أن سعر السهم يتأثر بالتقارير المرحلية، في حين أن حجم تداول الأسهم لا يتأثر بتلك التقارير، كما أن المستثمرين يدركون أهمية التقارير المالية المرحلية كمصدر للمعلومات، وأوصت الدراسة بنشر التنبؤات المستقبلية بأسعار الأسهم من ضمن التقارير المرحلية.

وفي نفس السياق، أجرى أبو زيد (2018)، دراسة على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، لمعرفة أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية بالتقارير السنوية على سعر السهم، ومعرفة مستوى هذا الإفصاح. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح غير المالي بالأبعاد (المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الحوكمة، الإستراتيجية، والمعلومات المستقبلية)، بلغ 56%، كما توصلت إلى أن مستوى

الاهتمام بالإفصاح بالمعلومات غير المالية المفصح عنها عند اتخاذ أي قرار استثماري، وزيادة اهتمام الشركات بالإفصاح غير المالي.

وفي سياق متصل أجرى الجعيدى وآخرون (2019) دراسة، استهدفت المقارنة بين سوق دبي وسوق أبي ظبي، لمعرفة نسبة الإفصاح غير المالي في كلا السوقين، ولمعرفة أثره على القيمة السوقية وبينت نتائجها انخفاض نسبة الإفصاح غير المالي في كل من سوق دبي وأبي ظبي، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح غير المالي والقيمة السوقية في سوق دبي، وعدم وجود أثر لهذا الإفصاح على القيمة السوقية في سوق أبي ظبي.

وعلى خلاف ما سبق، قام الشطناوي (2018)، بدراسة لمعرفة أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، وبينت النتائج عدم وجود أثر بين الإفصاح عن المعلومات غير المالية والقيمة السوقية.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية، فقد قدم (Simpson 2010) دراسة، استهدفت تحليل وتفسير المعلومات غير المالية التي تتضمنها تقارير الشركات المدرجة في البورصة الكندية للفترة (1997-2007). وتوصلت إلى أن هناك اهتماماً أكبر بالإفصاح غير المالي الإيجابي مقارنة بالإفصاح غير المالي الاختياري، كما بينت وجود اختلاف في مستوى الإفصاح غير المالي نتيجة اختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

للشركة في تدعيم قرار المراجع الخارجي عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت نسبي في أخذ المراجع الخارجي للمعلومات غير المالية في الاعتبار عند تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، كما يتناقض اهتمام المراجع بالمعلومات غير المالية كلما تقدمت الشركة في دورة حياتها، أما دراسة الشعار وآخرون (2015)، فقد هدفت إلى التعرف على دور ربحية ومدى ربحية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي له تأثير إيجابي على القيمة السوقية للشركة، وأوصت الدراسة بمراجعة تعليمات الإفصاح غير المالي وإعادة صياغتها وضرورة الاهتمام بها من قبل المستثمرين؛ لتوفير معلومات غير مالية دقيقة، تؤدي إلى تقليل حالة عدم التأكد مع ضرورة منح أوزان نسبية لمختلف الإفصاحات غير المالية.

وفي البيئة الفلسطينية، قدم جججوج (2017)، دراسة لقياس مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بكافة بنود الإفصاح غير المالي، وفقاً لمتطلبات الإفصاح في الأنظمة والقوانين الفلسطينية، وبيان أثر مستوى هذا الإفصاح على القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة، وتوصلت إلى أن مستوى الإفصاح غير المالي مرتفع، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة توعية المستثمرين بزيادة

المديونية، والموقع الجغرافي) على الإفصاح عن المعلومات غير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح العام لتلك الشركات منخفض، وبالتالي لا يوجد تأثير واضح له على القيمة السوقية لأسهم الشركة، كما أن هذه الخصائص لا تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية معاً، كما قام (Qin, 2014)، بدراسة استهدفت التعرف على أثر الإفصاح الاختياري على الشركات المدرجة في البورصة الصينية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري لم يرتفع خلال الفترة (2008-2012)، بل انخفض نتيجة عزوف عدة شركات عن الإفصاح عن بعض الأمور، وأوصت الدراسة بمنح المزيد من الصلاحيات لهيئات المراقبة في سوق الأوراق المالية لفرض تطبيق متطلبات الإفصاح غير المالي.

وأخيراً قدم (Grewal et al., 2015) دراسة، استهدفت معرفة مدى تأثير الإفصاح غير المالي الإلزامي على رد فعل السوق من خلال التغير في القيمة السوقية للشركة، وقد ركزت الدراسة على تناول متطلبات الإفصاح غير المالي بحسب معايير الاتحاد الأوروبي للإفصاح خلال الأعوام (2013-2014). وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي الإلزامي له أثر سلبي على القيمة السوقية للشركة.

بالنظر إلى الدراسات السابقة ككل، ومقارنتها مع بعضها البعض، نجد أن هناك تبايناً في الآراء فيما يتعلق بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على القيمة السوقية للأسهم؛ حيث يرجع سبب

أما في رومانيا، فقد قامت Dima et al. (2013) بدراسة، سعت من خلالها إلى التعرف على أثر الإفصاح المالي وغير المالي على القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة الرومانية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لمستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، وبأن الإفصاح غير المالي في البورصة الرومانية أقل وضوحاً، إذا ما تمت مقارنته بالإفصاح بالشركات الإسبانية، وأوصت الدراسة بمقارنة مستويات الإفصاح غير المالي ما بين مجموعة من الأسواق المالية لمختلف الدول.

وفي نفس الإطار قام Cohen et al. (2012) بدراسة، حاولت معرفة مدى التزام الشركات الأمريكية بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية من خلال الإفصاح عنها اختياريًا، ومدى اختلاف مستويات الإفصاح عنها بين الصناعات. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يزال هناك نقص في الإفصاح عن المعلومات غير مالية، وأن هناك اختلافاً في مستويات الإفصاح باختلاف القطاع الذي تنتمي له الشركة، كما بينت الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يحاول إبراز الجوانب الإيجابية فقط، وإهمال الجوانب السلبية.

وقياساً على ذلك، أجرى Velazquez et al. (2013) دراسة مقارنة بين ثلاث دول هي البرازيل، الأرجنتين، والمكسيك، بهدف التعرف على أثر بعض خصائص الشركات المتمثلة في (الحجم، نوع القطاع، الأداء،

المالية التي تصدرها الشركات، تكون تقييماتهم أكثر دقة، وبالتالي تتم ترجمتها لمعلومات ذات قيمة في أسواق رأس المال، وفي السياق ذاته، يضيف عبد الرحيم (2017)، أنه لا غنى عن المعلومات غير المالية للمحللين الماليين لأغراض التنبؤات بالأرباح المستقبلية للشركات، الأمر الذي يبرر الطلب المتزايد من قبل المحللين الماليين على هذه المعلومات؛ لكونها تمثل عاملاً مهماً في دقة تنبؤاتهم.

ومن ناحية أخرى، اختلفت العديد من الدراسات (Mayew et al. (2013); Bassemir et al. (2013); Nichols and Wieland (2009); Mayew (2008); Kimbrough (2005); Irani (2002); Bowen et al. (2004)، حول المصادر التي يمكن الاعتماد عليها من جانب المحللين الماليين في الحصول على المعلومات غير المالية بخلاف القوائم المالية والملاحظات المتممة لها، وفي المقابل، اتفقت هذه الدراسات مع دراسة (Orens and Lybaert (2007)، في أن المعلومات المستقبلية عن الشركة تزيد من منفعة المعلومات غير المالية. كما توصل (Simpson (2010)، إلى أنه عند استخدام المعلومات غير المالية في عملية التحليل، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض درجة تشتت تنبؤات المحللين الماليين.

وعلى وجه الخصوص، أوضح Hussainey and Walker (2009)، أن خصائص معينة في الصناعة هي التي تدفع المحللين الماليين إلى استخدام أنواع مختلفة من المعلومات

هذا التباين للاختلافات في البيئة التي أجريت فيها (الدراسة، القطاع، والمؤشرات التي تبنتها الدراسات)، كما بينت بعض الدراسات، بأن هناك تخوفاً من البعض عند الإفصاح عن المعلومات غير المالية السلبية. وبشكل عام، أشارت أغلب الدراسات إلى أن هناك نقصاً واضحاً في مستويات الإفصاح غير المالي.

■ الدراسات المتعلقة بأثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على دقة تنبؤات المحللين الماليين:

في هذا الشأن تبرز أهمية المعلومات غير المالية التي قد تساعد المحللين الماليين في الحصول على معلومات أوسع نطاقاً، حيث يرى كل من Eccles et al. (2012); Ghosh and Wu (2011) أن الاهتمام بالمعلومات غير المالية من جانب المحللين الماليين ليس بنفس الاهتمام بالمعلومات المالية، خاصة عندما تكون المعلومات المالية غير كافية؛ ما يعني أن المحللين الماليين يحتاجون لمعلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية، ويتفق مع هذا الرأي (Coram et al. (2011) ويضيفون، أن المحللين الماليين يعطون اهتماماً للمعلومات غير المالية فقط عندما يكون هناك اتجاه إيجابي للمعلومات المالية، أما إذا كان اتجاه المعلومات المالية سلبياً فيتم الاهتمام بالمعلومات المالية أكثر من المعلومات غير المالية.

ومن جانبه يؤكد Ioannou and Serafeim (2014)، أنه مع ارتفاع قدرة المحللين الماليين على فهم التقارير غير

عن المعلومات غير المالية يعزز من ثقة المستثمرين في أسواق المال، وتتفق مع وجهة النظر هذه دراسة كل من Luft (2009); Cohen et al. (2011); Eccles et al. (2012); Cheng et al. (2014a)، حيث أكدت هذه الدراسات، على أن المعلومات غير المالية تفيد المستثمرين في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، كما أنها تمثل أهمية للمستثمرين فيزداد الطلب عليها؛ لأنها تزيد من مستوى الشفافية وتساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوقعات الأداء المستقبلي، وأسعار الأسهم وتقييم أداء الشركة.

كذلك أشار عبد القادر (2017)، إلى أنه في الآونة الأخيرة يُلاحظ وجود طلب متزايد من جانب المستثمرين على زيادة مستوى الشفافية، والإفصاح عن المعلومات التي تقدمها تلك الشركات داخل تقاريرها السنوية المنشورة، سواء كانت تلك المعلومات مالية أم غير مالية، وسواء كان هذا الإفصاح إلزامياً⁽²⁾ أم اختيارياً⁽³⁾.

وفي نفس السياق، يضيف Clarkson et al. (2010)، أن محتوى المعلومات غير المالية البيئية، تمثل مؤشراً للمستثمرين على مدى الالتزام المستقبلي، ورؤية الشركة الإستراتيجية في مجال الطاقة والمياه والانبعاثات، وهو ما يسمح للمستثمرين بتقييم أداء الشركات المختلفة، وتوفير معلومات حول المخاطر في المستقبل، وتزيد من مستوى الشفافية، وقد أوضح Kieso et al. (2007)، أن أهم أسباب نمو الطلب على الإفصاح عن المعلومات غير المالية يتمثل في، تعقد بيئة

المستقبلية عند كتابة تقاريرهم، وأنهم يستخدمون كما أكبر من المعلومات غير المالية المستقبلية عندما يقومون بتغطية شركات في القطاعات ذات النمو المرتفع، مقارنة بالشركات ذات النمو المنخفض.

وبناء على ما سبق، يؤكد الباحثان بأن هناك اتفاقاً بين كافة المحللين الماليين، والأكاديميين على أهمية المعلومات غير المالية كعنصر مكمل في عملية اتخاذ القرارات، وأن هناك طلباً متزايداً على المعلومات غير المالية من قبل المحللين الماليين.

■ الدراسات المتعلقة بدوافع طلب المستثمرين على المعلومات غير المالية:

في هذا الجانب يستعرض الباحثان الدراسات السابقة التي تناولت طلب المستثمرين على المعلومات غير المالية، سواء من خلال التقارير المالية الاعتيادية، أم عبر تقارير الاستدامة، أو تقارير المسؤولية الاجتماعية، وذلك كما يلي:

1. دوافع طلب المستثمرين للمعلومات غير المالية من خلال التقارير المالية الاعتيادية:

أكدت دراسة Coram (2010)، أن هناك دعوات لزيادة الإفصاح عن المعلومات غير المالية للمستثمرين، وبينت الدراسة بأنه لكي يتم استخدام هذه المعلومات في تقييم المستثمرين لبرامجهم الاستثمارية، يجب أن تكون لديهم معرفة بطبيعة تلك المعلومات، وعلى غرار ذلك يضيف عبد الفتاح (2012)، بأن الإفصاح

وعلى النقيض من ذلك، ترى دراسة (Massie 2010)، أن المستثمرين يواجهون صعوبات تتعلق بقدرتهم على الوصول لمعلومات غير مالية قابلة للمقارنة وموثوق بها، كما يؤكد (Wheelan and Investor 2008)، بأن هناك بعض المعلومات غير المالية المفصح عنها قد يكون لها تأثير سلبي على الأداء المالي وعلى قرارات المستثمرين، مثل المعلومات المتعلقة بالقضايا المرفوعة ضد الشركة وتأثيرها السلبي على البيئة، ما قد يؤثر سلباً على سمعة الشركة ومنتجاتها.

وفي نفس السياق، أوضحت دراسة كل من (Coram 2010) ; (Banghoj and Plenborg 2008)، أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية يمكن أن يمثل عنصر تعقيد وتشويش على قرارات المستثمرين في تقدير القيمة السوقية للأسهم، كما بين (Cohen et al. 2012)، وجود اختلاف في مستويات الإفصاح بين الصناعات، مع وجود نقص واضح في هذا النوع من الإفصاح، كما أوضح أن إفصاح الشركات غير المالي يميل لإظهار الجانب الإيجابي فقط.

2. دوافع طلب المستثمرين للمعلومات غير المالية من خلال تقارير الاستدامة:

أشار الشرفاوي (2017)، إلى أن الفكر المحاسبي قد استجاب لمفهوم الاستدامة، ووضع على عاتقه تقديم معلومات مناسبة عن الاستدامة، حيث أصبحت المحاسبة عن التنمية المستدامة

الأعمال، زيادة العمليات والأحداث الاقتصادية، وحاجة المستثمرين لمعلومات فورية حالية وتنبؤية.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه يوسف (2019) في دراستها، حول تأثير الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قرارات الاستثمار وانعكاسها على خلق القيمة، بأن أهمية الإفصاح تعززت وزادت مع ظهور عدد من المتغيرات في البيئة الخارجية، منها، تزايد النمو الاقتصادي في السوق العالمي، التقدم التكنولوجي، انتشار الشركات متعددة الجنسيات، إزالة القيود والحواجز على انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية في أسواق المال العالمية؛ نظراً لتوفيره معلومات مفيدة وموثوق فيها حول المركز المالي وأداء الأعمال، وأيضاً مساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، كما توصلت إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية ينظر إليه على أنه مؤشر لمستوى نجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن معلومات غير مالية إضافية، ترك ذلك انطباعاً إيجابياً عن كفاءة وفاعلية أداء الشركة لدى المتعاملين في سوق الأوراق المالية. وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، ونتيجة لذلك لابد من تطوير المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، لتصبح قادرة على توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاستثمارية للمستثمرين الحاليين والمترقبين، وذلك من خلال الاهتمام بالإفصاحات غير المالية إلى جانب المالية الأخرى.

علاوة على ذلك، أكد Arnold et al. (2012) على أن الاستدامة أصبحت مدرسة فكرية عالمية، تنتشر في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، حيث يمثل موضوع الاستدامة واحدة من أهم التطورات في مجتمع الاستثمار في السنوات الأخيرة، كما تمثل المعلومات البيئية والاجتماعية الخاصة بالشركة أهم المصادر والقضايا التي تؤثر على قرارات الاستثمار في أسواق رأس المال. وفي المقابل يرى Guidry and Patten (2010)، أن هناك تبايناً في تأثير الإفصاح عن معلومات الاستدامة على قرارات الاستثمار؛ نتيجة اختلاف طبيعة إيجابية وسلبية المعلومات، فالمعلومات السلبية تؤدي إلى انخفاض فرص الاستثمار، في حين أن الإفصاح عن المعلومات الإيجابية له تأثير إيجابي على فرص الاستثمار من حيث، توقيت الاستثمار، ومستوى خبرة المستثمر.

3. الدراسات التي تناولت أهمية تقارير المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين:

في هذا الشأن يشير Lungu et al. (2011)، إلى أن تقارير المسؤولية الاجتماعية هي أداة اتصال تضمن قدرأ أكبر من الشفافية لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، كما يضيف كل من Cho et al. (2013)، وحماد (2014)، أن المستثمرين يهتمون بمعلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات بوجه عام؛ حيث تلعب تلك المعلومات دوراً إيجابياً في الحد من التباين في المعلومات بين المستثمرين، وربما تقلل من مشكلة سوء الاختيار الذي يواجه المستثمرين

امتداداً للمحاسبة الاجتماعية والبيئية من حيث القياس والإفصاح، وظهر ما يعرف بـ (Accounting of Sustainable Development) ، وهي المحاسبة عن التنمية المستدامة أو محاسبة الاستدامة، لتحقيق التوازن بين مسؤولية الشركة عن آثارها الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، وبين حاجة المجتمع وأصحاب المصالح المختصين لمعلومات أكثر شمولية، تساعد على التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات، وبالتالي ظهرت تقارير الاستدامة بجانب التقارير المالية، لإبراز المعلومات غير المالية، وأوضح إسماعيل (2016) من جانبه، أن معلومات استدامة الشركات هي أوسع نطاقاً من معلومات المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية تمثل جزءاً من التنمية المستدامة، وقد أكدت دراسة كل من Hindley and Buys (2012) وDebono (2004)، أن تقارير الاستدامة الاجتماعية والبيئية أصبحت أمراً مهماً لقرارات المستثمرين؛ لإدراكهم علاقة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فمن خلال هذه التقارير يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والبيئية، ولذلك يرى Vormedal and Ruud (2009) أن النمو المتزايد لتقارير الاستدامة، يرجع لعاملين، الأول، الطلب المتزايد عن المعلومات غير المالية، أما العامل الثاني فيتعلق بإضفاء الشرعية على نشاط الشركة وتبرير سلوكها بأنها تعمل وفقاً لإطار قواعد وقوانين المجتمع نتيجة الإفصاح عن معلوماتها البيئية والاجتماعية.

بأن الشركات التي تسعى للاقتراض، تكون تقاريرها السنوية غير كافية، لتوفير المعلومات البيئية اللازمة لدمج الاعتبارات البيئية بقرارات الإقراض، لذلك هناك حاجة إلى وجود إفصاحات بيئية إضافية بجانب الإفصاحات الإلزامية، علاوة على ذلك، أشارت ذات الدراسة السابقة إلى قيام المصارف بتشجيع الشركات على توفير معلومات، تمكنها من الخطر البيئي (4) (Environmental Risk)، المرتبط بعمليات الإقراض الخاصة بها، كما أشارت نفس الدراسة إلى أن 87% من المصارف في أوروبا، تدمج الاعتبارات البيئية ضمن إجراءاتها الائتمانية عند اتخاذ قرارات الإقراض، وأن هناك أدلة على أن المخاطر البيئية وثيقة الصلة بقرارات الإقراض المصرفي، وهو ما يمثل إدارة للخطر الذي تتعرض له المصارف.

وفي السياق ذاته، أكدت دراسة (Campbell and Slack 2011) وجود تزايد في طلب مانحي الائتمان على المعلومات غير المالية، وأن المصارف يجب أن تعتمد على معلومات غير مالية تتعلق بالمخاطر التي تواجهها الشركة، وأثر هذه المخاطر على التدفقات النقدية المستقبلية، وعلى فرص النمو ومستويات الربحية، وقد بينت دراسة إسماعيل (2016)، أن المصارف لها طبيعة خاصة، تتمثل في تعدد وتنوع المخاطر المصاحبة لقرارات الائتمان، الأمر الذي يتطلب تحري مزيداً من الدقة عند منح الائتمان، من خلال طلب مانحي الائتمان للمعلومات غير المالية عن الحوكمة،

الأقل خبرة، وتزيد من الشفافية، كما أن لها تأثيراً على أسعار الأسهم والتدفق النقدي المستقبلي.

بينما يرى Wang and Tuttle (2014)، أن المستثمرين قد يجدون أهمية لمعلومات المسؤولية الاجتماعية في اتخاذ قرارات الاستثمار، عندما يكون هناك عدم تأكد، أو غموض مرتبط بالإفصاح المالي للشركة، وفي نفس الاتجاه توصل شرف (2015) من خلال دراسته، إلى وجود علاقة بين معلومات المسؤولية الاجتماعية وقرارات الاستثمار، لما لها من تأثير على سمعة الشركة وأسعار الأسهم، والتدفق النقدي المستقبلي للشركة.

■ الدراسات المتعلقة بدوافع طلب مانحي الائتمان على المعلومات غير المالية:

تتفق دراسة كل من رمضان (2012)، ودراسة طعيمة (2013)، في أن مانحي الائتمان في حاجة لمعلومات غير مالية للشركات طالبة الائتمان، حتى تستطيع المصارف تفسير وفهم هذه المعلومات، ومدى تأثيرها على وضع الشركة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان. وفيما يتعلق بنوع المعلومات التي يطلبها مانحي الائتمان، فقد أوضح (Mclaughlin 2009)، أن المصارف تحتاج إلى معلومات بيئية لتقييم وإدارة الخطر البيئي المرتبط بعمليات الإقراض الخاصة بها.

وهذا يتفق مع ما أشارت دراسة (Thompson and Cowton 2004)،

7. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يُظهر الإفصاح المحاسبي جميع المعلومات التي لها تأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبالتالي يحتاج هؤلاء المستخدمون إلى العديد من التفسيرات التي قد تكون معروضة ضمن القوائم المالية، ولقد اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية كدراسات (Maturbongs and Budih-arta, 2015; Tamba, 2015; Huta-pea, 2014) بدراسة مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث أشارت إلى أن الإفصاح هو الإظهار الواضح للحقائق أو الظروف المختلفة في القوائم المالية، أو في التقارير المالية الأخرى في صورة ملاحظات تفسيرية.

ومن وجهة نظر أخرى لمفهوم الإفصاح يرى (Gruning, 2011) أن الإفصاح يتعلق بتقديم معلومات لأصحاب المصالح عن الأنشطة التشغيلية والوضع المالي والتجاري للشركة، بينما يرى (Abeysekera, 2013) أن الإفصاح هو وسيلة للمحافظة على حقوق المساهمين ومراعاة حقوق أصحاب المصالح، في حين يشير عبد الرحيم (2017) للإفصاح بأنه، عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين، سواء كانت معلومات مالية أم غير مالية، بطريقة تسمح بتقييم أداء ومقدرة الشركة على تحقيق أرباح في المستقبل، وتخفيض حالة عدم التأكد عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية كأداة يمكن من خلالها التنبؤ بالأداء المستقبلي، بما يساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية،

المخاطر، التهديدات، والجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة؛ لتكون عملية تقييم المخاطر شاملة، فوفقاً لدراسة الخيال (2009) ودراسة (Avgouleas, 2009) أنه من أحد أسباب الأزمة المالية العالمية، عدم أخذ المصارف المعلومات غير المالية في اعتبارها وتركيزها فقط على التقارير المالية.

وبناء على ما سبق، يرى الباحث بأن هناك أثراً للمعلومات غير المالية على قرارات منح الائتمان، وأن هناك طلباً متزايداً من قبل المصارف على مثل هذه المعلومات، تحديداً المعلومات المتعلقة بالبعدين البيئي والاجتماعي.

■ التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح للباحثين أن هذه الدراسات قد اختلفت في منهجيتها، فقد كان أغلبها استقصائياً ميدانياً، والبعض الآخر اتبع المنهج التجريبي، واتباع جزء منها المدخل التحليلي النظري، كما اتفقت نتائج الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، وبصفة خاصة في البيئة الأجنبية، مثل الدراسات الأمريكية، والدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة.

وإجمالاً يمكن القول، بأن جميع فئات أصحاب المصالح، خاصة المستثمرين، يرون أن المعلومات غير المالية تعد ركيزة مهمة لاتخاذ قراراتهم؛ وذلك لإدراكهم بأن هذه المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، تماثل المعلومات، وتعمل على ترشيد القرارات.

تتطور باستمرار (Dragu and Tiron-Tudor, 2013).

ويرى الصيرفي (2015)، بأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يجب أن يتضمن القضايا والمعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات الاقتصادية سواء كانت معلومات بيئية، أم اجتماعية، أو حوكمية، في حين يرى شرف (2015)، أن المعلومات غير المالية هي المعلومات التي تقع خارج نطاق نظام معلومات المحاسبة المالية التقليدي، والتي يتم الإفصاح عنها خارج القوائم المالية، وقد تكون مستوحاة من المعلومات داخل القوائم المالية، وهذا يتمشى مع تعريف FASB⁽⁶⁾، بأن المعلومات التي تنشر خارج القوائم المالية مستوحاة من المعلومات داخل المالية.

وقد نادى بعض الدراسات منها دراسة (Frankel et al. 2010)، بضرورة سرد الأحداث التي تحدث أو تلاحق الشركات في مجموعة من التقارير غير المالية، وبينما أكد البسيوني (2014)، بأن الإفصاح غير المالي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاتصال المالي، وعرفه على أنه ما تحتويه التقارير من سرد للمعلومات عن إنجازات الشركة، وما يتعلق بالتطورات المستقبلية، بالإضافة إلى أنه يقوم بشرح الأحداث وعرضها وتفسيرها ببساطة كرسالة لأصحاب المصالح.

ومن حيث أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية من وجهة نظر الشعاع وآخرون (2015)، فإنه يمثل

ويسهم في المحافظة على حقوق المساهمين ومراعاة حقوق أصحاب المصالح.

أما دراسة Healy and Palepu (2001)، فقد طالبت بضرورة تطوير مفهوم الإفصاح بما يتفق مع مستجدات العصر والتغيرات في اقتصاديات الأعمال الحديثة، حيث عرف Maturbongs and Budiharta (2015) ، الإفصاح بما يتفق مع التطورات التي حدثت في بيئة الأعمال الحديثة، بحيث أشارت إلى الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالآثار الاجتماعية والبيئية في شكل تقارير؛ توفر معلومات مالية أخرى بخلاف المتوفرة بالقوائم المالية، أو توفر معلومات غير مالية فقط.

مما سبق، يكمن تلخيص مفهوم الإفصاح بأنه، تقديم المعلومات المحاسبية كمياً ووصفياً، بهدف مراعاة حقوق أصحاب المصالح، وحماية حقوق المساهمين.

8. الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

في ظل عدم تلبية المعلومات المالية لاحتياجات أصحاب المصالح في بيئة الأعمال الحالية، فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية⁽⁵⁾، إلى جانب المعلومات المالية، سيعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، ودرجة عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي جعل الكثير من الشركات تواجه في الآونة الأخيرة تحديات تستلزم منها تطوير إستراتيجية الإفصاح عن المعلومات، وذلك لمقابلة الطلب عليها في سياق البيئة العالمية التي

ووفقاً لهذه الأسباب أصبحت المعلومات المالية لا تفسر ولا تُلبي إلا قدراً ضئيلاً من قيمة الشركة، ما أدى إلى ظهور العديد من الدعوات من قبل أصحاب المصالح للإفصاح عن المعلومات غير المالية، إلى جانب المعلومات المالية.

كما قدمت الدراسات تلخيصاً لأهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى جانب المعلومات المالية فيما يلي:

- توفير المعلومات المالية وغير المالية، يساعد على تشجيع وتعزيز السلوك الأخلاقي الإيجابي للشركة من خلال تبني المسؤوليات البيئية والاجتماعية من قبل الإدارة تجاه أصحاب المصالح، ما ينعكس إيجابياً على سمعتها ومكانتها في السوق وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.

- توفير المعلومات المالية وغير المالية، يساعد على تحسين الأداء المالي، نتيجة استيفاء المنتجات والخدمات المقدمة لمتطلبات الاشتراطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يصاحبه تحسن مؤشرات الربحية.

- توفير المعلومات المالية وغير المالية، يساعد على كيفية إدارة الشركة للمخاطر الحالية والمتوقعة، وطريقة التعامل معها تفيد المستثمرين والمقرضين والمصارف والدائنين والموردين في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل اللازمة، بما يضمن سهولة الحصول على الائتمان، وتطوير العلاقات الإيجابية مع البنوك والدائنين، والحصول على مزيد من الدعم من قبل الجهات المانحة؛ نتيجة زيادة قدرة تلك الجهات على تقييم القيمة السوقية الاقتصادية والبيئية والأخلاقية للشركة.

مؤشراً على نجاح الشركة، فكلما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية، ترك ذلك انطباعاً إيجابياً عن كفاءة وفعالية أداء الشركة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، أما دراسة أحمد (2014)، فإنها ترى أن أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية بعد تعبيراً مكملًا لبيانات القوائم المالية، بما يوفره من معلومات ذات أهمية للمستخدمين، ولذلك يجب أن تشملها التقارير المالية باعتبارها عنصراً جوهرياً مهماً لفهم التقارير المالية.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت أهمية وجدوى المعلومات غير المالية، إلا أنه لا يوجد تحديد واضح لمفهوم المعلومات غير المالية (Orens and Lybaert, 2010)، فقد اتفق كل من (Upton (2001); Robb et al. (2001) ، على تعريف المعلومات غير المالية، وفقاً لما ورد في تقرير خاص لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) مشيراً إلى "أنه يشتمل الإفصاح غير المالي ومقاييسه (Metrics) على درجات مؤشر (Index Score)، نسب (Ratios)، وإحصاءات (Counts)، وغيرها من المعلومات التي لم تُعرض أو يفصح عنها في القوائم المالية الأساسية".

واتفقت دراسة كلٍّ من مندور (2015)، و (Orens and Lybaert (2013) ، في أن القوائم المالية لا تأخذ في اعتبارها الظروف البيئية والاجتماعية والحوكومية التي تعمل الشركة من خلالها، كما أنها لا توفر معلومات عن المخاطر والفرص المرتبطة بإستراتيجية الشركة،

ويوضح الباحثان، أنه عند ذكر الإفصاح غير المالي يجب الإشارة إلى مفهوم التقارير المتكاملة؛ حيث تعرف بأنها إطار متكامل يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، البيئية، الاجتماعية والحوكومية، في تقرير واحد واضح ومتسق وقابل للمقارنة، بما يسمح لأصحاب المصالح من التعرف على الأداء الكلي للشركة.

9. تطور الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

يرى شرف (2015)، أن نشأة وتطور الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعود إلى قصور التقارير المالية التقليدية عن توفير معلومات تفي باحتياجات أصحاب المصالح، والتي كانت سبباً في ظهور التقارير غير المالية، وأضافت دراسة (2011) Sheridan، بأن فقدان حملة الأسهم لاستثماراتهم، والكوارث البيئية هي عوامل تشير لتأثير القضايا غير المالية على استدامة الشركة طويلة الأجل، ولذلك يؤدي الاعتماد على القياس المالي بمفرده إلى عدم القدرة على توفير إشارات كافية عن الأداء الكلي للشركة.

بالإضافة للانتقادات السابقة، فقد أوضحت دراسة Eccles and Saltzm- (2011) an، أن هناك انتقادات أخرى موجهة للتقارير المالية منها، زيادة تعقيدها والتأخير في إصدارها، قلة المعلومات حول المخاطر، وقلة المعلومات المتعلقة بقدرة الشركة على خلق القيمة للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

كما أضاف Maturbongs and Bu-diharta (2015)، بأن توفير المعلومات المالية وغير المالية يُمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وصافي الدخل المستقبلي، في حين أكد علي (2017)، أن تطور أسواق رأس المال وكثرة عدد الشركات متعددة الجنسيات، وزيادة الطلب على المعلومات غير المالية، أدى إلى تزايد الطلب نحو دمج المعلومات المالية والمعلومات غير المالية لإضفاء صورة أكثر شمولاً وتوازناً عن أداء الشركة.

وفي نفس السياق أكدت دراسة (2011) Chatterjee et al.، على أن الإفصاحات غير المالية تتسم بالكثافة العالية لدرجة قد تصل أحياناً إلى ضعف الإفصاحات المالية؛ بسبب عدم كفاية الإرشادات والمتطلبات المنظمة لمثل هذا النوع من الإفصاح، فقد أشار Ioannou and Serafeim (2015) إلى أن المحللين الماليين يهتمون كأحد أصحاب المصالح بالمعلومات غير المالية؛ لأنها تؤدي إلى تحسين مستوى الشفافية، وتعطي نظرة شاملة عن أداء الشركة في المستقبل، وتؤدي إلى ارتفاع في مستوى أحكام المحللين الماليين، بالإضافة إلى خفض عدم تماثل المعلومات بين المشاركين في السوق حول قرارات بيع وشراء الأسهم. ومن جهة أخرى، تهتم البنوك كأحد أصحاب المصالح بالمعلومات غير المالية التي تقدمها الشركة عن إدارة المخاطر البيئية المرتبطة بعمليات الاقتراض؛ حيث أن البنوك تحتاج إلى معلومات تختص بالمخاطر المباشرة التي قد تتعرض لها الشركات، وبالتالي عدم قدرة المقترض على السداد (علي، 2017).

الاستدامة، فمن وجهة نظرهم، قد يؤدي دخول معلومات غير مالية ذات صلة لتشويه أداء الشركة (Eccles et al., 2011). وفي عام 2000، تم إصدار مبادرة التقرير العالمي - Global Rep- (GRI) ، التي تعد بمثابة معيار عالمي يتم على أساسه إعداد التقارير غير المالية، ولقد طُورت هذه المبادرة باستمرار حتى وصلت للإصدار الرابع (GRI.G4) لتناسب جميع الشركات الكبيرة والصغيرة، ولتصبح جزءاً من ثقافة الشركة وإستراتيجيتها، كما أن الفضائح المالية التي حدثت لبعض الشركات الكبرى أدت لزيادة الدافع لدى الشركات والحكومات بإصدار قوانين ولوائح، لزيادة كم وجودة التقارير البيئية والاجتماعية.

وحالياً ظهر نوع جديد من التقارير غير المالية، وهي التقارير المتكاملة (Integrated Reporting)، وظهرت استجابة لتطلعات أصحاب المصالح، حيث تعرض هذه التقارير معلومات مالية وغير مالية في ذات الوقت، ومن المعلومات غير المالية الواجب استعراضها من خلال هذه التقارير، المعلومات البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الأخلاقية، المخاطر، والمعلومات الإستراتيجية للشركة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن إلا أنه لا تزال هناك اختلافات كبيرة بين الشركات فيما يتعلق بمحتوى ونوعية هذه التقارير. ويلخص الباحثان المراحل التي مر بها الإفصاح عن المعلومات غير المالية في الجدول رقم (1).

وعليه، فإن الباحث يؤكد بأن نشأة الإفصاح عن المعلومات غير المالية ارتبطت بالتركيز على القصور الحاد في القوائم المالية التقليدية؛ لأنها لا تقدم معلومات عن الأداء غير المالي، ولا تأخذ في اعتبارها الظروف البيئية، الاجتماعية، المخاطر، والفرص، وغير مرتبطة بإستراتيجية الشركة، وقد بلورت دراسة كل من شرف (2015)، وعبد الرحيم (2017)، مراحل نشأة وتطور التقارير غير المالية عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: (1960-1980)، حيث حاولت الشركات الحد من الأضرار الناتجة عن عملياتها البيئية، فكانت تقوم بإدراج أجزاء (مقاطع) موجزة عن القضايا البيئية في التقرير السنوي، ثم تم التوسع في محتواها لتشمل القضايا الاجتماعية أيضاً، وأصبحت تعرف باسم تقارير المسؤولية الاجتماعية (CSR) (Corporate Social Responsibility) ، والتي تنشر بشكل منفصل عن التقارير السنوية.

المرحلة الثانية: (1980-1990)، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة (7) (Sustainable Development) ليشمل التركيز على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، وكان هذا من قبل العديد من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، وتأخذ هذه التقارير أشكال تقارير منفصلة أو مستقلة.

المرحلة الثالثة: (1990 إلى الآن)، حيث ارتفعت نسبة الشركات التي تُعد تقارير الاستدامة، بالرغم من شعور أنصار التقارير المالية بالقلق من إدخال تقارير

جدول رقم (1): تلخيص مراحل الإفصاح عن المعلومات غير المالية

الفترة	1980 - 1960	1990 - 1980	2009 - 1990	2010 - الآن
شكل التقارير	منفصلة عن التقارير المالية.	منفصلة عن التقارير المالية.	منفصلة عن التقارير المالية.	تقرير موحد يحتوي معلومات مالية وغير مالية في آن واحد.
نوع المعلومات	معلومات المسؤولية الاجتماعية.	معلومات عن التنمية المستدامة.	معلومات عن التنمية المستدامة.	معلومات عن الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الإستراتيجية والمخاطر.

المصدر: من إعداد الباحثين.

10. الأهمية النسبية للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

تشير بعض الدراسات إلى صعوبة تحديد المعلومات المهمة نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية؛ نظراً للاختلافات الكبيرة فيما يتعلق بمحتوى ونوعية هذه المعلومات، وفقاً لـ (Guidance note on principle, 2006)، فإن الأهمية النسبية في التقارير غير المالية تتطلب ضمان مقدم من الشركة، بأنها قد أدرجت في تقاريرها معلومات حول أدائها الاستدامي المطلوب من قبل أصحاب المصالح، حتى يمكنهم اتخاذ قرارات سليمة.

ومن ناحية أخرى، يرى Westerfors and Vesterberg (2011) أن الأهمية النسبية، تتمثل في الحد الأقصى الذي لا يتم تجاوزه في أمر ما في التقرير عن الأمور البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية، وفقاً لمعايير داخلية وخارجية في ضوء مصلحة أصحاب المصالح والمخاطر والتوقعات. وقد أكدت دراسة قامت بها شركة

(Ernst and Young 2009) ، على أن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات غير المالية، إذا كان لها تأثير على الأداء المالي المستقبلي للشركة.

وفي هذا السياق، يرى الباحثان، أن الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بعدم وجود معايير تحكم أهميتها النسبية؛ نتيجة اختلاف وتنوع المعلومات، وكذلك اختلاف قرارات أصحاب المصالح. وبصفة عامة يمكن اعتبار المنفعة من هذه المعلومات هو المعيار الأساس الذي يحكم الأهمية النسبية.

11. النظريات الداعمة للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

يوجد العديد من النظريات التي تدعم وتبرر أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية، ومن بين هذه النظريات:

1. نظرية أصحاب المصالح:

Stakeholder Theory

تعتبر هذه النظرية أن الشركة جزء أساسي من النظام الاجتماعي الواسع من مجموعات أصحاب المصالح المتنوعين، وبالتالي فإن النشاطات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتخذها الشركة، بما في ذلك التقارير العامة، تكون ذات صلة مباشرة لتوقعات مجموعة معينة من أصحاب المصالح، وأن الشركة لديها الحافز للإفصاح عن المعلومات حول برامجها لتشير بوضوح بأنها تتفق مع توقعات أصحاب المصالح، بالإضافة إلى ذلك تعني هذه النظرية، أن جميع أصحاب المصالح لديهم الحق في المعرفة عن عمليات الشركة والمعلومات، وكيفية تأثيرها عليهم في عملية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يوجب على الشركة القيام بتوفير المعلومات المالية، بالإضافة إلى معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي، كاستجابة منها لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح.

عليه، فإن هذه النظرية تشير إلى ضرورة التوسع في الإفصاح البيئي، والاجتماعي، لتوضيح ما إذا كانت نشاطات الشركة تدعم وتحسن من مسؤوليتها الاجتماعية (Tamba, 2015; Gasperini et al., 2012; Kristiana, 2012; Yusoff and Lehman, 2005).

2. نظرية الشرعية:

Legitimacy Theory

هذه النظرية مبنية على فكرة وجود عقد اجتماعي بين الشركة ومجتمعها، يلزمها أن تفصح اختياريًا عن النشاطات المتوقعة من جانب المجتمع، كما تشير إلى أن استمرار عمليات الشركة ونجاحها يعتمد على التزامها وامتثالها لتوقعات المجتمع الذي تعمل فيه، وبناءً على ذلك، فإن الإفصاح يستخدم كأداة للعمل من قبل الشركات بما يتفق مع قيم المجتمع؛ لتقديم صورة حول مسؤوليتها الاجتماعية، وللحفاظ على الشرعية المجتمعية، بما يفسر سلوك الإدارة تجاه الإفصاح البيئي والاجتماعي، كون الشركات ليست قاصرة في عملها على مستثمريها، ولكنها تنظر بشكل أوسع للجمهور وأصحاب المصالح المتنوعين (Christina and Budiharta, 2014; Kristiana, 2012) (والصاوي، 2012).

3. نظرية المؤشرات:

Signaling Theory

ترى هذه النظرية من جانبيها أن الإدارة تسعى للإفصاح عن الأخبار المتفائلة حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار متشائمة، بما ينعكس إيجابياً على أسعار أسهمها في أسواق المال، وأن الأخبار المتشائمة لا يمكن إخفاؤها حتى لا تتأثر قيمتها السوقية، إذا ما ثبت أنها قامت بالإفصاح عن معلومات غير صادقة (Von Alberti - Alhtaybat et al., 2012).

ومن هذا المبدأ يرى عبد الرحيم النظرية، بأن الإدارة تحاول دائماً الإفصاح عن المعلومات الخاصة التي تعد جذابة للمستثمرين والمساهمين، وتحديدًا عندما تكون المعلومات المستلمة تحتوي أخباراً جيدة.

ويرى الباحثان من خلال هذه النظرية، بأن الإدارة تحاول دائماً الإفصاح عن المعلومات الخاصة التي تعد جذابة للمستثمرين والمساهمين، وتحديدًا عندما تكون المعلومات المستلمة تحتوي أخباراً جيدة.

4. نظرية الوكالة:

Agency Theory

نتيجة لتعارض المصالح بين المديرين (الوكلاء) والمساهمين (الأصل)، فإن هذه النظرية فسرت سعي الشركات إلى التوسيع في الإفصاح المحاسبي، بهدف الحد من تعارض تلك المصالح بما يعمل على خفض تكاليف الوكالة، فالتعارض في المصالح نتج عنه مشكلة عدم تماثل المعلومات، بسبب وجود معلومات لدى الوكيل لا يعلمها المساهمون؛ نظراً لاختلاف الخلفية العلمية والخبرة المهنية، وبهذا يستطيع الوكيل استخدام تلك المعلومات لأغراض منفعته الخاصة حتى لو تعارضت مع مصلحة المساهمين، بالإضافة إلى مشكلة الرقابة والتي تنشأ بسبب عدم ملاحظة المساهمين بعض تصرفات الوكيل، مثل اختيار السياسات المحاسبية التي تعظم منافعه، ما يستدعي الحاجة إلى وجود أساليب لمراقبة وتقييم أداء الوكيل كي يتخذ القرارات المثلى لصالح المساهمين، وعلى هؤلاء المساهمين تحديد معايير للأداء المرضي من وجهة نظرهم حتى يتسنى لهم تقييم أداء الوكيل (Barako, 2007; Nagar et al., 2003).

يستخلص الباحثان، بأن النظريات الداعمة للإفصاح عن المعلومات غير المالية لا تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، فجميعها تؤكد على أن الشركات يجب أن تتوسع في عمليات الإفصاح، وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات، وحماية حقوق المساهمين، وتزويد أصحاب المصالح بمعلومات مفيدة وغير مضللة.

12. المبادرات الدولية والبحثية للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

نظراً للتطورات الحاصلة في الإفصاح، نتيجة ظهور الأبعاد البيئية والاجتماعية، والحوكومية والإستراتيجية والمخاطر، وانطلاقاً من هدف تطوير وتحسين جودة الإفصاح، فقد برزت عدة مبادرات دولية تهدف إلى الاهتمام بالإفصاح عن تلك الأبعاد المشار إليها بشكل معلومات غير مالية، وسيستعرض الباحثان هذه الجزئية على النحو التالي:

1. مبادرات التقرير العالمي:

Global Reporting Initiative (GRI)

تعد هذه المبادرة بمثابة تقرير عالمي (8) (The Global Standard)، يتم على

كما سعت المبادرة إلى توضيح المبادئ التي على أساسها يتم إعداد التقرير المتكامل الذي يغطي كافة الأبعاد السابقة، وتنقسم المبادئ إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتضمن المبادئ الخاصة بتحديد محتوى التقرير، وتهدف إلى تحديد ووصف محتوى التقرير، من خلال النظر إلى التنظيم والنشاطات وتوقعات أصحاب المصالح، وتشمل الشمولية من خلال تحديد الشركة لكافة أصحاب المصالح، مع بيان كيفية الاستجابة لتوقعاتهم، وسياق الاستدامة وتطوير أو تدهور الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتنميتها على المستوى المحلي أو الدولي، والأهمية النسبية من خلال تغطية التقرير لكافة الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تؤثر بشكل جوهري على قرارات أصحاب المصالح.

المجموعة الثانية: وتتعلق بالمبادئ الخاصة بضمان جودة التقرير، وتهدف لضمان جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وعرضها بشكل مناسب، وتشمل التوازن، حيث ينبغي أن يعكس الإفصاح الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء الشركة للمساعدة في عمل تقييم مناسب للأداء ككل، **والقابلية للمقارنة**، كما ينبغي على الشركة تحديد وتجميع واختيار القضايا والإفصاح عنها في التقرير، بشكل يُمكن أصحاب المصالح من تحليل التغيرات في أداء الشركة، **والدقة**، حيث ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة ومفصلة لتقييم أداء الشركة، **والوقتية**، حيث يجب على الشركة عرض التقرير

أساسه إعداد التقارير غير المالية. ويتكون أعضاء هذه المبادرة من عدة منظمات عالمية، قامت بوضع مجموعة من الإرشادات، ولقد طُورت هذه المبادرة أكثر من مرة آخرها كان الإصدار الرابع (GRI. G4) عام 2013، حيث سعت إلى توسيع نطاق الإفصاح ليشمل أبعاداً جديدة وتوفير إرشادات ومؤشرات بشأن العناصر التي يجب الإفصاح عنها في كل بُعد، لتغطية كافة جوانب الإفصاحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية علي النحو التالي:

أولاً: المؤشرات الاقتصادية:

وتتضمن إفصاحات عن المؤشرات المالية والتشغيلية للشركة، وتأثير هذه الإفصاحات على الأوضاع الاقتصادية لأصحاب المصالح.

ثانياً: المؤشرات البيئية:

وتتضمن إفصاحات عن البُعد الاجتماعي من خلال الأنظمة الاجتماعية التي تعمل في نطاقها الشركة من بينها، ممارسات العمل وفقاً لمعايير عالمية معترف بها دولياً، والتوظيف من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تخص العاملين، وكذلك تتضمن إفصاحات عن مسؤولية الشركة تجاه المنتج، تتضمن معلومات من بينها العلامات التجارية لجميع المنتجات والخدمات، وكذلك الإفصاح عن قياس رضا العملاء حول الشركة ككل.

البيئي، والاجتماعي، والحوكمي في الشركات، بهدف توفير صورة دقيقة على كيفية ترشيد قرارات أصحاب المصالح، ولقد اقترح المجلس أربعة مبادئ إرشادية، وردت ضمن الإطار المقترح لإعداد التقارير المتكاملة للأعمال، والذي قدمته اللجنة الدولية (9) لإعداد تلك التقارير عام 2010، تتلخص في التالي:

1. التركيز الإستراتيجي:

Strategic Focus

ويعني ضرورة أن تتضمن التقارير إستراتيجية الشركة، بحيث تشمل كافة الأبعاد.

2. الربط بين المعلومات:

Connecting of Information

الربط بين المعلومات لتفعيل العلاقات بين مكونات نظام المعلومات الداخلي بالشركة من مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات، وتفعيل التغذية العكسية من قبل أصحاب المصالح.

3. التوجه نحو المستقبل:

Future Orientation

التوجه نحو المستقبل بحيث تتضمن التقارير تقييم للأداء المتوقع للشركة من وجه نظر الإدارة، على أن يكون التقييم متكامل الأبعاد ومتوافقاً مع الأهداف الإستراتيجية للشركة.

وفقاً لجدول منظم وفي الوقت المناسب لأصحاب المصالح، والوضوح، بحيث تعرض المعلومات ضمن التقرير بشكل مفهوم وواضح، مع ضرورة التأكيد على أن يكون لأصحاب المصالح القدرة على فهم الشركة وأنشطتها، والثقة، حيث يجب على الشركة جمع وتسجيل وتصنيف وتحليل المعلومات والعمليات المستخدمة في إعداد التقرير بطريقة يمكن إخضاعها للإفصاح.

وبالرغم من أهمية مبادرة التقرير العالمي، إلا أنها تواجه بانتقادات، فعلى الرغم من أن مؤشر (GRI) يتوازن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن الاهتمام بالجانب الإنساني وحقوق الإنسان يأتي متأخراً، كما أشارت دراسة عبد الرحيم (2017)، إلى أنه بالرغم من أهمية مبادرة التقرير العالمي في توفير مؤشرات للاستدامة، إلا أنها لم تبذل أية محاولة لاستخلاص العلاقات الموضوعية بين النشاطات وجوانب الأداء، وبالتالي فهي تُعد تقارير إنشائية في المقام الأول، كما أن هناك فجوة بين المبادئ التوجيهية وما هو مطبق فعلاً في الشركات.

2. مجلس التقارير المتكاملة الدولية:

International Integrated Reporting Council (IIRC)

يهدف المجلس الدولي للتقارير المتكاملة الذي بدأ نشاطه في عام 2013، إلى تطوير تقارير متكاملة مقترحة لتغطية أبعاد أخرى من خلال توفير بعض المعلومات غير المالية، تعكس المحتوى

4. الاستجابة لأصحاب المصالح:

Stakeholder Responsiveness

الاستجابة لأصحاب المصالح، بحيث يقوم مُعدو التقارير المتكاملة بتلبية احتياجات أصحاب المصالح من معلومات، نحو تقييم أداء الأبعاد التي تتضمنها التقارير وما يصاحبها من قضايا ومشكلات.

3. المبادرات الأمريكية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

تُعد هذه من أبرز المبادرات الأمريكية، فقد قام معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في عام 1994، بإصدار نموذج للتقرير، يتضمن مجموعة شاملة من المعلومات المالية وغير المالية الملائمة للشركات ومستخدمي معلومات الشركات، يحتوي هذا النموذج على عدد كبير من المعلومات المصنفة داخل خمس فئات للمعلومات، تتمثل في معلومات القوائم المالية، والمعلومات المالية وغير المالية لتحليل الإدارة، والمعلومات المستقبلية، ومعلومات عن الإدارة والمساهمين، ومعلومات أساسية عن الشركة، وتتضمن الفئات السابقة معلومات غير مالية إلى جانب المعلومات المالية فيما عدا الفئة الأولى، القوائم المالية والتي تقتصر على المعلومات المالية فقط، على أن تقوم باقي الفئات بتوفير معلومات تعكس أداء الشركة في بعض الجوانب مثل الرقابة على البيئة، الموارد غير المتجددة، الموارد البشرية، أو المسؤولية تجاه الأفراد (العاملين)، الموردين، المنتجات والعلاء، نشاطات

خدمة المجتمع، المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية، بالإضافة إلى ذلك أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (2001)، بإضافة معلومات حول الأصول غير الملموسة للشركة والتي تتمثل في رأس المال الفكري.

4. المبادرات الليبية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية:

تعد متطلبات دليل الإفصاح الصادرة عن سوق الأوراق المالية خلال عام (2008)، من أبرز المبادرات التي أشارت إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية، إلا أن متطلبات هذا الإفصاح كانت مختصرة جداً، كما ركز الدليل بشكل واضح على الشركات التجارية والصناعية فقط دون مراعاة لطبيعة المؤسسات الأخرى، كالمصارف وشركات التأمين، ومن ضمن متطلبات الدليل؛ أن يتم الإفصاح عن المعلومات غير المالية في تقرير منفصل، وتشمل هذه المعلومات تقرير مراجع الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة، بحيث يحتوي التقرير على معلومات الأحداث غير المالية والتغيرات الحاصلة أثناء السنة والتي تؤثر على عمليات الشركة، وكذلك الإشارة إلى التوقعات المتعلقة بالصناعة، والاقتصاد، والنمو، والتطور التكنولوجي للشركة، والنقبات الرأسمالية المتوقعة، عدد العاملين، نفقات التدريب والتطوير، والسياسة العامة للشركة للفترة القادمة (دليل الإفصاح، سوق المال الليبي، 2008).

المالية، حيث أشارت إلى بعض البنود غير المالية الواجب الإفصاح عنها لضمان جودة التقارير المالية، تمثلت هذه البنود في الإفصاح عن معلومات التشغيل وكميات المواد المستخدمة، علاقة الشركة مع المنافسين، التغيرات في الأسواق والتكنولوجيا، معلومات عن الحصة السوقية، وإستراتيجية العمل، وخطط وحوافز وتدريب العاملين والمديرين، والهيكل الحوكمي، وتوزيعات الأرباح، والمخاطر والفرص المستقبلية للشركة، والنمو المتوقع في المستقبل، ومعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وأسمائهم ومكافآتهم وخبراتهم واستقلالهم وعدد الأسهم المملوكة لهم، ومعلومات عن لجنة المراجعة واستقلال أعضائها، وهيكل الأجور، ورضا العاملين.

وفي ذات السياق، تؤكد دراسة الصاوي (2012)، ودراسة العازمي (2012)، أنه يجب على الشركات التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال القيام بالإفصاح غير المالي ككميل للإفصاح المالي، لتغطية جوانب الشركة (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الأخلاقية والمخاطر)، بحيث تشمل القوائم والتقارير المالية على العديد من المعلومات المالية وغير المالية التي تسهل فهم حقيقة المركز المالي، ونتائج أعمال الشركات، وتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

وفي المقابل، تعددت أساليب الإفصاح عن المعلومات غير المالية من قبل إدارات الشركات، بتتبع البعض أسلوب الإفصاح

وفي مبادرة أخرى خلال عام (2010)، قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار دليل الحوكمة، احتوى هذا الدليل على ستة فصول لتطبيق الحوكمة من بينها الفصل السادس المتعلق بالإفصاح، فقد ألزم دليل الحوكمة المصارف التجارية بمجموعة إفصاحات شملت إفصاحاً للمساهمين تضمنت، (النتائج التشغيلية والمالية، الأهداف الإستراتيجية، المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة، الموارد البشرية، المعلومات الإدارية) (دليل الحوكمة لمصرف ليبيا المركزي، 2010).

13. المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المالية:

لقد تحولت معظم المنظمات المهنية المحاسبية في السنوات الأخيرة من مرحلة التركيز على النموذج التقليدي للتقارير المالية المعتمد أساساً على القوائم المالية، إلى مرحلة جديدة تهتم بصورة كبيرة بالإفصاح غير المالي (الوصفي)، لتوفير معلومات مفيدة لأصحاب المصالح تساعد على تقييم أداء الشركات والمخاطر التي تتعرض لها، إذ يمثل الإفصاح غير المالي أحد الوسائل لتحقيق المستوى المرغوب من جودة التقارير المالية (10).

وفي هذا الشأن اتفقت العديد من الدراسات (Ho and Taylor, 2013; Cohen et al., 2012; Orens and Lybaert, 2010)، على المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير

محدود من الدراسات التي اختبرت المحتوى المعلوماتي (نفعية) للإفصاح غير المالي، وعلى الرغم من استمرار البحث العلمي في مجال المحتوى المعلوماتي للإفصاح المالي الكمي حتى وقتنا الحالي، إلا أن اهتمام الباحثين باكتشاف المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية لم يظهر إلا في السنوات الأخيرة (Elrod, 2009).

وفي ذات السياق، يرى Hassan and Marston (2010)، أنه على الرغم من تعدد الطرق البديلة لقياس الإفصاح، إلا أن جميعها تقع في إطار مدخلين، يتضمن المدخل الأول مقاييس تقريبية (Proxies) للإفصاح لا تعتمد بصورة مباشرة على فحص وسائل الإفصاح مثل الدراسات المسحية (11)، وخصائص تنبؤات المحللين الماليين (من حيث الكم أو الدقة)، وعدد المحللين الماليين المتابعين لأداء الشركة، وتقدم المقاييس التقريبية السابقة بعض الاستدلالات العامة عن جودة الإفصاح وبيئة المعلومات بالشركة، ويتضمن المدخل الثاني مقاييس تقريبية تعتمد على الفحص المباشر لوسائل الإفصاح الأساسية بالشركة مثل، التقارير المالية السنوية، وموقع الشركة على شبكة المعلومات الدولية. ويمكن للباحثين فحص وسائل الإفصاح السابقة عن طريق استخدام مؤشر للإفصاح، أو عن طريق تحليل المحتوى.

عنها من خلال التقارير المالية، بينما يعتمد آخرون على التقارير المستقلة في تقديم هذا الإفصاح، بالإضافة إلى أنه يمكن اتباع الأسلوبين السابقين معاً من قبل بعض الشركات (عبد الرحيم، 2017: 27).

وبناءً على هذه المعطيات، تكمن المشكلة في المعلومات غير المالية المفصوح عنها في هذا الشأن، من خلال التقارير المالية المنشورة أو من خلال التقارير المستقلة، إنها في كثير من الأحيان تكون في الغالب معلومات شكلية وغير متكاملة، وغير ذات أهمية ولا تفي باحتياجات أصحاب المصالح، وللحد من هذه المشاكل توصل عبد الرحيم (2017) من خلال دراسته، إلى ضرورة أن تشمل الإفصاحات غير المالية الأبعاد التالية؛ (الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية، الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات، والإفصاح عن المعلومات غير المالية الأخرى).

14. مداخل قياس وتحليل المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات غير المالية:

يُعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم النظرية المجردة، التي يصعب قياسها بصورة دقيقة ومباشرة، ما أدى إلى ظهور جدل مستمر بين الباحثين حول أفضل الطرق لقياس الإفصاح والآثار المترتبة على كل طريقة من هذه الطرق (Healy and Palepu, 2001)، فقد ركزت معظم الدراسات المحاسبية السابقة على الإفصاحات المالية الكمية، بينما أظهر عدد

1. مؤشر الإفصاح:

Disclosure Index

يعمل مؤشر الإفصاح على قياس مدى وجود أو عدم وجود عناصر معينة محددة مسبقاً (Srinivasan and Marques, 2017)، ونظراً لتعدد المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة، أدى ذلك إلى عدم الاتفاق على نوع وعدد عناصر المعلومات الواجب إدراجها ضمن المؤشر، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات المقترحة من قبل المنظمات المهنية، إلا أنه لا يزال هناك بعض الباحثين الذين يفضلون إنشاء المؤشرات الخاصة بهم (Self-Constructed)، التي تتناسب مع متطلبات أبحاثهم (Hassan and Marston, 2010).

ويشير كل من Hassan et al. (2009); Hassan and Marston (2010)، إلى وجود العديد من القيود على استخدام المؤشرات التي يطورها الباحثون ذاتياً لقياس مستوى الإفصاح، منها ما يلي:

■ تعتمد المؤشرات على عينات صغيرة الحجم نسبياً، لأنها تحتاج إلى وقت ومجهود كبيرين في تجميع وتحليل البيانات.

■ تركيبة المؤشر وعدد عناصره تخضع للحكم والتقدير الشخصي من قبل الباحثين.

■ يكون التحقق من دقة قياسات المؤشر لمستوى الإفصاح في حدود الإطار الذي أعد المؤشر من أجله.

■ قد لا يراعي الباحثون عند تكوين المؤشر، العلاقات المتبادلة بين عناصر المؤشر.

■ قد يؤدي كل عنصر تتم إضافته إلى المؤشر لتحسين في المحتوى المعلوماتي، وهو الأمر الذي قد يغفل عنه بعض الباحثين.

2. تحليل المحتوى:

Content analysis

تعمل طريقة تحليل المحتوى على حصر مقدار المعلومات المفصّل عنها في مستند معين من خلال تحديد عدد العناصر المكونة له (الكلمات، أو الجمل، أو الفقرات، أو الصفات)، ولتطبيق تحليل المحتوى بشكل فعال، أشار Carini et al. (2013) إلى أنه يجب توفر خاصيتين رئيسيتين هما: الموثوقية، والقابلية للتحقق، إذ تعد الموثوقية أو إمكانية الاعتماد من الخصائص المميزة لتحليل المحتوى، كما حددت دراسة (Krippendorff 2004)، نقلاً عن دراسة صالح (2017)، ثلاث خصائص فرعية للموثوقية في نتائج تحليل المحتوى وهي الاستقرار، وإعادة التنفيذ (Reproducibility)، والدقة. وتشير خاصية الاستقرار إلى القدرة على تصنيف البيانات بنفس الطريقة بمرور الوقت، أما خاصية إعادة التنفيذ فتعني أنه يتم الحصول على نفس التصنيف للبيانات بغض النظر عن القائم بالتصنيف، فكلما زادت نسبة الاتفاق بين المصنفين لنفس البيانات زادت درجة الموثوقية في عملية تحليل المحتوى، وتقيس خاصية الدقة درجة الموثوقية المتضمنة في تقييم أداء

15. نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق عرضه يمكن الخروج بمجموعة النتائج التالية:

- إن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد، وكذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات.

- تتمثل أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية في أنه، يعمل على توفير معلومات غير مالية، تُمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قراراتهم بشكل إيجابي، نتيجة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكومية والإستراتيجية والمخاطر.

- الإفصاح عن المعلومات غير المالية مر بعدة مراحل، قسمت إلى أربع فترات كان آخرها عام 2010 إلى الآن، حيث كان شكل الإفصاح في تقرير موحد يحتوي معلومات مالية وغير مالية في آن واحد، وهذا ما يُعرف بتقارير الأعمال المتكاملة.

- الأهمية النسبية للمعلومات غير المالية تواجه تحديات كبيرة، مرتبطة بعدم وجود معايير تحكم أهميتها؛ نتيجة اختلاف وتنوع المعلومات، وكذلك اختلاف قرارات أصحاب المصالح، وبصفة عامة، فإن المنفعة من هذه المعلومات هو المعيار الأساسي الذي يحكم الأهمية النسبية.

- هناك عدد من النظريات الداعمة للإفصاح غير المالي، إلا أنها لا تختلف فيما بينها اختلافاً جوهرياً، فجميعها تؤكد على التوسع في عمليات الإفصاح غير المالي، للحد من عدم تماثل المعلومات.

عملية التصنيف في ظل مجموعة المعايير المحددة مسبقاً، أوفي ظل مجموعة من الدراسات السابقة، وتشير الخاصية الرئيسية الثانية (القابلية للتحقق) إلى أي مدى تعد نتائج الدراسة واقعية (Reality).

ويُمكن تحليل محتوى الإفصاحات غير المالية من خلال مدخلين متكاملين لكل منهما هدف يختلف عن الآخر هما، مدخل الموضوعات أو الأفكار الرئيسية (Thematic)، ومدخل الدلالات أو التركيبات اللغوية (Semantic)، ويعتمد تحليل المحتوى في مدخل الموضوع الرئيسي على الإحصاء والترميز والتصنيف للكلمات والجمل، بغرض تحليل محتوى رسالة معينة، ويعتمد الباحثون على هذا المدخل في استخلاص الأفكار الرئيسية الكامنة بالإفصاح الوصفي لتحديد الاتجاهات، والمواقف الإدارية، ودرجة الارتباط بالإفصاح المالي، ويعد هذا المدخل من أكثر المداخل شيوعاً في الاستخدام من قبل الباحثين.

أما مدخل الدلالات اللغوية، فيهدف إلى اختبار الأجزاء اللغوية أو الدلالات اللفظية للإفصاحات الوصفية لتحديد مدى كفاءتها في عملية الاتصال، ومدى قابليتها للقراءة، وتعتمد منهجية هذا المدخل على فحص الهيكل اللغوي للنصوص، وليس فحص موضوع معين للإفصاح كما هو الحال في المدخل الأول (Elrod, 2009; Srinivasan and Marques, 2017). ويمكن إجراء تحليل المحتوى للإفصاح الوصفي بطريقة يدوية (Manual)، أو بطريقة آلية (Automatic) عن طريق البرامج الجاهزة (Software).

2. الإفصاح الإلزامي، هو الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزم به الوحدات الاقتصادية عند الإفصاح عن المعلومات، وذلك من حيث محتوى وكمية ونوعية المعلومات المفصوح عنها، وتوقيت الإفصاح عن المعلومات، والأداة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات لمستخدميها (Ayers et al., 2014).

3. الإفصاح الاختياري، هو ممارسات الإفصاح التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية زيادة عما هو مطلوب منها قانوناً، ولا يتم هذا الإفصاح وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو لقواعد سوق المال، ويتم الإفصاح اختياريًا بصفة أساسية خارج القوائم المالية (Patten and Zhao, 2014).

4. يتعلق بأي تهديد فعلي أو محتمل نتيجة لتأثير أنشطة الشركة على البيئة والكائنات الحية والمجتمع، في شكل نفايات وانبعاثات واستنزاف للمواد، وغير ذلك (Campbell and Slack, 2011).

5. تشير البحوث المحاسبية الأمريكية والكندية إلى الإفصاح النصي المكمل للقوائم بمصطلح تحليلات ومناقشات الإدارة (MD & A) (Management Discussion and Analysis) في حين أن غالبية البحوث المحاسبية الأوروبية تشير إليه بمصطلح الإفصاح الوصفي أو السردية (Narrative Disclosure)، أما مجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة (IASB) فيطلق عليه تقرير الفحص المالي والتشغيلي (OFR) (Open rating and Financial Review)، وتشير إليه معايير المحاسبة الدولية بمصطلح تعليقات الإدارة (Management Commentary) (MC) (Management Commentary) وقد جرى العرف في البيئة اللبينية على إطلاق مصطلح المعلومات غير المالية، ولذلك يستخدم الباحثان هذا المصطلح كمرادف في متن البحث.

6. مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (The Financial Accounting Standards Board) (FASB).

7. يشير مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بأنها مفهوم يمكن من خلاله أن تدمج الشركات النواحي

- توجد العديد من المبادرات الدولية للإفصاح عن المعلومات غير المالية تمثلت هذه المبادرات في، مبادرة التقرير العالمي، مبادرة مجلس التقارير الدولية، المبادرات الأمريكية، والمبادرات اللبينية لتطوير الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وجميعها كانت مبادرات لها دور كبير في تطوير الإفصاح غير المالي.

- اختلفت الدراسات السابقة في منهجيتها، وكان أغلبها استقصائياً ميدانياً، والبعض الآخر اتبع المنهج التجريبي، في حين اتبع آخرون المدخل التحليلي النظري، كما اتفقت نتائج الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة، خاصة الدراسات التي أجريت في البيئة الأجنبية، مثل الدراسات الأمريكية والدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة. وإجمالاً يمكن القول بأن جميع فئات أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين يرون بأن المعلومات غير المالية تعد ركيزة مهمة لاتخاذ قراراتهم، وذلك لإدراكهم بأن هذه المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد وتمثل المعلومات، وكذلك تعمل على ترشيد القرارات.

الهوامش:

1. هي التقارير التي تُعد عن فترة أقل من سنة مالية كاملة، مع ضرورة أن يحتوي التقرير على مجموعة كاملة من البيانات المالية، مع الإشارة إلى بعض البيانات غير المالية (ابونصار وحמידات، 2013)، كما يشير الباحث إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (34)، التقارير المالية المرحلية، تنظم متطلبات إعداد هذه التقارير.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- أبو زيد، عيد محمود. 2018. أثر مستوى الإفصاح السردي بالتقارير السنوية على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 22 (6)، 571-621.
- أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعة. 2013. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- أحمد، عاطف محمد أحمد. 2013. تحليل إدراك معدي القوائم المالية لأثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 1 (1)، 193-248.
- أحمد، ميهاب صلاح. 2014. قياس أثر الإفصاح السردي على دقة تنبؤات المحللين الماليين. بحث مقدم لمؤتمر جامعة القاهرة، القاهرة، 1-27.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد. 2016. أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. الفكر المحاسبي، (4) 20.
- البسيوني، هيثم محمد عبدالفتاح. 2014. الإفصاح الفردي كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، (3)، 260-286.
- التهامي، أسامة أحمد عمر. 2013. تأثير المعلومات المالية وغير المالية على الكفاءة التسعيرية للسوق الليبي: دراسة عملية على سوق المال الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة - جامعة بنغازي/ ليبيا.
- الجعدي، عمر عبد؛ ابو ناھي، جيهان صلاح الدين محمد وابو فرحانة، عبد العزيز أكرم

الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها مع أصحاب المصالح علي أساس تطوعي (Daquila, 2012, :2).

8. تأسست منظمة التقرير العالمي في يونيو عام 2000 من قبل معهد Ceres and Tellus institute في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي منظمة غير هادفة للربح تم تشكيلها من خلال تحالف العديد من أصحاب المصالح بما في ذلك الباحثين والاستشاريين، من أجل جعل الشركات مسؤولة عن أدائها البيئي والاجتماعي، عن طريق توفير إطار للتقرير عن الاستدامة لجميع الشركات في أنحاء العالم، بحيث تتمكن الشركات من الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وتعمل منظمة التقرير العالمي وفق مبدأ التحسين المستمر وكان أول إصدارتها عام 2000، ثم توالى الإصدارات في عام 2002، ثم عام 2003 صدر الإصدار الثالث، وأخيراً في مايو عام 2013، تم إطلاق الإصدار الرابع GRI.G4، ويركز هذا الإصدار على ضرورة قيام الشركات بالتركيز على عملية التقرير عن الاستدامة (Hindley and Buys, 2012; Skouloudis et al., 2010; Dilling, 2010).

9. تضم اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (The International Integrated Reporting Committee) (IIRC) كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، ومبادرة التقرير العالمي (GRI).

10. جودة التقارير المالية تعرف بأنها إعداد التقارير وفقاً لإطار إعداد التقارير المطبق، وخلوها من التحريفات الجوهرية، حتى تعكس المركز المالي الحقيقي للشركة خلال فترة زمنية معينة (عبد القادر، 2017: 707).

11. تعتمد الدراسات المسحية على إجراء المقابلات الشخصية أو قوائم الاستقصاء في فحص توقعات المستثمرين والمحللين وغيرهم من المستخدمين بشأن ممارسات الإفصاح المحاسبي للشركة (Hassan and Marston, 2010).

المدقق عند تقييم القدرة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية على منققي الحسابات القانونيين في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .

- العازمي، فالح راشد. 2012. دراسة تحليلية لأوجه القصور في التقارير المالية الحالية وأثرها على الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات الكويتية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (4)، الجزء الثاني، 171-206.

- العوض، سماح الشيخ عبد الله؛ مشرف، مصطفى نجم البشاري علي. 2010. أثر الإفصاح على أسعار الأسهم وحجم تداولها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان .

- بدوي، محمد عباس. 2011. نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم اسهامات المنشأة في مجال التنمية المستدامة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ، 209-241.

- ججوج، محمد ماجد محمود. 2017. أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركة المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة.

- جمال، محمد. 2019. أثر الإفصاح المحاسبي وفق الإطار الدولي للتقارير المتكاملة على كل من عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال. المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة، تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1-23.

- حماد، مصطفى أحمد محمد. 2014. إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي وانعكاساتها على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1)، 239-308.

- دليل الإفصاح المحاسبي الصادر عن سوق الأوراق المالية الليبي لسنة 2008.

- رمضان، علي الجوهرى. 2012. قياس قدرة

2019. أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية: دراسة تطبيقية على سوق أبي ظبي ودبي. المؤتمر العلمي الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة، تحديات وآفاق مهنة المراجعة والمحاسبة في القرن الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1-23.

- الخيال، توفيق عبد المحسن. 2009. الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (3)، 105-156.

- السهلي، محمد. 2011. مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، (2)، 11-42.

- الشرفاوي، منى حسن أبو المعاطي. 2017. دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولاً للتقارير المتكاملة على الداء المالي للشركات. الفكر المحاسبي، 21 (3).

- الشعار، اسحق محمود؛ زلوم، نضال عمر؛ خطاب، شادي. 2015. دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (3)، 11، 685-703.

- الشنطاوي، حسن محمود. 2018. أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 3 (26).

- الصاوي، عفت أبو بكر. 2012. نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة- دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (48)2، 101-155.

- الصيرفي، أسماء أحمد. 2015. أثر مدى وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية ومستوى التزام محاسبها الماليين أخلاقيا على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة دمنهور .

- الطويل، سلمى. 2013. أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنساءة في تدعيم قرار

- عبد القادر، داليا السيد عبد الحليم. 2017. أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة. المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة: دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الفترة (مايو (6-7))، الإسكندرية.

- علي، أيمن صابر سيد. 2017. دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح. *الفكر المحاسبي*، 21 (2)، 60-2.

- مندور، محمد ابراهيم. 2015. دراسة واختبار العلاقة السببية بين جودة الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية اللبنانية. *مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA*، 1 (3)، 113-158.

- يوسف، هبة ابراهيم عبد العزيز. 2019. تأثير الإفصاح السريدي على قرارات الاستثمار وانعكاساتها على خلق القيمة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Abeysekera, I., 2013. A template for integrated reporting. *Journal of Intellectual Capital*, 14(2), 227-245.

- Adams, C. A., and Whelan, G., 2009. Conceptualising future change in corporate sustainability reporting. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 22(1), 118-143, Available at:

<https://doi.org/10.1108/09513570910923033>.

محلي الائتمان بالبنوك التجارية المصرية. *مجلة المحاسبة المصرية*، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (4)، 303-331.

- سكيك، طارق. 2010. أثر التقارير المالية المرئية على سعر السهم وحجم التداول: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- شحاته السيد شحاته. 2014. أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرار الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة ميدانية وتجريبية. *مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA* 1(2)، 128-185.

- شرف، إبراهيم أحمد. 2015. أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم المستثمرين لمقدرة الشركة على خلق القيمة - دراسة تجريبية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعه دمنهور .

- صالح، تامر محمود محمد. 2017. أثر المحددات التنظيمية والسوقية على الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة ودور ذلك الإفصاح في زيادة نفعية المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .

- طعيمة، ثناء محمد ابراهيم. 2013. نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة في الشركات المصرية. *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، (3)، 1-57.

- عبد الرحيم، رضا محمود محمد. 2017. أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على دعم المقدرين التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح: دراسة تجريبية. أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .

- عبد الفتاح، سارة أحمد. 2012. نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

- Arnold, M. C., Bassen, A., and Frank, R., 2012. *Integrating sustainability reports into financial statements: an experimental study*. *Electronic copy*, available at: <http://ssrn.com/abstract=2030891>.
- Arvidsson, S., 2011. Disclosure of non-financial information in the annual report: A management-team perspective. *Journal of intellectual capital*, 12(2), 277-300, Available at: <https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/14691931111123421>.
- Avgouleas, E., 2009. *What future for disclosure as a regulatory technique? Lessons from the global financial crisis and beyond*. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1369004> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1369004>.
- Ayers, B. C., Schwab, C. M., and Utke, S., 2014. Noncompliance with mandatory disclosure requirements: The magnitude and determinants of undisclosed permanently reinvested earnings. *The Accounting Review*, 90(1), 59-93.
- Banghøj, J., and Plenborg, T., 2008. Value relevance of voluntary disclosure in the annual report. *Accounting & Finance*, 48(2), 159-180.
- Barako, D. G., 2007. Determinants of voluntary disclosures in Kenyan companies annual report. *African Journal of Business Management*, 1(5), 113-128.
- Bassemir, M., Novotny - Farkas, Z., and Pachta, J., 2013. The effect of conference calls on analysts' forecasts—german evidence. *European Accounting Review*, 22 (1), 151-183.
- Bowen, R. M., Davis, A. K., and Matsumoto, D. A., 2002. Do conference calls affect analysts' forecasts?. *The Accounting Review*, 77(2), 285-316.
- Campbell, D., and Slack, R., 2011. Environmental disclosure and environmental risk: Sceptical attitudes of UK sell-side bank analysts. *The British Accounting Review*, 43(1), 54-64.
- Carini, C., Veneziani, M., Biddotti, G., and Teodori, C., 2013. Content and quality of information: Analysis of the management discussion session in the Italian financial reports in the period 2003-2008. *Corporate Ownership and Control*, 10 (4CCONT2), 248-264.
- Chatterjee, B. Tooley, S. Fatsias, V and Brown, A., 2011. An Analysis of the qualitative characteristics of management commentary reporting by New Zealand Companies. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 5(4), 43-64.
- Cheng, M. M., Green, W. J., and Ko, J. C.W., 2014 a. The impact of strategic relevance and assurance of sustainability indicators on investors' decisions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34 (1), 131-162, Available at: <http://www.aaajournals.org/doi/pdf/10.2308/ajpt-50738>
- Cho, S. Y., Lee, C., and Pfeiffer Jr, R. J., 2013. Corporate social

- responsibility performance and information asymmetry. *Journal of Accounting and Public Policy*, 32 (1), 71-83.
- Christina, S.L., and Budiharta, P., 2014. *The effect of corporate social responsibility disclosure to earnings forecast accuracy*. Doctoral Dissertation, UAJY.
- Clarkson, P., Fang, X., Li, Y., and Richardson, G. D., 2010. *The relevance of environmental disclosures for investors and other stakeholder groups: are such disclosures incrementally informative?*, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1687475> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1687475>.
- Cohen, J. R., Holder-Webb, L. L., Nath, L., and Wood, D., 2012. Corporate reporting of nonfinancial leading indicators of economic performance and sustainability. *Accounting Horizons*, 26(1), 65-90.
- Cohen, J., Holder-Webb, L., Nath, L., and Wood, D., 2011. Retail investors' perceptions of the decision-usefulness of economic performance, governance, and corporate social responsibility disclosures. *Behavioral Research in Accounting*, 23(1), 109-129. Available at: <http://www.aaajournals.org/doi/abs/10.2308/bria.2011.23.1.109?code=aaan-site>.
- Coram, P. J., 2010. The effect of investor sophistication on the influence of nonfinancial performance indicators on investors' judgments. *Accounting & Finance*, 50(2), 263-280.
- Coram, P. J., Mock, T. J., and Monroe, G. S., 2011. Financial analysts' evaluation of enhanced disclosure of non-financial performance indicators. *The British Accounting Review*, 43 (2), 87-101.
- Cormier, D., Ledoux, M. J., and Magnan, M., 2011. The informational contribution of social and environmental disclosures for investors. *Management Decision*, 49(8), 1276-1304. Available at: <https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/00251741111163124>.
- Daquila, J., 2012. integrated sustainability into reporting process and elsewhere: obstacles and best practices for CPA. *The CPA Journal*, 16-24.
- Darmadi, S., and Gunawan, G., 2012. Corporate social responsibility disclosure and market Reaction: An Indonesian study. *Retrieved from SSRN*: <https://ssrn.com/abstract=2166799> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2166799>.
- De Bono, T., 2004. Integrating sustainability practices into power generation operations. *Greener Management International*, 14 (46), 73-86.
- Dilling, P. F., 2010. Sustainability reporting in a global context: What are the characteristics of corporations that provide high quality sustainability reports-An empirical ana-

lysis. *The International Business & Economics Research Journal*, 9 (1), 19-30.

- Dima, B., Cuzman, I., Dima, S., and Șărămăt, O., 2013. Effects of Financial and non-Financial information disclosure on prices' mechanisms for emergent markets: The Case of Bucharest Stock Exchange. *Journal of Accounting and Management Information Systems*, 12(1), March, 76-100.
- Dragu, I. M., and Tiron-Tudor, A., 2013. GRI compliance and prerequisites of integrated reporting for Asian-Pacific companies. *Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica*, 15(2), 432-442.
- Ebner, D., & Baumgartner, R. J., 2006. The relationship between sustainable development and corporate social responsibility. *Corporate Responsibility Research Conference 2006, 4th-5th September, Dublin*, Available at: <http://www.crrconference.org>.
- Eccles, R. and Saltzman, D., 2011. Achieving sustainability through integrated reporting. *Stanford Social Innovation Review*, 9 (3), 1-17.
- Eccles, R. G., Krzus, M. P., and Watson, L. A., 2012. *integrated reporting requires integrated assurance in effective auditing for corporates: key developments in practice and procedures*. Edited by Joe Oringel, 161-178. London: Bloomsbury Information Ltd, Available at: [at:https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item](https://www.hbs.edu/faculty/Pages/item).
- Eccles, R. G., Serafeim, G., and Krzus, M. P., 2011. *Market interest in nonfinancial information*. *Journal of Applied Corporate Finance*, 23 (4), 113-127.
- Elrod, G. B., 2009, *Is there predictive value in the words managers use? A key word analysis of the annual report's management discussion And Analysis*. Published Doctor Thesis. Universty of Texas. UMI 3409572.
- Ernst and Young. 2009. *Non-financial reporting*. Retrieved from <http://www.ey.com>.
- Frankel, R., Mayew, W. J., and Sun, Y., 2010. Do pennies matter? Investor relations consequences of small negative earnings surprises. *Review of Accounting Studies*, 15 (1), 220-242.
- Gasperini, A., Doni, F., and Pavone, P., 2012. The integrated report in the south african mining companies listed on the Johannesburg stock exchange (jse): analysis of non-financial information and impacts on external disclosure. *In EIASM 8th Interdisciplinary workshop on Intangibles, Intellectual Capital & extra financial information*, EIASM, 1-38.
- Ghosh, D., and Wu, A., 2012. The effect of positive and negative financial and nonfinancial performance measures on analysts' recommendations. *Behavioral Research in Accounting*, 24 (2), 47-64.
- Guidance Note on Principles. 2006. *Guidance note on the principles of materiality, completeness*

responsiveness as they relate to the AA1000 assurance standard. London N1 7RQ, UK: Available at: www.accountability.org.uk.

- Guidry, R. P., and Patten, D. M., 2010. Market reactions to the first-time issuance of corporate sustainability reports: Evidence that quality matters. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 1 (1), 33-50.

- Gurvitsh, N., and Sidorova, I., 2012. Survey of sustainability reporting integrated into annual reports of Estonian Companies for the years 2007-2010: based on companies listed on Tallinn Stock Exchange as of October 2011. *Procedia Economics and Finance*, 2, 26-34. Available {online} at: www.sciencedirect.com.

- Hassan, O. A., and Marston, C., 2010. *Disclosure measurement in the empirical accounting literature - A review article. economics and financial working paper series*, Brunel University. Work Paper. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1640598> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1640598>. pp. 10 -18.

- Hassan, O. A., Romilly, P., Giorgioni, G., and Power, D., 2009. The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt. *The International Journal of Accounting*, 44(1), 79-102.

- Healy, P. M., & Palepu, K. G., 2001. Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital

markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of accounting and economics*, 31 (1-3), 405-440.

- Hindley, A. T., and Buys, P. W., 2012. Integrated reporting compliance with the Global Reporting Initiative framework: An analysis of the South African mining industry. *International Business & Economics Research Journal* 11 (11), 1249 - 1260.

- Ho, P. L., and Taylor, G., 2013. Corporate governance and different types of voluntary disclosure: Evidence from Malaysian listed firms. *Pacific Accounting Review*, 25 (1), 4-29 .

- Hussainey, K., and Walker, M., 2009. The effects of voluntary disclosure and dividend propensity on prices leading earnings. *Accounting and Business Research*, 39 (1).37-55, Available at: <http://doi.org/10.1080/00014788.2009.9663348>.

- Hutapea, S. L. C., 2014. *The effect of corporate Social responsibility disclosure to earnings forecast accuracy*. Doctoral dissertation, UAJY.

- Ioannou, I. and Serafeim, G., 2015. The Impact of corporate Social Responsibility on Investment Recommendation. *Strategic Management Journal*, 36, No.(7), 1053 - 1081.

- Ioannou, I., and Serafeim, G., 2014. The impact of corporate social responsibility on investment recommendations: Analysts' perce-

- ptions and shifting institutional logics. *Strategic Management Journal*, 36 (7), 1053 –1081.
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/smj.2268>.
- Irani, A. J., 2004. The effect of regulation fair disclosure on the relevance of conference calls to financial analysts. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 22 (1), 15-28.
 - Izma, N., 2014. Integrated reporting- The next wave. *Accountants Today*, 8-10. Available at: https://www.mia.org.my/v2/downloads/resources/at/2014/0304/accountants_today_MarApr2014.pdf.
 - Khan, H. U. Z., 2010. The effect of corporate governance elements on corporate social responsibility (CSR) reporting: Empirical evidence from private commercial banks of Bangladesh. *International Journal of Law and Management*, 52(2), 82-109. available at: <https://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/17542431011029406>.
 - Kieso, D. E., Weygandt, J. J., and Warfield, T. D., 2007. *Intermediate accounting: IFRS edition* (2). John Wiley & Sons.
 - Kimbrough, M. D., 2005. The effect of conference calls on analyst and market underreaction to earnings announcements. *The Accounting Review*, 80 (1), 189-219.
 - Kristiana, E., 2012. *The effect of corporate social responsibility to stock return on Indonesian listed companies (Empirical study of the Manufacturing Companies listed on Indonesia Stock Exchange During the Period 2008-2009)*. Doctoral dissertation, UAJY.
 - Lamberton, G., 2000. Accounting for sustainable development-A case study of City farm. *Critical Perspectives on Accounting*, 11(5), 583-605.
 - Luft, J., 2009. Nonfinancial information and accounting: A reconsideration of benefits and challenges. *Accounting Horizons*, 23 (3), 307-325.
 - Lungu, C. I., Caraiiani, C., Dascalu, C., and GUSE, R. G., 2001. Exploratory study on social and environmental reporting of European companies in crises period. *Accounting and Management Information Systems*, 10 (4), 459-478.
 - Malgharni, A.M., Yousoff, W.F., and Arumugam, V.C., 2013. The effects of disclosure of non-financial performance indicators on stock price estimate in Iran. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7 (4), 563-574.
 - Massie, R. K., 2010. Accounting and accountability: Integrated reporting and the purpose of the firm. *The landscape of integrated reporting*. Reflections and next steps 2-8 .available at: www.hbs.edu.
 - Maturbongs, D. P., and Budiharta, P., 2015. *The impact of corporate social responsibility disclosure to market reaction with profitability as moderating variable*. Doctoral dissertation, UNIVERSITAS ATMA JAYA YOGYAKARTA.
 - Mayew, W. J., 2008. Evidence of

management discrimination among analysts during earnings conference calls. *Journal of Accounting Research*, 46 (3), 627-659.

- Mayew, W. J., Sharp, N. Y., and Venkatachalam, M., 2013. Using earnings conference calls to identify analysts with superior private information. *Review of Accounting Studies*, 18 (2), 386-413.

- McLaughlin, K., 2009. Green Is good for the bottom line: green Initiatives at several institutions are attracting business, saving money, and focusing attention on environmental risk in lending decisions. *The RMA Journal*, available at: <https://www.highbeam.com/doc/1G1-215246714.html>.

- Nagar, V., Nanda, D., and Wysocki, P., 2003. Discretionary disclosure and stock-based incentives. *Journal of Accounting and Economics*, 34 (1-3), 283-309.

- Nichols, D. C., and Wieland, M. M., 2009. *Do firms' nonfinancial disclosures enhance the value of analyst services?* Retrieved from Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1463005> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1463005>.

- Orens, R., and Lybaert, N., 2010. Determinants of sell-side financial analysts' use of non-financial information. *Accounting and Business Research*, 40(1), 39-53.

- Orens, R., and Lybaert, N., 2013. Disclosure of non-financial information: relevant to financial analysts.

Review of Business and Economic Literature, 58 (4), 375-406.

- Orens, R., and Lybaert, N., 2007. Does the financial analysts' usage of non-financial information influence the analysts' forecast accuracy? Some evidence from the Belgian sell-side financial analyst. *The International Journal of Accounting, Elsevier*, 42 (3), 237-271.

- Qin, T., 2014. *Voluntary disclosure of listed chinese companies~2008-2012: An empirical study*. Doctoral dissertation, University of Waikato.

- Razafindrambinina, D., and Sabran, A., 2014. The impact of strategic corporate social responsibility on operating performance: An investigation using data envelopment analysis in Indonesia. *Journal of Business Studies Quarterly*, 6(1), 68.

- Robb, S. W., and Zarzeski, L. E. S. T., 2010. Nonfinancial disclosures across Anglo-American countries. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10 (1), 71-83.

- Sheridan, B., 2011. *The future direction - integrated reporting?.. deloitte*. <http://www.financedublin.com/sponsors/article.php?i=269>

- Simpson, A., 2010. Analysts' use of nonfinancial information disclosures. *Contemporary Accounting Research*, 27 (1), 249-288.

- Skouloudis, A., Evangelinos, K., and Kourmousis, F., 2010. Asse-

ssing non-financial reports according to the global reporting initiative guidelines: evidence from Greece. *Journal of Cleaner Production*, 18 (5), 426-438.

- Solomon, A., and Lewis, L., 2002. Incentives and disincentives for corporate environmental disclosure. *Business Strategy and the Environment*, 11 (3), 154-169. available at:

<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/bse.328>.

- Srinivasan, P., and Marques, A. C30 .January . 2017. Narrative analysis of annual reports: A study of communication efficiency. *IIM Bangalore Research Paper* No. 486, Retrieved from, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2611890>.

- Tamba, S. Y., 2015. *The influence of the level of corporate social responsibility disclosures to earnings quality*. Doctoral dissertation, UAJY.

- Upton, W. S., 2001. Business and financial reporting: Challenges from the new economy. In *Financial Accounting Series (FASB)*. Special report (219-A), [Online], Available: Http://www.fasb.org/articles&reports/new_economy.shtml [18 .

- Velazquez, M.D., Callen, Y.F., Fernandez, B. C., and Uribe, M. A., 2013. Impact of disclosure of financial information in Latin American. *Global Conference on Business and Finance Proceedings*. 8 (1), 772-781.

<http://www.theibfr.com/ARCHIVE/>

SSN-1941-9589-V8-N1-2013.pdf.

- Von Alberti-Alhtaybat, L., Hutaybat, K., and Al-Htaybat, K., 2012. Mapping corporate disclosure theories. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10 (1), 73-94.

- Vormedal, I., and Ruud, A., 2009. Sustainability reporting in Norway— an assessment of performance in the context of legal demands and socio-political drivers. *Business Strategy and the Environment*, 18 (4), 207-222.

- Wang, Lei and Tuttle, B., 2014. *The moderating effects of corporate social responsibility information on investors' disclosure credibility judgments and pricing decision*. Retrieved from www.ssrn.com.

- Wheelan, H., and Investor, R., 2008. *Integrating ESG into mainstream portfolios*. *Responsible Investor*, 1 (1). available at: www.responsible-investor.com.

- Yusoff, H., and Lehman, G., 2005. *International differences on corporate environmental disclosure practices: a comparison between Malaysia and Australia*. Doctoral dissertation, University of South Australia.

أثر القيادة الجديرة بالثقة على الانطمار الوظيفي:
دراسة حالة شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

**The Effect of Trustworthy Leadership on Job Embeddedness:
A Case Study (Sirte Company for the Production and
Processing of Oil and Gas in the City of Brega).**

د. هند خليفة الصويعي، أستاذ مشارك، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Hend Khalefa Elswae, Associated Prof, Management Dept, Faculty of
Economics, University of Benghazi, hend.elswae@uob.edu.ly.

د. سهام إبراهيم عبدالسيد، محاضر، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Dr. Siham Ebrahim Abdulsayid, Lecturer, Management Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, siham.abdulsayid@uob.edu.ly.

تاريخ الاستلام: 2021/11/29

تاريخ قبول النشر: 2022/03/09

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسة أبعاد القيادة الجديرة بالثقة من وجهة نظر الموظفين في إدارة الموارد البشرية بشركة سرت، وكذلك معرفة مستوى الانطمار الوظيفي لدى الموظفين، كما استهدفت الدراسة أيضاً معرفة أثر القيادة الجديرة بالثقة على الانطمار الوظيفي لدى الموظفين في إدارة الموارد البشرية بشركة سرت. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة اعتماداً على بعض الدراسات السابقة، تضمنت (32) فقرة لجمع البيانات الأولية بالتطبيق على عينة عشوائية بسيطة من الموظفين مكونة من (155) مفردة. وفي ضوء ذلك تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن المستوى العام للقيادة الجديرة بالثقة كان مرتفعاً، وكشفت الدراسة أن المستوى العام للانطمار الوظيفي قد جاء أيضاً مرتفعاً، كما أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للقيادة الجديرة بالثقة مجتمعة على الانطمار الوظيفي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعد المنظور الأخلاقي على الانطمار الوظيفي، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للأبعاد (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، الوعي الذاتي). وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تُسهم في تعزيز ممارسة القيادة الجديرة بالثقة، وترفع من مستوى الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

الكلمات المفتاحية: القيادة الجديرة بالثقة، الانطمار الوظيفي، شركة سرت لإنتاج وتصنيع الغاز والنفط.

1. مقدمة:

أنها نمط يجمع الأشكال الإيجابية في المنظمة، ويشكل ويطور القدرات النفسية الإيجابية بما يتضمنه من وعي الفرد بذاته وشفافية العلاقات والتفاعلات مع العاملين (المبييضين والطراونة، 2011) (الكرداوي، 2013)، (Walumbwa et al., 2008).

ومن هذا المنطلق رأت الباحثتان توجيه النظر نحو دراسة هذا النوع من أساليب القيادة ومعرفة الأثر الذي تحدثه في تحقيق مستويات مرتفعة من الانطمار الوظيفي .

2. الدراسات السابقة:

- دراسة (ابوسيف، 2021)، التي استهدفت التعرف على تأثير أبعاد الانطمار الوظيفي (الروابط التنظيمية، والملاءمة التنظيمية، والتضحية التنظيمية، والروابط المجتمعية، والملاءمة المجتمعية، والتضحية المجتمعية) على نية ترك العمل، وقد أجريت الدراسة على عينة من العاملين في شركات تقديم خدمات الهاتف المحمول (أورانج، وفودافون، واتصالات) بجمهورية مصر العربية وقوامها (375) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كشفت عن وجود تأثير معنوي عكسي لأبعاد الانطمار الوظيفي (الروابط التنظيمية، والملاءمة التنظيمية، والتضحية التنظيمية) على نية ترك العمل، وكذلك عدم وجود تأثير معنوي لكل من (الروابط المجتمعية، والملاءمة المجتمعية، والتضحية المجتمعية) على نية ترك العمل.

تلعب الموارد البشرية دورا مهما في تحقيق أهداف المنظمة وتدعم نموها واستمراريتها، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتطويرها وتنميتها، ونتيجة للتطورات التي طرأت في البيئة الخارجية والتي تركت انعكاسات إيجابية وسلبية على إدارة الموارد البشرية، حيث واجهت منظمات الأعمال تحديات عدة، مثل ظاهرة العولمة وظروف المنافسة العالمية والتطورات التكنولوجية، كل ذلك أدى إلى ظهور اتجاهات جديدة في حقل إدارة الموارد البشرية من خلال سعيها للاهتمام برأس مالها البشري والنفسية، مما يحقق الاستفادة الكاملة من مواردها البشرية، ومن ضمن تلك الاتجاهات " الانطمار الوظيفي" والذي يعكس توافق الفرد مع المنظمة وبناء علاقات طيبة مع زملائه وتكوين فرق عمل متفاعلة معهم، إضافة إلى التضحية بالمنافع التنظيمية التي يمكن أن يتحصل عليها نتيجة بقائه في المنظمة.

ويلعب الانطمار دورا أساسيا في الاستفادة من المساهمات الخاصة بالاستثمار في رأس المال البشري، مما يخلق نوعا من الصحة النفسية للموظفين ويخفض من مشاعرهم السلبية تجاه العمل، ولعل دعم الإدارة العليا يلعب دورا كبيرا في تحقيق مستويات عالية من الانطمار الوظيفي.

لقد ظهرت القيادة الجديرة بالثقة كتوجه أمثل لحل أزمة القيادة في المؤسسات في ظل الألفية الجديدة، وما يرافقها من متغيرات متسارعة، وخاصة

ذات دلالة معنوية بين القيادة الجديرة بالثقة والعوامل البيئية بالمؤسسة محل الدراسة.

- دراسة (Ayuningtyas & others, 2020)، التي استهدفت دراسة تأثير الانطمار الوظيفي والرضا الوظيفي على دوران العمل من خلال الثقة التنظيمية كمتغير وسيط، بالتطبيق على عينة من 30 شخصاً. وأظهرت النتائج أن الانطمار الوظيفي كان له تأثير كبير ومباشر في تقليل نية الدوران دون تدخل الثقة التنظيمية، بحيث لا تكون هناك حاجة لدور الوساطة للثقة التنظيمية على تأثير دمج الوظيفة على نية دوران العمل، بينما تبين أن الرضا الوظيفي له تأثير كبير على معدل الدوران من خلال الثقة التنظيمية.

- دراسة (العولقي، 2019)، التي قامت بتحليل طبيعة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين القيادة الجديرة بالثقة وتنمية سلوك العمل الإبداعي، في المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية من خلال رأس المال النفسي، كمتغير وسيط على عينة قوامها 285 موظفاً، وتم استخدام قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية، وبينت نتائج الدراسة وجود قصور في مستوى ممارسة الرؤساء في المؤسسة لأبعاد القيادة الجديرة بالثقة وفق اتجاهات المرؤوسين، كما أن مستوى رأس المال النفسي للعاملين وسلوكهم الإبداعي قد جاء متوسطاً، كما بيّنت النتائج أيضاً وجود علاقة معنوية بين ممارسة القيادة الجديرة بالثقة وتنمية سلوك العمل الإبداعي في المؤسسة محل الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة منح العاملين مزيداً من الحرية والاستقلالية في العمل، والعمل على تعزيز ثقافة المشاركة، وتفعيل فرق العمل، والاهتمام بتطوير المسار الوظيفي للعاملين.

- دراسة (Başaran & Kırıl, 2020)، التي سعت إلى دراسة العلاقة بين السلوكيات القيادية الأصلية والمشاركة في العمل من وجهة نظر مدرء ومعلمي المدراس الثانوية بتركيا بالتطبيق على 300 عنصر، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تصورات المعلمين للقيادة الحقيقية لمديري المدارس كانت عالية نسبياً ونال بُعد التشغيل المتوازن أعلى مستوى، كما كانت المشاركة في العمل عالية نسبياً. وكذلك وجود علاقات إيجابية بين القيادة الأصلية والمشاركة في العمل، وبناءً على هذه النتائج تم طرح العديد من التوصيات مثل حماية وزيادة السلوكيات القيادية الأصلية لمديري المدارس وزيادة مستويات المشاركة في العمل للمعلمين.

- دراسة (الخالدي، 2020)، التي حاولت التعرف على طبيعة العلاقة بين القيادة الجديرة بالثقة والخبرة الإدارية والفنية، مع تحديد تأثير القيادة الجديرة بالثقة على العوامل التنظيمية، وتم اختيار عينة قدرت (272) مفردة، باستخدام قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القيادة الجديرة بالثقة والخبرة الإدارية والفنية، كما توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القيادة والعوامل التنظيمية، ووجود علاقة ارتباط

- دراسة (Hardwick, 2016)، التي تبنت فحص العلاقة بين القيادة الجديرة بالثقة وسلوك المواطنة التنظيمية، ودراسة أثر الاتصال كمتغير وسيط في العلاقة بين المتغيرين، بالتطبيق على (168) موظفاً من قطاعات إنتاجية وخدمية، وكشفت النتائج عن وجود علاقة طردية إيجابية قوية بين القيادة الأصلية وسلوك المواطنة التنظيمية، ووجود أثر لمتغير الاتصال بين المتغيرين المستقل والتابع .

- دراسة (Rune and Nekane, La-ida, 2016)، التي قامت بفحص العلاقة بين القيادة الجديرة بالثقة والثقة في القائد والمشاعر خلال التغيير، من خلال استطلاع آراء عينة قدرها (102) من مدراء للموارد البشرية في أسبانيا، وأظهرت النتائج أن القيادة الأصلية ترتبط بعلاقة قوية إيجابية مع ثقة العاملين بالقائد، والمشاعر الإيجابية لديهم، وأن الثقة بالقائد كمتغير وسيط يؤثر في العلاقة بين القيادة الأصلية والمشاعر السلبية للعاملين.

- دراسة (Erkutlu and Chafra, 2016)، التي بحثت من ناحيتها العلاقة بين القيادة الحقيقية (الجديرة بالثقة) والانطمار الوظيفي التنظيمي، من خلال الأدوار الوسيطة للملكية النفسية والتوافق الذاتي على تلك العلاقة في التعليم العالي بتركيا، شملت عينة الدراسة (1193) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وكشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية وإيجابية بين القيادة الجديرة بالثقة والانطمار الوظيفي التنظيمي من خلال الأدوار الوسيطة للملكية النفسية والتوافق الذاتي في تلك العلاقة.

- دراسة (Zubair, 2017)، التي حاولت من جانبها استكشاف العلاقة بين القيادة الحقيقية المتصورة (الجديرة بالثقة) ورأس المال النفسي وسلوك العمل الإبداعي بين موظفي البنوك، وتحديد الدور الوسيط لرأس المال النفسي في العلاقة بين القيادة الحقيقية المتصورة وسلوك العمل الإبداعي. بالتطبيق على عينة ملائمة (600) من الموظفين من أقسام التسويق في البنوك، وأظهر الانحدار التدريجي أن رأس المال النفسي والقيادة الجديرة بالثقة المتصورة كانت ذات أثر قوى على سلوك العمل الإبداعي، بينما أشار تحليل الوساطة إلى أن رأس المال النفسي هو الوسيط في العلاقة بين القيادة الحقيقية المتصورة (الجديرة بالثقة) وسلوك العمل الإبداعي.

- دراسة (الحجار، 2017)، التي استهدفت التعرف على مفاهيم وخصائص القيادة الأصلية (الجديرة بالثقة)، والكشف عن درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة للقيادة الأصلية وعلاقتها ببعض المتغيرات، واستخدم المنهج الوصفي، وتم استخدام قائمة استقصاء لجمع البيانات الأولية، وتم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية من (90) مديراً ومديرة، (474) معلماً ومعلمة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة المديرين للقيادة الأصلية كانت متوسطة، وكذلك وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المعلمين و المديرين للقيادة الأصلية ولصالح المديرين، في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المديرين للقيادة الأصلية لديهم تعزى لمتغيرات النوع، وسنوات الخدمة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال العرض السابق أن بعض الدراسات السابقة تناولت متغير الدراسة المستقل وتأثيره على بعض المتغيرات الأخرى، فنجد أن دراسة كل من (Zubair) ، (Başaran and Kiral) ، (Hardwick) ، دراسة (Rune and N-ekane, Laida) ، دراسة (Azanza et al.) ، (دراسة العولقي)، و(دراسة الخالدي) تناولت تأثير القيادة الجديرة بالثقة على عدة متغيرات تنظيمية، مثل نية ترك العمل وسلوكيات المواطنة التنظيمية وسلوك العمل الإبداعي والسلوكيات الإيجابية اتجاه العمل والحد من الانهيار الوظيفي وأثبتت نتائج هذه الدراسات وجود علاقة وتأثير للقيادة الجديرة بالثقة على هذه المتغيرات. أما دراسة كل من (الكرداوي، 2013)، (Ayuningtyas) ، (et al., 2020) و(ابوسيف، 2021)، فقد تناولت علاقة الانطمار الوظيفي والشعور بالاحتقان التنظيمي ونية ترك العمل والرضا الوظيفي، بينما تناولت دراسة (Erkutlu and Chafra) علاقة القيادة الحقيقية (الجديرة بالثقة) والانطمار الوظيفي التنظيمي من خلال الأدوار الوسيطة للملكية النفسية والتوافق الذاتي على تلك العلاقة، كما تناولت دراسة الكرداوي أيضا أثر الانطمار الوظيفي في العلاقة بين رأس المال النفسي والاحتقان الوظيفي.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديدها لأبعاد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وكذلك في مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع

- دراسة (Azanza et al., 2015)، التي استهدفت أيضا فحص العلاقة بين تصور الموظفين للقيادة الجديرة بالثقة ونية دورانهم للعمل، بالتطبيق على عينة قوامها 623 موظفًا من إسبانيا، وأظهرت النتائج أن القيادة الجديرة بالثقة لها تأثير سلبي على نية دوران الموظفين وتأثيرات إيجابية على المشاركة في العمل، ومن الآثار التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة، هو أن القادة الحقيقيين يمكنهم التأثير على نوايا دوران الموظفين من خلال تعزيز مشاركتهم بشكل إيجابي.

- دراسة (الكرداوي، 2013)، التي حاولت قياس الدور الوسيط الذي يلعبه الانطمار الوظيفي في العلاقة التي تربط مستوى رأس المال النفسي للعاملين بمستوى شعورهم بالاحتقان التنظيمي، وذلك من خلال عينة قوامها (384) مفردة من العاملين بالقطاع الحكومي في محافظة الدقهلية، وأظهرت النتائج أن مستوى الانطمار الوظيفي للعاملين يلعب دور الوساطة الجزئية التداخلية في علاقة رأس المال النفسي بمستوى شعور العاملين بالاحتقان التنظيمي، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة تأثير إيجابية لرأس المال النفسي للعاملين على مستوي الانطمار الوظيفي لهم، وكذلك وجود علاقة تأثير سلبية مباشرة بين الانطمار الوظيفي للعاملين ومستوي شعورهم بالاحتقان التنظيمي.

المرغوبة، وتقليل السلوكيات غير المرغوبة، وهو " القيادة الجديرة بالثقة"، حيث أشارت نتائج بعض الدراسات إلى الآثار الإيجابية للقيادة الجديرة بالثقة (الأصيلة) على العديد من العوامل التنظيمية.

ومع ذلك يُلاحظ قصور في الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية، فيما يتعلق بنمط القيادة الجديرة بالثقة ومفهوم الانطمار الوظيفي، ومن ثم يمكن القول بأن هنالك فجوة في الإنتاج الفكري تتمثل في عدم وجود دراسات سابقة تتعلق بدراسة الأثر المباشر بين ممارسة القيادة الجديرة بالثقة والانطمار الوظيفي، مما دفع الباحثين لإجراء هذه الدراسة للكشف عن هذا الأثر.

وتأسيسا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر القيادة الجديرة بالثقة على الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي للدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مستوى ممارسة القيادة الجديرة بالثقة وأبعادها (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، الوعي الذاتي، المنظور الأخلاقي) بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة؟

2. ما مستوى الانطمار الوظيفي وأبعاده (التوافق مع المنظمة، العلاقات مع

نتائج تلك الدراسات، بينما تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها في تناولها العلاقة المباشرة بين القيادة الجديرة بالثقة والانطمار الوظيفي، وأنها تعد الدراسة الأولى من نوعها علي- حد علم الباحثين- في البيئة الليبية وهو الأمر الذي لم يتم تناوله في أي من الدراسات السابقة.

3. مشكلة الدراسة:

لعل التوجهات الحديثة في الإدارة تنصب نحو الاهتمام بالموارد البشرية كونها تعد إحدى اللبانات الأساسية في سبيل تحقيق التطوير والتغيير المنشود في تلك المؤسسات التي يعملون بها، فلا يمكن تحقيق أي نجاح بمعزل عنها، وذلك يأتي من اقتناع أساسي مفاده أن العنصر البشري له قدرات وطاقات ذهنية تفوق كثيرا ما يتم استغلاله فعليا في بيئة العمل، وأن الاستفادة القصوى من هذه الطاقات تساعد المنظمات على تحقيق إنجازات ونجاحات فريدة وتجعلها متميزة عن مثيلاتها، مما يتطلب نمطاً قيادياً متميزاً قائم على الثقة والأخلاق والشفافية في العلاقات، واتخاذ القرارات المتوازنة وخلق الظروف التي تعزز الثقة بينهم وبين مرؤوسيه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى مستويات أعلى من الاندماج الوظيفي وارتباطهم أكثر بمنظمتهم.

ومن خلال مراجعة الباحثين للأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي أجريت في مجال القيادة بالبيئة العربية والأجنبية تبين وجود نمط قيادي حديث مشهود له بالفاعلية من خلال تأثيره الإيجابي على سلوكيات العاملين

الاستفادة من الاتجاهات الإدارية والنفسية الحديثة، التي تؤثر على السلوكيات التنظيمية الإيجابية المرغوبة داخل بيئة العمل.

2. تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوعا آخر من المواضيع الحديثة في مجال الدراسات السلوكية، وهو موضوع الانطمار الوظيفي، والذي يُعد من المواضيع التي لها انعكاساتها في الحد من السلوكيات السلبية داخل بيئة العمل.

3. تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في البيئة الليبية - على حد علم الباحثين -، والتي تحاول التعرف على أثر القيادة الجديرة بالثقة على الانطمار الوظيفي لدى الموظفين في إدارة الموارد البشرية في الشركة محل الدراسة، وبالتالي قد تُسهم في إثراء المعرفة العلمية وتفتح آفاقا مستقبلية للبحث أمام الباحثين.

4. قد تفيد الإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية بالشركة محل الدراسة بما تتكشف عنه من نتائج حول زيادة الاهتمام بالقيادة الجديرة بالثقة والاهتمام بالمنظور الأخلاقي الذي يعزز مستواها، والذي بدوره يقلل من السلوكيات والاتجاهات السلبية تجاه العمل ويقلل من نية ترك العمل ويزيد من ارتباط العاملين بمنظمتهم ومجتمعاتهم من خلال الروابط التنظيمية والمجتمعية مما يعزز من مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين .

المنظمة ، التضحية بالمنافع التنظيمية) بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة؟

3. هل هناك أثر لممارسة القيادة الجديرة بالثقة وأبعادها (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، الوعي الذاتي، المنظور الأخلاقي) على الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة؟

4. أهداف الدراسة:

1. الوقوف على مستوى ممارسة القيادة الجديرة بالثقة بشركة سرت لإنتاج وتصنيع الغاز والنفط بمدينة البريقة.
2. تبيان مستوى الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.
3. التعرف على أثر القيادة الجديرة بالثقة وأبعادها (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، الوعي الذاتي، المنظور الأخلاقي على الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

5. أهمية الدراسة:

1. تُعد الدراسة الحالية امتدادا للدراسات التي تناولت مواضيع ونظريات القيادة الإيجابية ومنها القيادة الجديرة بالثقة، باعتبارها نمطا يركز على الاستثمار في رأس المال النفسي الإيجابي، والمناخ التنظيمي الإيجابي، وعلى وعي القائد وتمسكه بالمعايير الأخلاقية والأمانة والنزاهة، ومن ثم تعد فرصة من أجل

6. فرضية الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الجديرة بالثقة بدلالة أبعادها (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، الوعي الذاتي، المنظور الأخلاقي) على الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

7. حدود الدراسة:

● **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة الحالية موضوعين رئيسيين من موضوعات الإدارة الحديثة، هما موضوع القيادة الجديرة بالثقة وموضوع الانطمار الوظيفي.

● **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من مارس 2021 إلى أغسطس من نفس العام.

● **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة في شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

● **الحدود البشرية:** استهدفت الدراسة الموظفين بإدارة الموارد البشرية في شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة.

8. الاطار النظري:

■ القيادة الجديرة بالثقة:

Trustworthy Leadership

تُعد القيادة الجديرة بالثقة امتداداً لنظريات القيادة الإيجابية مثل القيادة الأخلاقية والقيادة الخادمة، ولقد تناول الأدب الإداري ذو الصلة الأنماط القيادية المختلفة، وأشار إلى أن كل نمط قيادي يتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنماط. وتعتبر القيادة الجديرة بالثقة من أهم الأنماط باعتبارها الحل الأمثل لأزمة القيادة المعاصرة، حيث يعتمد هذا النمط على قيم النزاهة والشفافية، بالإضافة إلى الوعي بالبيئة التي يتم العمل بها، واحترام قيم ومشاعر واتجاهات الآخرين (رضوان، 2018).

ويعرف نجم (2016) القيادة الجديرة بالثقة بأنها " أسلوب قيادي يستند فيه القائد على القيم والمبادئ التي يؤمن بها، لخلق مناخ عمل إيجابي داخل المنظمة وكسب ثقة رؤوسيه في إطار من الشفافية والوعي الذاتي والحكم المتوازن والمنظور الأخلاقي"، كما يُشار إلى القيادة الجديرة بالثقة على أنها " تطوير القادة لأنفسهم ذاتياً بدلاً من تطوير مهارتهم القيادية فقط، ويتم التطوير الذاتي للقادة من خلال الوعي الذاتي وليس من خلال البرامج التدريبية" (Boas and Galit, 2005:398). كذلك يرى Gardner القيادة الجديرة بالثقة على أنها " تلك العملية التي تعتمد على القدرات النفسية والإيجابية والعوامل التنظيمية الإيجابية للقادة، وتؤدي إلى زيادة الوعي الذاتي والسلوكيات والتنمية

3. **المنظور الأخلاقي:** ويشير إلى قيم وقناعات يتمسك بها القائد في قراراته وعلاقاته وتصرفاته، بحيث يعتمد في ممارساته على معايير وقيم أخلاقية نابعة من داخله باقتناع في كافة إجراءات العمل، دون الاهتمام بالضغوط التي قد يتعرض لها (دسوقي، 2021).

4. **الوعي الذاتي:** يتمثل في المدى الذي يدرك فيه القادة نقاط قوتهم و دوافعهم، وتقبل قيمه الأساسية، وعواطفه ومشاعره، وهوياته، إضافة إلى مدى إدراك القادة لآراء الآخرين حول قيادتهم، ومن ثم الوعي الذاتي ينطوي على مرجعيات داخلية وخارجية (المنسي، 2019).

وقد أضاف أيضا (Rego et al., 2013) أن الوعي الذاتي يعكس رؤية واضحة للقائد تتيح له القدرة على التأثير في الآخرين، والاستعداد لتحمل المخاطر وكذلك القدرة على تقديم وتطبيق أفكار ومقترحات جديدة في العمل.

■ **الانطمار الوظيفي:**

Job Embeddedness

يمثل الانطمار الوظيفي أحد التوجهات الفكرية الحديثة التي تساهم في المحافظة على بقاء العاملين واستمرارهم في وظائفهم الحالية من خلال روابطهم التنظيمية والمجتمعية، ولقد استُخدم مصطلح (الانطمار الوظيفي) في الأدبيات والدراسات العربية بعدة مصطلحات مثل، التضمين الوظيفي، الإنغراز الوظيفي (حجازي، 2019) (ابوليفة، 2021). واعتمدت الدراسة الحالية على مصطلح

الذاتية الإيجابية " (Gardner et al., 2011: 121).

مما سبق يتضح أن القيادة الجديرة بالثقة هي إحدى أنماط السلوك القيادي المستمد من القيم والمعتقدات التي يؤمن بها القائد، وتعتمد على خلق المناخ الأخلاقي الإيجابي والمعزز لها، وذلك من خلال تعزيز الوعي الذاتي، وتبني القيم الأخلاقية للقادة، وتوفير المعلومات بشكل متوازن، وتحقيق الشفافية في العلاقات بين القائد والموظفين.

■ **أبعاد القيادة الجديرة بالثقة:**

اتفق عدد كبير من الباحثين والدارسين على أبعاد أساسية لقياس القيادة الجديرة بالثقة، وقد حددت أربعة أبعاد هي، التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، المنظور الأخلاقي، والوعي الذاتي:

1. **التشغيل المتوازن:** وتتمثل في قيام القائد بمعالجة وتحليل كافة المعلومات والمواقف بموضوعية ودون تحيز لطرف على حساب آخر، من خلال استماعه لوجهات النظر المختلفة قبل اتخاذ أي قرار (النجار، 2000).

2. **شفافية العلاقات:** وتشير إلى التبادل المفتوح من القائد لأفكاره ومعتقداته بينه وبين العاملين، وتقديم الذات الأصيلة للآخرين، وبالتالي تشجع الثقة من خلال الإفصاحات التي تنطوي على المشاركة الحقيقية للمعلومات والتعبير عن أفكار الفرد الحقيقية، ومحاولة تقليل الانفعالات غير الملائمة بينه وبين العاملين (محمود وصاموئيل، 2020).

● **التضحية بالمنافع التنظيمية:** تشير التضحية بالمنافع التنظيمية إلى الخسائر المادية وغير المادية، التي يجب على الموظف تحملها عند مغادرة المنظمة، مثل فقدان زملاء العمل الذين تربطهم به علاقات طيبة وعدم الاستقرار الوظيفي وفقدان فرص الترقى خلال المسار الوظيفي، وغيرها من الامتيازات الأخرى، كما أن سهولة انتقال الفرد من وظيفته الحالية إلى وظيفة أخرى بديلة، تعتمد على مدى توفر فرص وظيفية بديلة وملائمة (أبوسيف، 2021).

● **العلاقة مع المنظمة:** تشير العلاقة مع المنظمة إلى مستوى العلاقة التي تربط الموظف بالآخرين داخل المنظمة، وقد تكون هذه الروابط في إطار رسمي وغير رسمي، وتشكل هذه الروابط أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة نتيجة انعكاس نتائج هذه الروابط على أعمال المنظمة، كما أن الخصائص الديموغرافية للفرد لها دور مؤثر في قدرته على بناء شبكة علاقات جيدة داخل وخارج المنظمة (أبوليفة، 2021).

● **التوافق مع المنظمة:** ويصف هذا التُعد مستوى التوافق والراحة المدركة من قبل العامل مع المنظمة التي يعمل فيها والبيئة والمجتمع الذي يحيط به، ويحدث التوافق الجيد بين الموظف والمنظمة عندما تكون القيم الشخصية للموظف وطموحاته المهنية ومعرفته ومهارته وقابلياته متناسقة ومتوافقة مع ثقافة المنظمة ومع متطلبات وظيفته (العطوي، 2012).

الانضمام الوظيفي الذي يُعرف بأنه "تشكيلة متنوعة من الأفكار التي تؤثر على خيار وقرار العامل للبقاء في الوظيفة، وهذه الأفكار تعمل بشكل الشبكة أو النسيج الذي ينغرز أو يقع فيها العامل، فالشخص المنغرز يمتلك العديد من العلاقات والارتباطات ضمن الحيز الحياتي المدرك له" (Holtom & Inder- rieden, 2006:438)، كما أشار إليه Zhang et al. بأنه "مجموعة متنوعة من المؤثرات النفسية، والاجتماعية، والمالية التي تشجع الفرد على البقاء بمنظمته، وهذه المؤثرات تعمل كشبكة تربط الفرد بمنظمته و بمجتمعه، حيث كلما زادت هذه الروابط زاد انخراط الفرد في عمله بدرجة يصعب معها مغادرة وظيفته" (أبوسيف، 2021: 35).

كما أشار كل من (العابدي وآخرون، 2019: 52) للانضمام الوظيفي على أنه "بُنية مفاهيمية" تتعلق بالاحتفاظ بالعامل، والتي تعكس قراراته للمشاركة بشكل مباشر في القضايا المتعلقة بالوظيفة وخارج الوظيفة، أي انه بُنية مركبة من قوى سياقية حسية تربط الأشخاص بمواقع العمل وبالأشخاص الآخرين وبقضايا العمل الأخرى".

■ أبعاد الانضمام الوظيفي:

أشارت العديد من الدراسات (أبوليفة، 2021، أبوسيف، 2021، Mitchell, & Lee, 2001) إلى وجود ثلاثة أبعاد للانضمام الوظيفي، يمكن توضيحها كما يلي:

9. الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

■ منهج الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المُتبع في هذه الدراسة هو دراسة الحالة ، الذي يُعنى بدراسة حالة فرد أو جماعة أو مؤسسة ما، عن طريق جمع المعلومات والبيانات عن وضعها الحالي ومعرفة العوامل التي أثرت فيها والخبرات الماضية لها، لفهم جذور هذه الحالة، ومن ثم فهم السلوك الحاضر للفرد أو المؤسسة (عبيدات وآخرون، 2020).

■ مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين بإدارة الموارد البشرية في شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز، حيث بلغ حجم المجتمع (260) مفردة⁽¹⁾، واتبعت الباحثتان أسلوب المعينة، باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وكان حجم العينة وفق جدول (مورجان، 1970) (155) مفردة. وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة، وتم استرجاع (101) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي، وتمثل (65.2%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

■ أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة، وتشمل ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: خصص لجمع البيانات الشخصية (النوع، العمر، مدة الخدمة).

القسم الثاني: يحتوي على مقياس القيادة الجديرة بالثقة بالاعتماد على المقياس المستخدم في دراسة (العولقي، 2019) والخالدي، (2020). وتم إجراء بعض التعديلات على المقياس ليناسب أهداف الدراسة ومجال تطبيقها، ويشتمل المقياس على أربعة أبعاد هي، المحور الأول يتضمن عبارات تتعلق بالتنشغيل المتوازن (العبارات 1-3)، ويتضمن المحور الثاني عبارات تتعلق بشفافية العلاقات، (العبارات 4-7)، أما المحور الثالث فيتضمن عبارات تتعلق بالمنظور الأخلاقي (العبارات 8 - 10)، ويتضمن المحور الرابع والأخير عبارات تتعلق بالوعي الذاتي (العبارات 11- 14).

القسم الثالث: يقيس هذا القسم متغير الانطمار الوظيفي وهو مقياس متكون من 18 عبارة بالاعتماد على تقسيم (الكرداوي، 2013).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع العبارات المستخدمة في قياس متغيري الدراسة (القيادة الجديرة بالثقة والانطمار الوظيفي) قد صيغت بصورة إيجابية.

■ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها، تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 19) في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، وتمثل الأساليب

الإحصائية المستخدمة في:

عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمعرفة مدى تركز الإجابات المتعلقة بالمتغيرين المستقل والتابع وأبعادهما ومدى تشتت هذه الإجابات.

1. اختبار التماثل (Skewness) ، لمعرفة هل أن البيانات تتماثل وتقترب للتوزيع الطبيعي أم لا.

4. تحليل الانحدار المتعدد (Regression Multiple Analysis)، لاختبار أثر القيادة الجديرة بالثقة علي الانطمار الوظيفي.

2. معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ، لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقاييس التي اعتمدها الدراسة.

■ ثبات الأداة وصدقها:

3. مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد

جدول رقم (1): نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	معامل الصدق الذاتي
القيادة الجديرة بالثقة	0.909	0.953
الانطمار الوظيفي	0.851	0.922

الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

■ اختبار التوزيع الطبيعي:

في هذا الاختبار تم استخدام معامل الالتواء للكشف عن مدى تماثل البيانات للتوزيع الطبيعي، وتقتضي القاعدة بقبول أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً إذا كانت أقل من (1) صحيح.

يتضح من الجدول رقم (1) أن قيم معاملات (Cronbach - Alpha) للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة ومعاملات الصدق الذاتي عالية، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول (0.75) وهو الحد المقبول لثبات أي مقياس في العلوم الإدارية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة

جدول رقم (2): اختبار معامل الالتواء للتوزيع الطبيعي

المقاييس	معامل الالتواء
القيادة الجديرة بالثقة	-0.468
الانطمار الوظيفي	-0.5454

■ مقياس التحليل:

الحسابي المرجح (من 1.80 - أقل من 2.60) ضعيف، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 2.60 - أقل من 3.40) متوسط، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 3.40 - أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 4.20 - 5) مرتفع جداً (عبدالفتاح، 2008).

اعتمدت مقاييس الدراسة على مقياس (Likert Scale) الخماسي لإعطاء الدرجات لكل إجابة في المقياس، موافق تماماً (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق تماماً (1)، ولتحديد مستوى كل متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 1- أقل من 1.80) ضعيف جداً، والمتغير الذي متوسطه

جدول رقم (3): المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة

المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.8	من 1.8 إلى 2.6	من 2.6 إلى 3.4	من 3.4 إلى 4.2	من 4.2 إلى 5
التقدير	ضعيف جداً	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

■ تحليل بيانات الدراسة:

1. خصائص مفردات عينة الدراسة:

كما يتبين أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم مدة خدمة أقل من 5 سنوات، بلغت (16.8) وأن ما نسبته (83.2%) من عينة الدراسة لديهم سنوات خدمة امتدت من 5 سنوات إلى أكثر من 15 سنة، الأمر الذي يعني توافر عنصر الخبرة لدى العاملين بالشركة. ويعكس تنوع خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث النوع والعمر ومدة الخدمة في الشركة محل الدراسة، قدرتهم على إدراك أهداف الدراسة والإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستبانة.

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (87%) من عينة الدراسة من فئة الذكور، بينما تبلغ نسبة الإناث في عينة البحث (13%) وهي نسبة متفاوتة، وقد يعزى سبب ذلك إلى طبيعة العادات والظروف الاجتماعية، والتي تفضل عمل المرأة في مجالات أخرى كالتعليم والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يحد من فرصة عمل المرأة ويفتح مجال وفرص عمل أكبر للذكور، كما يتضح من نفس الجدول أن ما نسبته (38.6%) من أفراد العينة من الفئة العمرية أقل من 35 سنة وهذا مؤشر إلى أن الشركة فتحت باب التوظيف لفئة الشباب وهو أمر يعتبر جيداً للاستفادة من حماسهم وأفكارهم في العمل.

جدول رقم (4): خصائص مفردات عينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة %
النوع	ذكور	88	87.1%
	إناث	13	12.9%
	المجموع	101	100%
العمر	أقل من 35 سنة	39	38.6%
	من 35 إلى أقل من 40 سنة	38	37.6%
	من 40 إلى أقل من 45 سنة	16	15.8%
	أكبر من 45 سنة	8	7.9%
	المجموع	101	100%
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	17	16.8%
	من 5 إلى أقل من 10 سنة	40	39.6%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	19	18.8%
	أكثر من 15 سنة	25	24.8%
	المجموع	101	100%

2. وصف متغيرات الدراسة:

المتوسطات الحسابية والانحرافات
المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد القيادة
الجديرة بالثقة لدى إجمالي مفردات عينة
الدراسة كما يلي:

- القيادة الجديرة بالثقة:

ويتناول هذا الجزء وصف متغير
القيادة الجديرة بالثقة ، حيث بلغت

جدول رقم (5): إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه أبعاد القيادة الجديرة بالثقة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	(Sig.) t	نتيجة الاختبار	الوزن النسبي	الترتيب	الاتجاه
التشغيل المتوازن	3.5248	1.25574	4.200	.000	دال إحصائياً	70.50%	1	مرتفع
شفافية العلاقات	3.2277	1.26792	1.805	.074	غير دال إحصائياً	64.55%	3	متوسط
المنظور الأخلاقي	3.2079	1.38251	1.511	.134	غير دال إحصائياً	64.16%	4	متوسط
الوعي الذاتي	3.3515	1.26401	2.795	.006	دال إحصائياً	67.03%	2	متوسط
القيادة الجديرة بالثقة	3.4257	1.20910	3.539	.001	دال إحصائياً	68.15%	-	مرتفع

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1%

* دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%

لأبعاد القيادة الجديرة بالثقة في شركة سرت لإنتاج وتصنيع الغاز والنفط بمدينة البريقة وفق آراء عينة الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Basaran and Kırıl, 2020)، التي أظهرت توفر مستوى عالٍ لأبعاد القيادة الجديرة بالثقة، واختلفت في نفس الوقت مع دراسة (العولقي، 2019) التي أظهرت قصورا في مستوى ممارسة القيادة الجديرة بالثقة ودراسة (الخالدي، 2020)، ودراسة (الحجار، 2017)، اللتين أظهرتا مستوى ممارسة متوسطة للقيادة الجديرة بالثقة، وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأنه قد تمت الإجابة على التساؤل الأول للدراسة (ما مستوى ممارسة القيادة الجديرة بالثقة وأبعادها) (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، المنظور الأخلاقي، الوعي الذاتي) بشركة سرت لإنتاج وتصنيع الغاز والنفط بمدينة البريقة؟).

- الانطمار الوظيفي:

فيما يتعلق بمتغير الانطمار الوظيفي، يوضح الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد الانطمار الوظيفي لدى إجمالي مفردات عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار (T) حول متغير القيادة الجديرة بالثقة ككل كان دالا إحصائيا، حيث بلغت قيمة $T=3.539$ ، كما أظهر اختبار (T) لبيان الفروق بين المتوسطات الحسابية أن بعدي التشغيل المتوازن والوعي الذاتي كانا ذات دلالة معنوية، بينما البعدين الآخرين من أبعاد القيادة الجديرة بالثقة لم يظهرهما دلالة أو معنوية الاختبار، وأن اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو متغير القيادة الجديرة بالثقة وأبعاده الأربعة كانت متوسطة إلى مرتفعة.

ومن خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين أمكن التعرف على مستوى ممارسة تلك الأبعاد الخاصة بالقيادة الجديرة بالثقة إذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبيان بلغ 3^* ، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للقيادة الجديرة بالثقة (3.4257) وبوزن نسبي بلغ (68.15%) مما يعكس درجة مرتفعة من الممارسة، وكذلك درجة موافقة وإجماع عالية لعينة الدراسة على ذلك، وقد جاء بُعد "التشغيل المتوازن" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.5248) وانحراف معياري قدره (1.25574)، يليه في المرتبة الثانية بُعد الوعي الذاتي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.3515) وانحراف معياري (1.26401) وجاء بالمرتبة الثالثة بُعد شفافية العلاقات بمتوسط بلغ (3.2277) وانحراف مساوٍ (1.26792)، ويأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة بُعد المنظور الأخلاقي بمتوسط بلغ (3.2079) وانحراف قدره (1.38251)، وعليه يمكن القول أن هناك ممارسة بمستوى مرتفع

جدول رقم (6): إجابات مفردات عينة الدراسة تجاه أبعاد الانطمار الوظيفي

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	(Sig.) t	الوزن النسبي	الترتيب	الاتجاه
التوافق مع المنظمة	3.9406	.88399	10.693	.000	%78.81	1	مرتفع
العلاقة مع المنظمة	3.7178	.97318	7.413	.001	%74.36	2	مرتفع
التضحية بالمنافع التنظيمية	3.5000	1.02713	4.892	.000	%70	3	مرتفع
الانطمار الوظيفي	3.7475	.94505	7.949	.000	%74.95	-	مرتفع

3. اختبار فرضية الدراسة الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الجديرة بالثقة بدلالة أبعادها (التشغيل المتوازن، شفافية العلاقات، الوعي الذاتي، المنظور الأخلاقي) على الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة. ولاختبار فرضية الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر القيادة الجديرة بالثقة بدلالة أبعادها على الانطمار الوظيفي، وذلك على النحو التالي:

يتبين من الجدول (6) أن مستوى الانطمار الوظيفي متوسطه الحسابي مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الانطمار الوظيفي (3.7475) وانحراف مقداره (.94505)، وقد جاء بالمرتبة الأولى يُعد التوافق مع المنظمة بمتوسط بلغ (3.9406) وانحراف قدره (.88399)، يليه في المرتبة الثانية يُعد العلاقة مع المنظمة بمتوسط مساوٍ (3.7178) وانحراف بلغ (.97318)، وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة يُعد التضحية بالمنافع التنظيمية بمتوسط (3.5000) وانحراف معياري مقداره (1.02713). بذلك يتضح أن مستوى الانطمار الوظيفي في الشركة قيد الدراسة جاء بدرجة مرتفعة.

جدول رقم (7): تحليل اختبار الانحدار المتعدد للوقوف على أثر القيادة الجديرة بالثقة بدلالة أبعادها على الانطمار الوظيفي بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز بمدينة البريقة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (f)	قيمة معامل الانحدار (β)	قيمة (t)	(Sig.) t
الانطمار الوظيفي	التشغيل المتوازن	0.613	0.375	59.502	.126 ^b	.864	.390
	شفافية العلاقات				.166 ^b	.971	.334
	الوعي الذاتي				.196 ^b	1.202	.232
	المنظور الأخلاقي				0.613	*7.714	0.000
الثابت					2.404	12.685	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \geq 0.01)$

العبرة العاشرة التي تقضي بمعاملة المدير لجميع العاملين بعدل وتساوي، فضبط السلوك بشكل هادف ينتج عنه عملية صنع قرار رشيد يتم التعبير عنه من خلال السلوك الموجه أخلاقياً. وجاءت نتيجة الدراسة الحالية منسجمة مع ما أشار إليه الخالدي (2020) بأن المنظمة تسعى إلى اتخاذ قرارات معتمدة على ثقافتها التنظيمية في ضوء المعايير الأخلاقية، فالموظف الذي يشعر أن القرارات يتم اتخاذها وفق معايير أخلاقية يكون أكثر انضباطاً والتزاماً، الأمر الذي قد ينعكس على انطماره وظيفياً، إضافة إلى ما بينته دراسة (Wang and Hsieh, 2013)، والتي أظهرت أن المشرفين الذين تتطابق أقوالهم مع أفعالهم ومع إدراكهم الأخلاقي يؤثرون بشكل إيجابي على ارتباط الموظفين بوظائفهم.

عليه، فإن تصرف القادة وفقاً للقيم والمعتقدات الأخلاقية، وقوة قيم العدالة في التعامل مع جميع العاملين، إضافة إلى زيادة مستوى إدراكهم لكيفية تأثير تصرفاتهم على الآخرين، له أثر على التزام الموظفين وجعلهم أكثر انطماراً في علاقاتهم مع زملائهم وأكثر إدراكاً للتوافق مع فريق العمل، ولا يرغبون في التضحية برصيد علاقاتهم مع زملائهم مما يعزز من مستويات انطمارهم وظيفياً.

كما تبين من الجدول رقم (7) أيضاً أن باقي أبعاد القيادة الجديرة بالثقة ليس لها أي أثر ذي دلالة إحصائية على الانطمار الوظيفي عند مستوى (5%) .

ينضح من الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.375) وهذا يعني أن القيادة الجديرة بالثقة بدلالة أبعادها تفسر ما نسبته (37.5%) من التباين الحاصل في ممارسة " الانطمار الوظيفي"، بينما (62.5%) من قيمة التغيرات في مستوى الانطمار الوظيفي تُعزى لمتغيرات أخرى، كما تشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (7) إلى وجود ارتباط طردي ذي دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الجديرة بالثقة و الانطمار الوظيفي، حيث بلغ معامل الارتباط (61.3%) عند مستوى دلالة معنوية (0.01) وأن قيمة F المحسوبة (59.502) وهي معنوية عند مستوى (0.05).

كما تُظهر نتائج جدول رقم (7) أيضاً أن بُعد المنظور الأخلاقي هو الوحيد الذي له قدرة على تفسير التباين في المتغير التابع بالشركة قيد الدراسة، حيث تبين أن قيمة بيتا لمعامل الانحدار لبُعد المنظور الأخلاقي (0.613)، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً لبُعد المنظور الأخلاقي على الانطمار الوظيفي عند دلالة معنوية (0.05)، بمعنى أن زيادة بُعد المنظور الأخلاقي بقيمة وحدة واحدة سوف تؤدي إلى تغير طردي في الانطمار الوظيفي بقيمة (37.5). وهذا ما دلت عليه قيمة t (7.714).

وقد يعزى ذلك إلى العبارة الثامنة والتي تؤكد على مدى صدق ونزاهة المدير في التعامل مع جميع الموظفين، كذلك ما أوضحت العبارة رقم (9) بمقياس الدراسة بقيام المدير باتخاذ قرارات صعبة بناء على معايير أخلاقية رفيعة، وأيضاً

10. نتائج الدراسة:

1- العمل على خلق بيئة عمل يسودها الثقة والاحترام المتبادل والسلوك الأخلاقي، لما لها من انعكاسات على السلوكيات الإيجابية والإبداعية للعاملين.

2- دعم وتأسيس الثقة المتبادلة بين إدارة المنظمة وقيادتها والعاملين، مما يؤدي إلى خلق بيئة عمل يسودها الثقة والاحترام المتبادل والسلوك الأخلاقي، الأمر الذي ينعكس على السلوكيات الإيجابية والإبداعية للعاملين.

3- تعزيز ثقافة تشجع على الانطمار الوظيفي من خلال الاستثمار في رأس المال النفسي الإيجابي.

4- الحرص على وجود مناخ إيجابي يدعم علاقات طيبة ومتناغمة بين الأفراد وبعضهم البعض من ناحية، وبينهم وبين إدارة المنظمة من ناحية أخرى، لما له من أثر في تعزيز مستوى الانطمار الوظيفي.

5- إجراء المزيد من الدراسات لمعرفة أسباب ارتباط الفرد بالمنظمة والعمل على الاهتمام بقوى جذب الموظف إلى عمله.

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار فرضيتها تم التوصل إلى العديد من النتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. أفصحت نتائج الدراسة عن أن المستوى العام للقيادة الجديرة بالثقة بشركة البريقة لإنتاج وتصنيع النفط والغاز جاء مرتفعاً من وجهة نظر المبحوثين.

2. بينت نتائج الدراسة أن ترتيب ممارسة أبعاد القيادة الجديرة بالثقة وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، جاءت وفق ما يلي: في الترتيب الأول بُعد التشغيل المتوازن، يليه بُعد الوعي الذاتي، ثم بُعد شفافية العلاقات بالترتيب الثالث، و في الترتيب الأخير بُعد المنظور الأخلاقي.

3. كشفت نتائج الدراسة أن المستوى العام للانطمار الوظيفي جاء أيضاً مرتفعاً.

4. أوضحت نتائج الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للقيادة الجديرة بالثقة بدلالة أبعادها على الانطمار الوظيفي عند مستوى دلالة معنوية (5%) ، كما تبين أن بُعد المنظور الأخلاقي هو الوحيد الذي له تأثير على الانطمار الوظيفي عند مستوى دلالة (5%) .

11. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، التي يؤمل اتباعها والمتمثلة في الآتي:

1. الهوامش:

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 27 (4)، 46-67.

- العطوي، عامر علي حسين. 2012. العلاقة بين الانغراز الوظيفي و نوايا دوران العمل الاختياري في سياق بعض العوامل الموقفية، كلية الإدارة و الاقتصاد - جامعة القادسية. متاحة على الرابط التالي:

<https://www.researchgate.net/publication/259692196>

- العولقي، عبد الله أحمد. 2019. أثر القيادة الجديرة بالثقة في تنمية سلوك العمل الإبداعي - رأس المال النفسي كمتغير وسيلط: بالتطبيق على المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال - المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، 3 (3)، 221-263.

- الكرداوي، مصطفى محمد. 2013. أثر الانطمار الوظيفي في العلاقة بين رأس المال النفسي ومستوى الشعور بالاحتقان التنظيمي لدى العاملين بالقطاع الحكومي في محافظة الدقهلية. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، 3 (3)، 1-55.

- المبيضين، محمد ذيب والطراونة، محمد أحمد. 2011. أثر التمكين الإداري في السلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية. دراسات العلوم الإدارية، 38 (2)، 480-505.

- المنسي، محمود عبدالعزيز. 2019. القيادة الأصيلة وأثرها في سلوكيات الاستقواء داخل مكان العمل : دراسة تطبيقية على العاملين في مصلحة الضرائب العامة بمحافظة الدقهلية. مجلة البحوث التجارية جامعة الزقازيق، (41) (1)، 160-219. متاح على الرابط:

<http://search.mandumah.com/Record/976965>

- دسوقي، دعاء محمد أحمد. 2021. تصور مقترح لتحقيق البراعة التنظيمية بجامعة 6 أكتوبر على ضوء مدخل القيادة الجديرة بالثقة. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، مجلد (89)، 801-890. متاح على الرابط:

<http://search.mandumah.com/Record/1170143>

1. وفقاً لإحصائية شؤون العاملين بشركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط و الغاز 2021- البريقة.

2. المراجع:

■ المراجع العربية:

- أبو سيف، رشا أبوسيف النصر. 2021. تأثير الانطمار الوظيفي على نية ترك العمل لدى العاملين في الشركات تقديم خدمات الهاتف المحمول بجمهورية مصر العربية. المجلة العربية للإدارة، 43 (3)، 33-55.

- أبو ليفة، سناء مصطفى. 2021. دور التوازن التنظيمي والسعادة الوظيفية في تعزيز الانغراز الوظيفي. مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، 58 (1)، 133-184.

- الحجار، راند حسين. 2017. درجة ممارسة القيادة الأصيلة لدى مديري المدارس الثانوية في محافظات غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات. مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 21 (2)، 207-234.

- حجازي، إحسان شكري. 2019. التضمن الوظيفي وعلاقته بالرضا الوظيفي ومستوى كل منهما لدى المعلمين بمراحل التعليم العام. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة الزقازيق، عدد (116)، 277-308.

- الخالدي، غانم حاشوش. 2020. القيادة الجديرة بالثقة ودورها في الحد من الانهيار التنظيمي بالتطبيق على المؤسسة العامة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 11 (2)، 89-110.

- العابدي، علي و دوش، أنعام عبد الزهرة والخاصاني، ضرغام محمد. 2019. استقلالية العمل كمتغير تفاعلي في العلاقة بين الانغراز في مكان العمل واستنزاف الموارد البشرية دراسة تطبيقية في مديرية ماء محافظة النجف الأشرف.

Organization Development Journal, 36(8), 955-971.

- Başaran, Ramazan & Kiral, Erkan. 2020. The relationship between authentic leadership and work engagement. *International Journal of Contemporary Educational Research*, 7 (2), 351-363.

- Boas Shamira, T, Galit Eilamb. 2005. What's your story A life-stories approach to authentic leadership development. *The Leadership Quarterly*, 16, 398.

- Erkutlu, Hakan & CHAFRA, Jamel. 2016. Authentic leadership and organizational job embeddedness in higher education, Hacettepe University. *Journal of Education*.

- Gardner, W. L., Cogliser, C.C., Davis, K.M., & Dickens, M., P., 2011. Authentic leadership: A review of the literature and research agenda. *The Leadership Quarterly*, 22 (6), 120-145.

- Holtom, B. C., & Inderrieden, E. J., 2006. Integrating the unfolding model and job embeddedness model to better understand voluntary turnover. *Journal of Managerial Issues*, 18, 435-452.

- Hardwick, Alyssa C., 2016. *Authentic leadership and organizational citizenship behaviors: The moderating and mediating effect of communication frequency*. M.S. in Psychology Industrial / Organizational, San Jose State University, Michigan, U.S.A.

- Klenke, K., 2007. Authentic leadership: A self, leader, and spiritual

- رضوان، طارق رضوان محمد. 2018. الدور الوسيط للتمائل التنظيمي في العلاقة بين القيادة الجديرة بالثقة والارتباط الوظيفي. *المجلة العلمية للتجارة و التمويل*، جامعة طنطا - كلية التجارة، 38 (3) ، 205-256.

- عبد الفتاح، عز حسن. 2008. مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ط 1 جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

- عبيدات، ذوقان، عدس، عبدالرحمن، عبدالحق كايد. 2020. *البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه*. ط 19، دار الفكر للنشر والطباعة.

- محمود، الفرحاتي السيد و صمونيل، أماني زكريا. 2020. علاقة ممارسة القيادة الأصيلة برأس المال النفسي والجهد الانفعالي في التدريس لدى معلمي المرحلة الابتدائية. *المجلة المصرية للدراسات النفسية*، 30 (108)، 51-102.

- نجم، عبد الحكيم أحمد ربيع. 2015. أثر القيادة الجديرة بالثقة على السلوكيات المضادة للأداء بالتطبيق على الشركات الصناعية متعددة الجنسيات بالمدن الصناعية بمصر. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة - جامعة المنصورة، 39 (4)، 249-313.

■ المراجع الأجنبية:

- Ayuningtyas , Nilam, Imam Wibowo , Partogi Samosir. 2020. The effect of job embeddedness and job satisfaction on turnover Intention: organizational trust as mediation variable In the deka marketing research. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*, 25 (3), Series. 6, 71-82.

- Azanza, G., Moriano, J. A., Molero, F., & Lévy Mangin, J. P., 2015. The effects of authentic leadership on turnover intention. *Leadership &*

identity perspective. *International Journal of Leadership Studies*, 3 (1),68-97.

- Luthan, F., & Avolio, B.J., 2003. *Authentic leadership: A positive development approach*. In Cameron, K. S., et al., (Eds.), *Positive organizational scholarship*. San Francisco: Barrett-Koehler

- Walumbwa, F., Avolio, B., Gardner, W., Wernsing, T& Peterson, S., 2008. Authentic leadership: development and validation of a theory-Based Measure. *Journal of Management*, 34 (1), 89-126.

- Wang, D. S., & Hsieh, C. C., 2013. The effect of authentic leadership on employee trust and employee engagement. *Social Behavior and Personality. an international journal*, 41(4), 613-624

- Zubair, A., 2017. Perceived authentic leadership, Psychological capital and creative work behavior in bank employees. Pakistan. *Journal of Psychological Research*, 32 (1), 35-53.

علاقة الحوكمة الرشيدة بالالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية علي ديوان بلدية بنغازي.

The Relationship of Good Governance with Organizational Commitment of Benghazi Municipality Office.

د. بشير محمد العيار، أستاذ مشارك، قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.

Dr. Bashir M. AL Abbar, Associated Prof, Public Administration Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, bashirwakil7@gmail.com.

تاريخ الاستلام: 2021/04/25

تاريخ قبول النشر: 2021/09/08

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية) وعلاقتها بالالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية، بلغ عددهم (65 مديرا). وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل، وكذلك برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، أن مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة ودرجة الالتزام التنظيمي كانا متوسطين، ووجود علاقة موجبة قوية بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة والالتزام التنظيمي، وكذلك وجود علاقة موجبة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة) والالتزام التنظيمي، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة بين تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية والالتزام التنظيمي. وبناء على نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات التي يؤمل أن تسهم بتعزيز مستوى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، وفي تحسين درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرشيدة ، الالتزام التنظيمي، ديوان بلدية بنغازي .

1 - مقدمة:

والالتزام التنظيمي. ويكتسب موضوع الحوكمة الرشيدة وتطبيق معاييرها في المؤسسات العامة في الدول النامية أهمية متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية (العادلي، 2005)، لدورها الفاعل في تحقيق الشفافية والإفصاح والإدارة الرشيدة (البسام، 2014)، فضلا عن تحقيق

ينطرق الأدب الإداري المعاصر إلى العديد من المفاهيم الإدارية، التي تعكس توقعات جمهور المتعاملين مع المؤسسات العامة في الحصول على الخدمات العامة بمستوى مرتفع من الجودة، وفي إطار من العدالة والشفافية، ومن بين أبرز هذه المفاهيم، مفهوم الحوكمة الرشيدة،

- دراسة (مسعود، 2009): سعت هذه الدراسة من جانبها إلى التعرف على علاقة عملية المشاركة في عملية اتخاذ القرار بالالتزام التنظيمي لدى مديري الإدارات الوسطى بالمنظمات الصناعية العاملة الليبية بمدينة بنغازي، وتوصلت الدراسة إلى حزمة من النتائج، أبرزها، وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عملية اتخاذ القرار والالتزام التنظيمي، كما خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، العمل على تنمية الالتزام التنظيمي لدى مديري الإدارات الوسطى بالمنظمات الصناعية المبحوثة .

- دراسة (أل قاسم، 2012): تناولت هذه الدراسة بالتحليل أثر الالتزام التنظيمي على تحسين جودة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الأردنية، وخلصت إلى جملة من النتائج من بينها، وجود أثر للالتزام التنظيمي بأبعاده (العاطفي، الاستمراري، المعياري) في تحسين جودة الخدمات المصرفية المصرفية في المصارف التجارية الأردنية، وقد أوصت الدراسة بضروره اهتمام المصارف التجارية الأردنية بتعزيز مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين فيها.

- دراسة (Qaisar, 2012): ركزت هذه الدراسة من ناحيتها على بيان أبعاد الالتزام التنظيمي الثلاثة (الاستمراري، العاطفي، المعياري) وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمنتسبي الشرطة في باكستان. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي، وكذلك وجود تأثير موجب ذي

العديد من المزايا، كالنزاهة، والشفافية، والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات (UNDP, 2012)، بالإضافة إلى تحسين مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في تلك المؤسسات. ويرتبط الالتزام التنظيمي ارتباطاً وثيقاً بالعديد من العوامل منها، ما هو سلوكي ويتعلق بالالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة، ومنها ما هو معياري يتعلق بالالتزام بمعايير: (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الرؤية الإستراتيجية) في المؤسسات العامة.

ولعل تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة بالمؤسسات العامة من شأنه أن ينعكس إيجاباً على كافة الجوانب الإدارية والتنظيمية، وفي تعزيز مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين، وفي تحسين درجة جودة الخدمات العامة، ولاسيما بالمؤسسات العامة الليبية ذات الطبيعة الخدمية - كدواوين البلديات، ومن بينها ديوان بلدية بنغازي .

2 - الدراسات السابقة:

أطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة - المحلية والعربية والأجنبية - والتي تناولت موضوعي الحوكمة الرشيدة، والالتزام التنظيمي، بغية تكوين قاعدة معرفية تساهم في بلورة موضوع الدراسة بشكل واضح وجلي، وسيتم سرد هذه الدراسات - التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها - حسب التسلسل الزمني لتاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث، كما يلي:

على درجة الالتزام التنظيمي لدى الموظفين، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الالتزام التنظيمي.

- دراسة (أبوجياب، 2014): ركزت هذه الدراسة على معرفة علاقة مداخل تنمية الالتزام التنظيمي بمستوى الالتزام التنظيمي لدى ضباط الشرطة في قطاع غزة بفلسطين، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، وجود مستوى عالي من الالتزام التنظيمي بأبعاده الثلاثة (العاطفي، الاستمراري، المعياري) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مداخل تنمية الالتزام التنظيمي و مستوى الالتزام التنظيمي لدى ضباط الشرطة في قطاع غزة.

- دراسة (العريني، 2014): استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة الإمام محمد بن سعود، وتوصلت إلى أن واقع تطبيق الحوكمة ذو مستوى متوسط، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق الحوكمة تعزى إلى متغيرات، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، ومدة الخدمة.

- دراسة (أبو عجيبة، 2019): سعت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الحوكمة على التطوير التنظيمي من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة سبها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها، وجود علاقة طردية قوية بين تطبيق الحوكمة والتطوير

دلالة إحصائية للأبعاد الثلاثة للالتزام التنظيمي: (الاستمراري، العاطفي، المعياري) على الأداء الوظيفي لمنتسبي الشرطة بالباكستان.

- دراسة (مطير، 2013): سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بالأداء الإداري بالوزارات الفلسطينية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الوزن النسبي لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة بلغ ما نسبته (67.93%)، وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة والأداء الإداري بالوزارات قيد الدراسة.

- دراسة (إسليم، 2013): استهدفت هذه الدراسة التعرف على علاقة الالتزام التنظيمي بالأداء الوظيفي لدى الممرضين العاملين في مراكز الرعاية الأولية في محافظات قطاع غزة بفلسطين، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وجود مستوى عالي من الالتزام التنظيمي، وكذلك عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي لدى الممرضين العاملين في مراكز الرعاية الأولية في محافظات قطاع غزة بفلسطين.

- دراسة (Neyshabor & Reashidi، 2013): تعرضت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الإثراء الوظيفي بالالتزام التنظيمي، وقد أجريت الدراسة على عينة من (235) موظفا بالشركات الصناعية الإيرانية، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها، وجود أثر قوى للإثراء الوظيفي

الدراسة إلى أن الجامعات الجزائرية لاتزال تفتقر إلى الرقابة اللازمة والكفيلة بتطبيق مبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى ضعف البيئة الملائمة لتطبيقها، وقد أوصت الدراسة بأهمية العمل على نشر ثقافة الحوكمة بين أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية بالجامعات الجزائرية.

وبناءً على ما تقدم ومن خلال سرد الدراسات السابقة يمكن القول أن الاطلاع عليها ، قد ساهم في إثراء الإطار النظري للدراسة، وفي صياغة مشكلتها، وتساؤلاتها، وفي تحديد أهدافها بشكل واضح ومحدد، كما ساعد في تصميم أداة الدراسة، وفي تحديد معايير فقرات المتغير المستقل (الحوكمة الرشيدة)، وصياغة فقرات المتغير التابع (الالتزام التنظيمي) بشكل دقيق، علاوة على المساهمة في تفسير ومقارنة نتائج الدراسة الحالية من جانب. وتتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، وفي استخدامها لاستمارة الاستبيان كأداة لتجميع البيانات الميدانية من جانب آخر.

ومن ناحية أخرى تختلف هذه الدراسة عن جميع الدراسات التي أنجزت في البيئة المحلية والعربية والأجنبية - بشكل عام من حيث المتغيرات المدروسة، فقد ركزت هذه الدراسة على الالتزام التنظيمي كمتغير تابع للمتغير المستقل للحوكمة الرشيدة، حيث لم تتعرض جميع الدراسات السابقة لموضوع الالتزام التنظيمي كمتغير تابع، كما أن معظم الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الحوكمة الرشيدة، قد تناولته إما بدراسة معيارين

التنظيمي، وأوصت الدراسة بأهمية العمل على تحسين مستوى الالتزام التنظيمي بالجامعة المبحوثة .

- دراسة (العريبي وبعية، 2019): والتي استهدفت تقديم فهم أعمق حول علاقة التأثير والأثر بين مؤشر الفساد وبقية مؤشرات الحكم الرشيد بالإدارة الحكومية في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، غياب مؤشرات الحكومة الرشيدة والتي يفترض أن تكون متفاعلة مع مؤشر مكافحة الفساد، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من بينها، ضرورة استحداث هيئة مسمى المراقبة الوطنية العليا لمؤشرات الحكم الرشيد بالإدارة الحكومية في ليبيا.

- دراسة (خريس، 2020): حاولت هذه الدراسة من جانبها التعرف على أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على اتخاذ القرارات في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود فروق ذات دلالة في تطبيق الحوكمة الرشيدة لدى المبحوثين، تعزى إلى بُعدي (الإدارة العليا، والمساهمين)، وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات، أهمها ضرورة تبني الجامعات الأردنية لمفهوم الحوكمة الرشيدة وتطبيقه.

- دراسة (أحلام وموراد، 2021): التي ألفت الضوء على واقع تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة وفق نتائج بطاقة فحص حوكمة الجامعات من وجهة نظر الهيئتين الإدارية والتدريسية بالجامعات الجزائرية التي أقرها البنك الدولي، وتوصلت

المؤسسات (حملوي، 2013: 2)، لاسيما المشاكل الإدارية والتنظيمية كظاهرة تدني مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسات العامة.

وتُعاني المؤسسات العامة بالدول النامية - ومن بينها ليبيا - من تدني في مستوى كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي بالمؤسسات العامة، وقد أشارت تقارير ديوان المحاسبة الليبي للسنوات (2014، 2015، 2016، 2020) - والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها - إلى أن هناك العديد من الصعوبات الإدارية والتنظيمية التي تكتنف عمل المؤسسات العامة في ليبيا، ربما تعزى إلى جملة من الأسباب قد يكون من أهمها، تدني مستوى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الرؤية الإستراتيجية)، أو قد تعزى إلى تدني في مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين بتلك المؤسسات، وكذلك قد تكون هناك علاقة ارتباط بين تطبيق الحوكمة الرشيدة والالتزام التنظيمي بالمؤسسات العامة الليبية بوجه عام، وفي المؤسسات العامة العاملة في مجال خدمات البلدية كدواوين البلديات ومن بينها ديوان بلدية بنغازي، فضلا عن ذلك فقد أشارت المقابلات الشخصية⁽¹⁾ التي أجراها الباحث مع عدد من مديري الإدارات بديوان بلدية بنغازي، إلى أن هناك مؤشرات عامة عن انخفاض في مستوى تطبيق بعض معايير الحوكمة الرشيدة، وأن هناك تدني في مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين بديوان البلدية. علاوة على ذلك فإن الدراسات الميدانية السابقة - التي أنجزت في البيئة الليبية -، والمشار إليها سابقاً، لم تتناول

من معاييرها، أو ثلاثة معايير كحد أقصى. أو بدراسة واقعتها أو علاقة ارتباطها أو تأثيرها بمتغيرات وأبعاد أخرى، غير التي تسعى الدراسة الحالية إلى بيانها. لذا فما يميز الدراسة الحالية أيضا أنها تتناول بالدراسة والتحليل معظم معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية) وعلاقتها بالالتزام التنظيمي.

كما تختلف هذه الدراسة أيضا عن الدراسات السابقة الثلاث - التي أنجزت في البيئة الليبية- بشكل خاص في أن الأولى، وهي دراسة (العربي وبعبيرة، 2019) هي دراسة نظرية مكتوبة، أما الثانية، وهي دراسة (أبو عجيل، 2019)، فقد تم تطبيقها على إحدى المؤسسات العامة العاملة في قطاع التعليم العالي في ليبيا (جامعة سبها)، في حين أجريت الثالثة، وهي دراسة (مسعود، 2009) على المنظمات الصناعية العاملة الليبية بمدينة بنغازي، بينما الدراسة الحالية، فتم تطبيقها على إحدى المؤسسات العامة العاملة في مجال الخدمات البلدية، وهو ديوان بلدية بنغازي.

3 - مشكله الدراسة:

شهد تطبيق الحوكمة الرشيدة ومعاييرها تطبيقا واسعا في المؤسسات العامة بكافة الدول، وأصبحت شرطا أساسيا وجوهريا لضمان كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي، كما يعتبر تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة أداة فعالة لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي تواجه تلك

■ **التساؤل الفرعي الخامس:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار العدالة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي السادس:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المشاركة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي السابع:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار المساءلة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي الثامن:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار سيادة القانون والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي التاسع:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

5. هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة تطبيق الحوكمة الرشيدة بالالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

أ. التعرف على مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

بالدراسة والتحليل بيان علاقة الحوكمة الرشيدة بالالتزام التنظيمي بدواوين البلديات الليبية بشكل عام، وفي ديوان بلدية بنغازي بشكل خاص.

وتأسيسا على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل الرئيسي التالي: **هل هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة الرشيدة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.**

4. أسئلة الدراسة:

يتفرع عن التساؤل الرئيسي للدراسة تسعة تساؤلات فرعية، هي:

■ **التساؤل الفرعي الأول:** ما مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الرؤية الإستراتيجية) بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي الثاني:** ما درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي الثالث:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

■ **التساؤل الفرعي الرابع:** هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق معيار الشفافية والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟.

الإيماني للأمم المتحدة (UNDP,2012)
(الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة،
سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية).

ب. المتغير التابع: وهو الالتزام
التنظيمي.

8. حدود الدراسة:

يمكن تبيان حدود الدراسة، في التالي:

أ. الحدود الموضوعية: انحصرت
الدراسة في التعرف على علاقة تطبيق
معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة،
المشاركة، المساءلة، سيادة القانون،
والرؤية الإستراتيجية) بالالتزام التنظيمي.

ب. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة
على مديري الإدارة العليا والوسطى
والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي.

ج. الحدود المكانية: أجريت الدراسة
بديوان بلدية بنغازي .

د. الحدود الزمنية: جمعت بيانات الدراسة
خلال شهري (فبراير، ومارس) من عام
2021.

9. مصطلحات الدراسة:

استخدمت في تحقيق أغراض الدراسة
المصطلحات التالية:

■ الحوكمة الرشيدة: وتعني أن ممارسة
وصنع كافة القرارات والسياسات
والأنظمة الإدارية والتنظيمية وعمليات
تنفيذها في المؤسسات العامة تتحدد في
إطار معايير (الشفافية، العدالة، المشاركة،

ب. التعرف على درجة الالتزام التنظيمي
بديوان بلدية بنغازي .

ج. بيان طبيعة علاقة تطبيق الحوكمة
الرشيدة وأبعادها بالالتزام التنظيمي في
ديوان بلدية بنغازي.

د. تقديم مجموعة من التوصيات التي
يؤمل أن تُسهم بتعزيز مستوى تطبيق
الحوكمة الرشيدة، وفي تحسين درجة
الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي .

6. أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في
النقاط التالية:

أ. تستمد الدراسة أهميتها من موضوعها
المتعلق بعلاقة تطبيق معايير الحوكمة
الرشيدة بالالتزام التنظيمي بديوان بلدية
بنغازي.

ب. تكمن أهمية الدراسة في كونها من
أولى الدراسات - حسب علم الباحث -
التي تختبر علاقة الحوكمة الرشيدة
بالالتزام التنظيمي في ديوان بلدية بنغازي.

ج. قد تفيد الدراسة صانعي القرار
ومتخذي بديوان بلدية بنغازي في بيان
وتحديد معايير الحوكمة الرشيدة ذات
الارتباط الوثيق بتحسين درجة الالتزام
التنظيمي بالديوان.

7. متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات
التالية:

أ. المتغير المستقل: وهو الحوكمة
الرشيدة بمعاييرها ،والتي يحددها البرنامج

1.10 الحوكمة الرشيدة:

■ ظهور مفهوم الحوكمة الرشيدة:

ظهر وزاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة الرشيدة مع بدايات العام 1999، بعد أن أثبتت نتائج الدراسات العلمية الحديثة، أن من أهم أسباب انهيار الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، هو عدم الرشد في الجوانب التنظيمية والإدارية (أبويكر، 2005). لذا فقد طرح البنك الدولي مفهوم الحوكمة الرشيدة، حيث أبدت المؤسسات في مختلف الدول اهتماما واضحا بهذا المفهوم الجديد (فرج، 2012: 3). والحوكمة الرشيدة وهو من بين أكثر المصطلحات استخداما وشيوعا لترجمة مصطلح (Good Governance)، والذي تمت ترجمتها إلى عدة مصطلحات أخرى كالحكم الجيد، والحكم الرشيد، والحوكمة، والحكمانية (الحلو، 2012، 27)، وهنا لا بد من التنويه إلى أن هذه الدراسة قد تبنت مصطلح الحوكمة الرشيدة.

■ مفهوم الحوكمة الرشيدة:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الحوكمة الرشيدة بتعدد الجهات و مفكري علمي الإدارة والسياسة، الذين تناولوا هذا المفهوم بتعدد خلفياتهم العلمية، فالحوكمة الرشيدة تُعنى بالطرق والآليات الأنسب لتحقيق الأهداف بكفاءة (العالول، 2011، 147). كما تُعرف أيضا بأنها "أسلوب لتسيير شؤون الدولة، حكم يقصد به ممارسة السلطة...، و... والإدارية، لتسيير شؤون الدولة وجميع المؤسسات العامة، والقطاع الخاص، ومؤسسات

المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية) (UNDP, 2012)، مما يُسهم في تعزيز الالتزام التنظيمي في تلك المؤسسات.

■ **الالتزام التنظيمي:** هو " الرغبة الداخلية للعاملين بالمنظمة في بذل أقصى درجات الجهد في العمل، والناבעة من الاقتناع التام بقيم المنظمة وأهدافها، والرغبة الشديدة في المحافظة على عضويتها، بهدف المحافظة على بقاء المنظمة ونموها واستمرارها " (أبوالروس وحنونة، 2011، 126).

■ **ديوان بلدية بنغازي:** مؤسسة عامة تتولى شؤون محددة وفقا للقانون، تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة من خلال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والتي يصعب علي القطاع الخاص تقديمها، سواء بتقديم الخدمات مباشرة أو بالإشراف على الجهات التي تقوم بتقديمها. (إدريس، 2001: 98).

10. الإطار النظري للدراسة:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة إعطاء نبذة مختصرة عن إطارها النظري، من خلال التطرق إلى ظهور الحوكمة الرشيدة ومفهومها، ومعاييرها، وكذلك التعرض إلى مفهوم الالتزام التنظيمي، وأهميته، وأبعاده.

ويتعلق الجانب الثاني ، بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب (UNDP, 2012)، بالإضافة إلى وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها مع بعضها، وموضعيته، ومرونتها، وتطورها وفقا للمتغيرات الإدارية والاقتصادية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول. (الخرابشة، 1997).

المعيار الثاني - العدالة:

Equity

يقصد بهذا المعيار توافر الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم لتحسين أوضاعهم المعيشية عامة والوظيفية خاصة.

المعيار الثالث - المشاركة:

Participation

وهي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرارات، إما مباشرة، أو بواسطة سلطات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة على حرية التعبير عن الآراء، وعلى توفر القدرات للمشاركة الفعالة، فالمشاركة هي إحدى أدوات الإدارة الحديثة التي تشجع العاملين في جميع المستويات الإدارية على تبادل الأفكار وصياغة الأهداف التنظيمية، وحل المشاكل الإدارية واتخاذ القرارات (Wilkinson and Dundon, 2010).

المجتمع المدني، وتعمل على تفعيل المشاركة بينها" (مركز المجتمع المدني، 2007)، وتُعرف الحوكمة الرشيدة أيضا بأنها "العمليات والقواعد التي تنظم عمل الإدارات والأقسام والهيكل الكلي وعمليات التحكم بالمنظمة" (Kim, 2007)، كذلك تُعرف بأنها "مجموعة من القواعد يتم من خلالها توجيه قيادة المؤسسة والسيطرة عليها للحد من التجاوزات الإدارية والتنظيمية والإنسانية بالمؤسسة" (Obasi and Nakwagu, 2017).

من خلال استعراض التعاريف المختلفة للحوكمة الرشيدة ، فإن مفهوم الحوكمة الرشيدة الذي تقصده الدراسة هو، تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية) في المؤسسات العامة، بما يُسهم في تحسين مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين، ويرفع كفاءة وفاعلية الأداء المؤسسي بتلك المؤسسات.

■ معايير الحوكمة الرشيدة:

لتطبيق الحوكمة الرشيدة بالمؤسسات العامة، ينبغي تطبيق عدة معايير أهمها:

المعيار الأول - الشفافية:

Transparent

وتتصل بجانبين، الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسات العامة، ووضوح العلاقة بين جمهور المنفعين من خدماتها ، أو الذين يساعدون على تمويلها،

المعيار الرابع - المساءلة:

Accountability

وهي أن يتحمل متخذو القرارات في القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية ما يسند إليهم من أعمال، وما يتبعها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية طبقاً للشروط والمواصفات التي سبق الموافقة عليها (UNDP, 2012). وتتمثل المسؤولية في التزام العاملين بالمؤسسات العامة بإنجاز واجبات محددة، وينبغي أن ترتبط المسؤولية بالمعايير الموضوعية، وكذلك تحديد السلطة اللازمة لقيام العاملين بمسؤولياتهم (العلاق، 2018)، ووجود معايير واضحة تحكم عملية المساءلة. تستخدم لقياس أداء الفرد موضع المساءلة.

المعيار الخامس - سيادة القانون:

Rule of Law

وهو اعتبار القانون مرجعية لجميع المؤسسات، تطبقه الحكومة على جميع المؤسسات العامة العاملة في الدولة بشكل عادل ومستقل وفعال متساوي ومنصف، لضمان سيادته في تلك المؤسسات (UNDP, 2012)، كما يتطلب تطبيق الحوكمة الرشيدة وجود الأطر القانونية التي تنفذ بنزاهة، ووجود أنظمة داخلية (إدارية، ومالية) تنظم العلاقات بين كافة الأقطاب المشتركة في إدارة المؤسسات العامة، ابتداء من الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، وانتهاء بأصحاب المصالح والمستفيدين (Nikolic, 2008).

المعيار السادس - الرؤية الإستراتيجية:

Strategic Vision

تتطلب الحوكمة الرشيدة أن تمتلك المؤسسات العامة رؤية إستراتيجية واضحة، توحد منظور القادة الإداريين وجمهور المستفيدين من خدماتها، والمجتمع الذي تعمل فيه، بحيث تتفق وتنسجم هذه الرؤية مع السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المتنوع للمجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية (مصلح، 2017).

2.10 الالتزام التنظيمي:

■ مفهوم الالتزام التنظيمي:

يحظى موضوع الالتزام التنظيمي باهتمام العديد من كتاب الأدب الإداري، وتعددت التعريفات التي تناولته، فقد عرفه رشيد (2004، 12) بأنه "درجة القوة النسبية لارتباط الفرد بالمنظمة"، كما عرفه عبد الباقي (2005: 315) بأنه "درجة تطابق الفرد مع منظمته وارتباطه بها، ويمثل ارتباطاً قوياً وقبولاً من جانب الفرد لأهداف المنظمة وقيمها، ورغبة في بذل أقصى عطاء وجهد ممكن لصالح المنظمة التي يعمل بها"، بينما أشار اللوزي (2003: 132) إلى الالتزام التنظيمي بأنه "المشاعر التي يطورها الفرد نحو المنظمة والمبادئ والأفكار، وهذه المشاعر تمثل رغبة الفرد واستعداده لتقديم أقصى جهده للمنظمة"، كما عرفه (Hassan 2002: 57)، أيضاً بأنه عبارة عن "إيمان العاملين وقبولهم للأهداف

■ أبعاد الالتزام التنظيمي:

الالتزام التنظيمي في المنظمة هو محصلة لالتزام العاملين بتطبيق عدة أبعاد، أبرزها ما يلي حامد (2002: 167-175)، بياضي (2015: 15-25)، مسعود (2008: 49-51):

- معيار الالتزام الاستمراري:

Continuance Commitment

وتقاس درجة الالتزام الاستمراري للفرد بالقيمة المتوقع أن يحققها الفرد لو استمر في العمل بالمنظمة، مقابل ما سيفقده لو قرر الالتحاق بمنظمة أخرى، ويزداد مستوى الالتزام الاستمراري عندما يعتقد الفرد بعدم وجود فرصة وظيفية بديلة، أو عندما تكون التكاليف الشخصية لتترك الوظيفة في المنظمة عالية، أو تكون العوائد التي يحصل عليها من ترك المنظمة والتحاقه بأخرى منخفضة.

- معيار الالتزام المعياري:

Commitment Normative

ويعبر عن إحساس العاملين بالالتزام نحو البقاء في المنظمة، وغالبا ما يكون المصدر الأساسي لهذا الإحساس نابعا من القيم التي اكتسبها الفرد قبل التحاقه بالمنظمة، أي الأسرة أو عقب التحاقه بالمنظمة، ومن ثم يكون سلوك الفرد انعكاسا لما يشعر به، ولما يعتقد أنه أخلاقي، وتلعب خبرات الأفراد الشخصية، والتراكمات الثقافية دورا مهما في الالتزام المعياري.

التنظيمية، واستعدادهم للعمل من أجل تحقيق أهداف المنظمة التي يعملون بها، ورغبتهم القوية للاستمرار والبقاء كأعضاء في المنظمة". وفي ضوء التعريفات السابقة، فإن مفهوم الالتزام التنظيمي الذي تقصده هذه الدراسة يتمثل، في الاعتقاد العميق لدى العاملين بقيم المنظمة وأهدافها، والرغبة بالبقاء في عضويتها، والتقيد بكافة النظم الإدارية والتنظيمية والقانونية المعمول بها، بما يحسن من مستوى تطبيق معايير الحكومة الرشيدة ومعاييرها.

■ أهمية الالتزام التنظيمي:

يحظى الالتزام التنظيمي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمنظمات، لكونه يؤثر في كفاءة وفاعلية المنظمات، ويكلفها التكاليف على المستوى الفردي والجماعي (ماهر، 2009: 218). ومن أبرز الأسباب التي تبرز أهمية الالتزام التنظيمي بالمنظمات، أن الالتزام التنظيمي يمثل أحد المؤشرات الأساسية للتنبؤ بالنواحي السلوكية في العمل، فالأفراد الملتزمون تنظيميا سيقون أطول فترة في المنظمة، وأكثر حرصا على تحقيق أهداف المنظمة، كما أن العاملين الذين يتمتعون بمستويات عالية من الالتزام التنظيمي يحافظون على أصول الشركة أكثر من غيرهم، بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي ينتج عنه انخفاض في مستوى العديد من الظواهر السلبية في العمل من أبرزها، ظاهرة التهرب من أداء العمل، وغيرها من الظواهر (عبدالباقي، 2005: 316).

- معيار الالتزام العاطفي:

Affective Commitment

ويجسد الارتباط الوجداني بالمنظمة قوة رغبة الفرد في الاستمرار بالعمل في المنظمة، لأنه موافق على أهدافها وقيمها، ويريد المشاركة في تحقيق هذه الأهداف، ويتأثر بمدى إدراك الفرد للخصائص المتميزة في العمل، كما يتأثر بدرجة إحساس الفرد، بأن البيئة التنظيمية التي يعمل بها تسمح بالمشاركة في تحقيق أهدافه الشخصية وأهداف المنظمة.

11. المنهج والإجراءات:

■ منهج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها وأهدافها، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف الظاهرة قيد الدراسة، عن طريق تجميع البيانات الثانوية والأولية، وتحليلها للوصول إلى استنتاجات تتعلق بالإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها.

■ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي، بلغ قوامه (65) مديراً، تم تحديد عددهم عن طريق إدارة الموارد البشرية بديوان بلدية بنغازي، وقد تم اختيارهم كمفردة للدراسة باعتبارهم من أكثر الفئات بالديوان، الذين يتوافر لديهم مستوى مرتفع من الخبرات، والمهارات والمعارف الإدارية، بحكم

مراكزهم الوظيفية، والمستوى الإداري الذي يشغلونه بالديوان، الأمر الذي يمكنهم من تطبيق الحوكمة الرشيدة ومعاييرها، والمساهمة في تحسين درجة الالتزام التنظيمي في كافة المستويات الإدارية بالديوان، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد اتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل.

■ أداة الدراسة:

استخدم الباحث استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات الأولية بهذه الدراسة، حيث قام بتصميم الاستمارة، استناداً على الدراسات والبحوث السابقة، وما تم استخلاصه من الإطار النظري للدراسة. وقد قسمت استمارة الاستبيان إلى ثلاثة أقسام أساسية، هي:

- **القسم الأول:** ويتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين (النوع، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، ومدة الخدمة في الوظيفة).

- **القسم الثاني:** ويختص بمقياس تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، ويتكون المقياس من (30) فقرة، مستمدة من أداة القياس التي أعدها (مطير، 2013) و(خريس، 2020)، حيث وزعت فقرات المقياس على ستة معايير، وذلك على النحو التالي:

المعيار الأول: وهو الشفافية، ويتضمن (5) فقرات، (من 1- إلى 5).

المعيار الثاني: العدالة، ويحتوي على (5) فقرات، (6 - 10).

الدرجة (5) تعني أن المبحوث (موافق بشدة)، والدرجة (4) تعني أنه (موافق)، والدرجة (3) تعني أن المبحوث (محايد)، والدرجة (2) تعني أنه (غير موافق)، والدرجة (1) تعني أن المبحوث (غير موافق بشدة). ولتسهيل تفسير النتائج، تم احتساب طول خلايا المقياس، وذلك بإجراء عملية طرح الحد الأعلى والحد الأدنى (5-1=4)، ثم تقسيمه على الحد الأعلى للمقياس (5)، وذلك للحصول على طول خلية المقياس (4/5 = 0.8)، وإضافة ناتج القسمة إلى أدنى درجة في المقياس (الواحد الصحيح) بحيث أصبح مدى الدرجة يتراوح ما بين (1- 1.8) وهكذا لباقي طول خلايا المقياس، كما هو مبين بالجدول رقم (1).

المعيار الثالث: المشاركة، واشتمل على (5) فقرات، (11-15).
المعيار الرابع: المساواة ويتكون من (5) فقرات (من 16 إلى 20).
المعيار الخامس: سيادة القانون، ويحتوي على (5) فقرات (من 21 إلى 25).
المعيار السادس: الرؤية الإستراتيجية، ويتكون من (5) فقرات (من 26- 30).

- **القسم الثالث:** ويتعلق بمقياس درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، واحتوى على (20) فقرة مستمدة من أداة القياس التي أعدها كل من (أل قاسم، 2012) و (أسليم، 2013). وقد صيغت جميع فقرات المقاييس بشكل إيجابي، مقاسه على مقياس ليكرت Likert الخماسي، الأكثر استخداماً وشيوعاً لدى الباحثين، والمتدرج من (5) درجات:

جدول رقم (1): طول فترة الخلية في المقياس ومستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة ودرجة الالتزام التنظيمي.

درجة الالتزام التنظيمي	مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة	طول الخلية	فئة مقياس Likert
مرتفعة جداً	ضعيف جداً	من 1 إلى أقل 1.80	غير موافق بشدة
مرتفعة	ضعيف	من 1.80 إلى أقل 2.60	غير موافق
متوسطة	متوسط	من 2.60 إلى أقل 3.40	محايد
ضعيفة	مرتفع	من 3.40 إلى أقل 4.20	موافق
ضعيفة جداً	مرتفعة جداً	من 4.20 إلى 5.00	موافق بشدة

2000: 248)، كما يقاس معامل الثبات درجة الدقة أو الضبط في عملية القياس (ثورانديك وهيجن، 1986: 191)، وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة طبقت معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

■ ثبات وصدق مقاييس الدراسة:

1. ثبات مقاييس الدراسة:

يُعرف الثبات بأنه "درجة الركون إلى نتائج المقياس ودرجة الثقة في هذه النتائج ودقتها وثباتها" (دويدار،

2. صدق مقاييس الدراسة:

مدى ملاءمة الفقرات للمعيار الذي تنتمي له، مدى وشمولية المعيار ووضوح فقراته، ودقة صياغته اللغوية والعلمية. وعليه فقد قام الباحث بإجراء بعض التعديلات المطلوبة على أداة الدراسة.

- **الصدق الإحصائي:** وهو " أحد الطرق البسيطة والدقيقة المستخدمة في معرفة معاملات صدق المقياس، ويقاس باحتساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقياس " (دويدار، 1999: 223). ويوضح الجدول رقم (2) التالي معاملات ثبات وصدق مقاييس الدراسة.

يُشير صدق المقياس إلى " قدرة المقياس على قياس الظاهرة المراد قياسها" (درة، الصباغ، 2010 : 237)، بمعنى أن تقيس فقرات المقياس ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق المقياس المستخدم في الدراسة بطريقتين:

- **الصدق الظاهري:** للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قام الباحث بعرضها بصورتها المبدئية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالي العلوم الإدارية والإحصائية من جامعة بنغازي، والبالغ عددهم (5) محكمين متخصصين في مجالات الإدارة والإحصاء بجامعتي بنغازي وعمر المختار، وذلك لا بداء ملاحظاتهم حول أداة الدراسة من حيث

جدول رقم (2): معاملات ثبات وصدق مقاييس الدراسة.

الالتزام التنظيمي	معايير المحكمة الرشيدة مجتمعة	الرؤية الاستراتيجية معيار	معيار سيادة القانون	معيار المساواة	معيار المشاركة	معيار العدالة	معيار الشفافية	المتغيرات المعامل
0.83	0.81	0.87	0.89	0.85	0.87	0.89	0.79	معامل ألفا
0.91	0.90	0.93	0.94	0.92	0.93	0.94	0.89	معامل الصدق

■ اختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي:

من شروط استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل البيانات أن تتبع هذه البيانات التوزيع الطبيعي، وللتحقق من

يتضح من الجدول رقم (2)، أن معاملات الثبات تراوحت ما بين (0.79 - 0.89)، كما تراوحت معاملات صدق المقياس ما بين (0.89 - 0.94)، وهي معاملات عالية تعطي الثقة في أداة الدراسة.

عينة الدراسة أقل من (100) مفردة (القماطي، 2018: 51)، كما هو مبين بالجدول رقم (3).

مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، فقد استخدم الباحث اختبار (شابيرو- وليكس) (Shapiro - Wilks)، والذي يستخدم عندما يكون قوام مجتمع أو

جدول رقم (3): (شابيرو- وليكس) (Shapiro- Wilks) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

النتيجة	القرار الإحصائي	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	القيمة الإحصائية	متغيرات الدراسة
تتبع التوزيع الطبيعي	غير دال	0.302	78	0.462	معايير الحوكمة الرشيدة
تتبع التوزيع الطبيعي	غير دال	0.211	78	0.136	الالتزام التنظيمي

■ الأساليب الإحصائية:

لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، قام الباحث بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. معاملات الثبات والصدق لمقاييس الدراسة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Alpha Chronbavh).
2. اختبار (شابيرو- وليكس) (Shapiro - Wilks)، لاختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.
3. الجداول التكرارية (Tables Fre- quency)، لحصر أعداد المبحوثين ونسبهم المئوية وفقا لخصائصهم العامة.
4. مقاييس النزعة المركزية (Measures Central Tendency)، كالمتوسطات الحسابية (Mean)، ومقاييس التشتت (Measures Dispers-)

يتضح من الجدول رقم (3)، أن القيمة الاحتمالية لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من (0.05)، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

■ توزيع استمارة الاستبانة:

قام الباحث بتوزيع عدد (65) استمارة استبيان علي جميع مدراء الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي، واستغرقت مدة توزيع و استلام الاستمارات أسبوعين، للحصول على نسبة استلام مرتفعة، ومنح المبحوثين الوقت المناسب كي يدلوا ببيانات تتمتع بالدقة والموضوعية، يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها في التحليل الإحصائي. وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة والصالحة للتحليل (60) استمارة، بما نسبته (92%) من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة تعطي الثقة في نتائج هذه الدراسة.

تحدد إشارة معامل الارتباط اتجاه هذه العلاقة، فإذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة، دل ذلك على وجود علاقة ارتباط طردية بين المتغيرات، أما إذا كانت الإشارة سالبة، دل ذلك على أن العلاقة بينها عكسية (القماطي، 2018 : 125) .

12. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

■ الخصائص العامة للمبحوثين:

تم توزيع المبحوثين حسب خصائصهم العامة على النحو الموضح بالجدول رقم (4) التالي:

ion ، كالمدى (Range) والانحراف المعياري (Standard Deviation)، بقصد التعرف على مستوى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، ودرجة الالتزام التنظيمي.

5. معمل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، لتحليل طبيعة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

ويجدر التنويه إلى أن الباحث قد استخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث تفيد قيمه معامل الارتباط، في تحديد وجود أو عدم وجود العلاقة بين المتغيرات، و في تحديد قوة، أو ضعف هذه العلاقة، فإذا كانت قيمة معامل الارتباط في المدى (من 0.75 - إلى 1) دل ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات. كما

جدول رقم (4): الخصائص العامة للمبحوثين

الخصائص	البند	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر .	54	90%
	أنثي .	6	10%
	المجموع	60	100%
المستوى التعليمي	الثانوية أو ما يعادلها .	2	3.33%
	دبلوم عالي .	12	20%
	جامعي .	38	63.34%
	ماجستير أو دكتوراة.	8	13.33%
	المجموع	60	100%
	المحاسبة .	6	10%
	إداره .	22	36.66%
	اقتصاد .	3	5%
	تخصصات أخرى .	29	48.34%
	المجموع	60	100%

يتبع جدول رقم (4):

3.34%	2	مدير عام .	المسمى الوظيفي
10%	6	مدير إدارة .	
41.66%	25	رئيس قسم.	
45%	27	رئيس وحدة.	
100%	60	المجموع	
13.34%	8	من 5 - أقل من 10 سنوات.	سنوات الخبرة
21.66%	13	من 10 - أقل من 15 من سنوات.	
33.34%	20	من 15- أقل من 20 سنة.	
31.66%	19	من 20 سنة فأكثر .	
100%	60	المجموع	

من 20 سنة، وما نسيه (31.66%) منهم لديهم مدة خدمة أكثر من 20 سنة.

■ **الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، والذي ينص على: "هل هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟"**

سيتم الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

■ **الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول، والذي ينص على "ما مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الرؤية الإستراتيجية) بديوان بلدية بنغازي؟"**

للإجابة عن هذا التساؤل، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوي، والترتيب، في تحليل إجابات الباحثين، كما يبين ذلك الجدول رقم (5).

يوضح الجدول رقم (4)، أن غالبية الباحثين من الذكور بنسبه بلغت (90%)، وقد يعزى السبب في ذلك إلى طول ساعات الدوام الرسمي بديوان بنغازي، والذي قد يمتد على فترتين في اليوم الواحد، فضلا على أن العادات والتقاليد الاجتماعية لا تحبذ أن تعمل المرأة في وظائف تمتد فيها ساعات دوام العمل الرسمي إلى ساعات طويلة، إذ يستحسن أن تعمل المرأة في مجالات وظيفية ومهنية أخرى، كالتعليم والرعاية الاجتماعية، كما يوضح الجدول رقم (4)، أن ما نسبته (63.34%) من ذوي المستوى التعليمي الجامعي (بكالوريوس أو ليسانس)، ويظهر الجدول رقم (4)، أن ما نسبته (36.6%) من الباحثين متخصصون في مجال الإدارة، كما يلاحظ تنوع المسميات الوظيفية للباحثين وتوزعهم على مستويات الإدارة العليا والوسطى والتنفيذية، فما نسبته (45%) هم رؤساء وحدات، كما أن ما نسبته (3.34%) مدراء عامون . كما يلاحظ من الجدول (4)، أن ما نسبته (33.3%) من الباحثين لديهم مدة خدمة من 15 إلى أقل

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعاً بديوان بلدية بنغازي.

م	تطبيق الحوكمة بمعاييرها مجتمعاً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	المعيار الأول: الشفافية .	3.364	0.754	متوسط	3
2	المعيار الثاني: العدالة.	3.378	0.824	متوسط	2
3	المعيار الثالث: المشاركة .	3.436	0.801	مرتفع	1
4	المعيار الرابع : المساواة.	3.353	0.921	متوسط	4
5	المعيار الخامس: سيادة القانون .	3.344	0.679	متوسط	5
6	المعيار السادس: الرؤية الإستراتيجية.	2.552	0.839	ضعيف	6
	المتوسط العام		3.238		
	الانحراف المعياري العام		0.803		
	المستوى العام		متوسط		

بمستوى (متوسط)، وفي الترتيب الثالث معيار الشفافية، بمتوسط حسابي مقداره (3.364) وانحراف معياري (0.754) بمستوى (متوسط)، وبالترتيب الرابع معيار المساواة، بمتوسط حسابي بلغ (3.353) وانحراف معياري قدره (0.921) بمستوى (متوسط)، وجاء في الترتيب الخامس معيار سيادة القانون، بمتوسط حسابي يساوي (3.344)، وانحراف معياري بلغ (0.679) بمستوى (متوسط)، وبالترتيب السادس والأخير معيار الرؤية الإستراتيجية، بمتوسط معياري قدره (2.552)، وانحراف معياري يساوي (0.839) بمستوى (ضعيف).

■ مستوى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساواة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية) بديوان بلدية بنغازي:

استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمستوى، والترتيب لإجابات المبحوثين،

يظهر الجدول رقم (5)، أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين حول مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعاً، قد بلغ (3.238)، وانحراف معياري عام مقداره (0.803)، الأمر الذي يدل على أن مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعاً بديوان بلدية بنغازي هو مستوى (متوسط). ويبين الجدول رقم (5) أيضاً أن مستوى تطبيق هذه المعايير قد تراوح ما بين (المتوسط، الضعيف، والمرتفع)، بمتوسطات حسابية تراوحت - من الأدنى إلى الأعلى - ما بين (2.552-3.436)، وانحرافات معيارية تراوحت من الأدنى إلى الأعلى ما بين (0.679-0.921)، كما جاء الترتيب التنازلي لمستوى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة حسب متوسطاتها الحسابية، في الترتيب الأول معيار المشاركة، بمتوسط حسابي يساوي (3.436) وانحراف معياري قدره (0.801) بمستوى (مرتفع)، وبالترتيب الثاني معيار العدالة، بمتوسط حسابي (3.378) وانحراف معياري بلغ (0.824)

وذلك لغرض التعرف على مستوى تطبيق فقرات معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية) بديوان بلدية بنغازي، كما يُظهر ذلك جدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن مستوى تطبيق فقرات معايير الحوكمة الرشيدة بديوان بلدية بنغازي.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب	الفقرة	رقم الفقرة	المعيار
3.453	.862	مرتفع	1	تتسم الإجراءات الإدارية بالوضوح.	1	الشفافية
3.331	.653	متوسط	4	تُعمم التشريعات واللوائح المنظمة لسير العمل بالديوان.	2	
3.387	.714	متوسط	2	يطلع الموظفون على نتائج تقييم أدائهم بالديوان .	3	
3.316	.765	متوسط	5	تتسم الاتصالات بالسهولة والبسر الديوان..	4	
3.335	.776	متوسط	3	يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بوظيفتك بسهولة.	5	
3.364	0.754	متوسط		المتوسط الحسابي العام، الانحراف المعياري ، مستوى تطبيق معيار الشفافية.		
3.457	.774	مرتفع	1	أتمتع بامتيازات وظيفية أسوة بنظرائي بالديوان	6	العدالة
3.395	.838	متوسط	2	معايير الترقية بالديوان عادلة وموضوعية	7	
3.332	.913	متوسط	4	تُطبق العقوبات على جميع العاملين بالديوان دون تمييز.	8	
3.391	.803	متوسط	3	تمنح الحوافز بعدالة للعاملين بالديوان	9	
3.317	.792	متوسط	5	تتعامل الإدارة العليا بعدالة مع كافة المستويات الإدارية بالديوان.	10	
3.378	0.824	متوسط		المتوسط الحسابي العام، الانحراف المعياري، مستوى تطبيق معيار العدالة.		
3.345	.887	متوسط	4	يتبنى ديوان البلدية سياسة الباب المفتوح مع المراجعين.	11	المشاركة
3.129	.763	متوسط	5	تشارك جميع المستويات الإدارية في رسم سياسات العمل بالديوان.	12	
3.672	.812	مرتفع	1	يُهتم الديوان بدراسة شكاوي واقتراحات المراجعين .	13	
3.412	.723	مرتفع	3	يتعاون ديوان البادية مع المنظمات المناظرة.	14	
3.623	.842	مرتفع	2	يعمل موظفو الديوان وفق رؤية مشتركة.	15	
3.436	0.801	مرتفع		المتوسط الحسابي العام، الانحراف المعياري، مستوى تطبيق معيار المشاركة.		

يتبع جدول رقم (6):

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم الفقرة	المعايير
5	متوسط	1.123	3.184	يوجد بالديوان نظام للمساءلة.	16	المساءلة
3	متوسط	.815	3.373	يقدم الديوان تقارير عن عملة إلى الجهات الرقابية .	17	
2	مرتفع	.763	3.431	الاختصاصات والمسؤوليات واضحة.	18	
4	متوسط	.923	3.283	تتناسب السلطة مع المسؤوليات الوظيفية.	19	
1	مرتفع	.983	3.492	تهدف البرامج التدريبية بالديوان إلى تعميم ثقافة المساءلة.	20	
متوسط		0.921	3.323	المتوسط الحسابي العام، الانحراف المعياري، مستوى تطبيق معيار المساءلة.		
2	متوسط	.961	3.382	تطبق قوانين ولوائح العمل على جميع العاملين بالديوان.	21	سيادة القانون
5	متوسط	.651	3.270	تطبق بالديوان إجراءات قانونية واضحة.	22	
1	مرتفع	.773	3.441	تتسم العلاقات الوظيفية بالرسمية في الديوان.	23	
3	متوسط	.862	3.342	يتقيد العاملون بالديوان بالتعليمات الصادرة من الإدارة العليا.	24	
4	متوسط	.796	3.284	يتوافر بالديوان وحدة لتقديم الاستشارات القانونية.	25	
متوسط		0.679	3.344	المتوسط الحسابي العام، الانحراف المعياري، مستوى تطبيق معيار سيادة القانون.		
2	ضعيف	.751	2.516	يملك الديوان خطة إستراتيجية .	26	الرؤية الإستراتيجية
1	متوسط	.835	3.014	يقوم الديوان بتحديد الفرص والمخاطر التي تواجهه .	27	
5	ضعيف	.915	2.354	يعدل الديوان أهدافه وخطته الإستراتيجية .	28	
3	ضعيف	.795	2.462	تشارك المستويات الإدارية في وضع الخطة الإستراتيجية	29	
4	ضعيف	.897	2.412	الإجراءات الإدارية بالديوان تحقق رؤيته الإستراتيجية .	30	
ضعيف		0.839	2.552	المتوسط الحسابي العام ، الانحراف المعياري ، مستوى تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية.		

الفقرة رقم (6) (أتمتع بامتيازات وظيفية أسوة بنظرائي بالديوان)، بمتوسط حسابي مقداره (3.457) وانحراف معياري بلغ (0.774) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7) (معايير الترقي بالديوان عادلة وموضوعية)، بمتوسط حسابي بلغ (3.395) وانحراف معياري بلغ (0.838) بمستوى تطبيق (متوسط)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة رقم (9) (تمنح الحوافز بعدالة للعاملين بالديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.391) وانحراف معياري مقداره (0.803) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (8) (تطبق العقوبات على جميع العاملين بالديوان دون تمييز)، بمتوسط حسابي بلغ (3.332) وانحراف معياري مقداره (0.913) بمستوى تطبيق (متوسط) وبالمرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة رقم (10) (تتعامل الإدارة العليا بعدالة مع كافة المستويات الإدارية بالديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.317) وانحراف معياري مقداره (0.792) بمستوى تطبيق (متوسط).

ويتبين من الجدول رقم (6) كذلك أن المتوسطات الحسابية لفقرات معيار المشاركة، قد تراوحت ما بين (3.129-3.672)، بمستويي تطبيق (متوسط، وضعيف)، وقد جاءت مرتبة تنازليا حسب متوسطاتها الحسابية، في المرتبة الأولى الفقرة رقم (13) (يهتم الديوان بدراسة شكاوي واقتراحات المراجعين)، بمتوسط حسابي مقداره (3.672) وانحراف معياري بلغ (0.812) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (15)

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لفقرات معيار الشفافية، قد تراوحت ما بين (3.316-3.453)، بمستويي تطبيق (متوسط، ومرتفع)، وقد جاءت مرتبة تنازليا حسب متوسطاتها الحسابية، في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) (تتسم الإجراءات الإدارية بالوضوح)، بمتوسط حسابي مقداره (3.453) وانحراف معياري بلغ (0.862) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) (يطلع الموظفون على نتائج تقييم أدائهم بالديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.387) وانحراف معياري بلغ (0.714) بمستوى تطبيق (متوسط)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة رقم (5) (يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بوظيفتك بسهولة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.335) وانحراف معياري مقداره (0.776) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (2) (تعمم التشريعات واللوائح المنظمة لسير العمل بالديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.331) وانحراف معياري مقداره (0.653) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة رقم (4) (تتسم الاتصالات بالسهولة واليسر في الديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.316) وانحراف معياري مقداره (0.765)، بمستوى تطبيق (متوسط).

كما يتضح من الجدول رقم (6) أيضا أن المتوسطات الحسابية لفقرات معيار العدالة، قد تراوحت ما بين (3.457-3.317)، بمستويي تطبيق (متوسط، ومرتفع)، وقد جاءت مرتبة تنازليا حسب متوسطاتها الحسابية، في المرتبة الأولى

(17) يقدم الديوان تقارير عن عملة إلى الجهات الرقابية)، بمتوسط حسابي بلغ (3.373) وانحراف معياري مقداره (0.815) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (19) (تناسب السلطة مع المسؤوليات الوظيفية)، بمتوسط حسابي بلغ (3.283) وانحراف معياري مقداره (0.923) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة رقم (16) (يوجد بالديوان نظام للمساءلة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.184) وانحراف معياري مقداره (1.123) بمستوى تطبيق (متوسط).

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) يتبين أن المتوسطات الحسابية لفقرات معيار سيادة القانون، قد تراوحت ما بين (3.270-3.441)، بمستويي تطبيق (متوسط، ومرتفع)، وقد جاءت مرتبة تنازليا حسب متوسطاتها الحسابية، في المرتبة الأولى الفقرة رقم (23) (تنتم العلاقات الوظيفية بالرسمية في الديوان)، بمتوسط حسابي مقداره (3.441) وانحراف معياري بلغ (0.773) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (21) (تطبق قوانين ولوائح العمل على جميع العاملين بالديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.382) وانحراف معياري بلغ (0.961) بمستوى تطبيق (متوسط)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة رقم (24) (يتقيد العاملون بالديوان بالتعليمات الصادرة من الإدارة العليا)، بمتوسط حسابي بلغ (3.342) وانحراف معياري مقداره (0.862) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (25) (يتوافر بالديوان

(يعمل موظفو الديوان وفق رؤية مشتركة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.623) وانحراف معياري بلغ (0.842) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة رقم (14) (يتعاون ديوان البادية مع المنظمات المناظرة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.413) وانحراف معياري مقداره (0.723) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وبالمرتبة الرابعة الفقرة رقم (11) (يتبنى ديوان البلدية سياسة الباب المفتوح مع المراجعين)، بمتوسط حسابي بلغ (3.345) وانحراف معياري مقداره (0.887) بمستوى تطبيق (متوسط)، وبالمرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة رقم (12) (تشارك جميع المستويات الإدارية في رسم سياسات العمل بالديوان)، بمتوسط حسابي بلغ (3.129) وانحراف معياري مقداره (0.763)، بمستوى تطبيق (متوسط).

ويتضح من الجدول رقم (6) أيضا أن المتوسطات الحسابية لفقرات معيار المساءلة، قد تراوحت ما بين (3.184-3.492)، بمستويي تطبيق (متوسط، ومرتفع)، وقد جاءت مرتبة تنازليا حسب متوسطاتها الحسابية، في المرتبة الأولى الفقرة رقم (20) (تهدف البرامج التدريبية بالديوان إلى تعميم ثقافة المساءلة)، بمتوسط حسابي مقداره (3.492) وانحراف معياري بلغ (0.983) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (18) (الاختصاصات والمسؤوليات واضحة)، بمتوسط حسابي بلغ (3.431) وانحراف معياري بلغ (0.763) بمستوى تطبيق (مرتفع)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة رقم

وحدة لتقديم الاستشارات القانونية)،
بمتوسط حسابي بلغ (3.284) وانحراف
معياري مقداره (0.796) بمستوى تطبيق
(متوسط)، وبالمرتبة الخامسة و الأخيرة
الفقرة رقم (22) (تطبق بالديوان إجراءات
قانونية واضحة)، بمتوسط حسابي بلغ
(3.270)، وانحراف معياري مقداره
(0.650) بمستوى تطبيق (متوسط).

ويوضح الجدول رقم (6) أيضا أن
المتوسطات الحسابية لفقرات معيار الرؤية
الإستراتيجية، قد تراوحت ما بين (2.354
-3.014)، بمستويي تطبيق (ضعيف،
ومتوسط)، وقد جاءت مرتبة تنازليا حسب
متوسطاتها الحسابية، في المرتبة الأولى
الفقرة رقم (27) (يقوم الديوان بتحديد
الفرص والمخاطر التي تواجهه)، بمتوسط
حسابي مقداره (3.014) وانحراف
معياري يبلغ (0.835) بمستوى تطبيق
(متوسط)، وجاءت في المرتبة الثانية
الفقرة رقم (26) (يمتلك الديوان خطة
إستراتيجية)، بمتوسط حسابي بلغ
(2.516) وانحراف معياري بلغ (0.751)
بمستوى تطبيق (ضعيف)، وفي المرتبة
الثالثة الفقرة رقم (29) (تشارك المستويات

الإدارية في وضع الخطة الإستراتيجية)،
بمتوسط حسابي بلغ (2.462) وانحراف
معياري مقداره (0.795) بمستوى تطبيق
(ضعيف)، وبالمرتبة الرابعة الفقرة رقم
(30) (الإجراءات الإدارية بالديوان تحقق
رؤيته الإستراتيجية)، بمتوسط حسابي بلغ
(2.412) وانحراف معياري مقداره
(0.897) بمستوى تطبيق (ضعيف)
وبالمرتبة الخامسة والأخيرة الفقرة رقم
(28) (يعدل الديوان أهدافه وخطته
الإستراتيجية)، بمتوسط حسابي بلغ
(2.354) وانحراف معياري مقداره
(0.915) بمستوى تطبيق (ضعيف).

■ الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني، والذي ينص على " ما درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، استخدم
الباحث المتوسطات الحسابية،
والانحرافات المعيارية، والمستوى،
والترتيب، في تحليل إجابات المبحوثين
عن هذا التساؤل، كما يوضح ذلك الجدول
رقم (7).

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين عن
درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	أشعر بتحقيق ذاتي باستمرار في عملي بالديوان	3.89	0.59	مرتفع	1
2	أشعر بأن تمسكي بالعمل ميزة في حد ذاتها.	2.27	0.97	ضعيف	19
3	أشعر بأنني عضو فعال في الديوان.	2.31	0.93	متوسط	18
4	أشعر بالتجانس بين قيمي الشخصية وقيم العمل.	2.14	1.01	ضعيف	20

يتبع جدول رقم (7):

8	مرتفع	0.73	3.50	أشعر بارتباط قوي بالعمل .
6	مرتفع	0.72	3.78	أشعر أن مشاكل العمل جزء من مشاكلي .
4	مرتفع	1.30	3.82	أشعر بالانتماء للديوان.
7	مرتفع	1.21	3.76	أشعر بأنني أتحصل على مزايا من عملي بالديوان.
14	متوسط	0.93	3.39	أشعر بالرغبة في الاستمرار بالعمل في الديوان.
16	متوسط	0.89	3.08	أشعر بأن قرار بقائي بالديوان من أفضل البدائل المتاحة.
10	مرتفع	.93	3.45	أشعر بأنني جزء من الديوان .
12	مرتفع	1.30	3.43	العمل بالديوان يحقق أهدافي المستقبلية
11	مرتفع	.87	3.44	أشعر بالفخر عند الحديث عن ديوان البلدية .
5	مرتفع	.82	3.81	أشعر أن بقائي في الديوان أفضل لي .
13	متوسط	.84	3.39	أشعر بعدم الندم في استمراري بالعمل في ديوان البلدية .
17	متوسط	.94	3.04	أشعر بالفخر لاستمراري في العمل بديوان البلدية.
15	متوسط	.83	3.11	أشعر بأنني مدين لديوان البلدية .
9	مرتفع	.88	3.49	أشعر بارتباط وثيق مع زملائي بديوان البلدية
2	مرتفع	.87	3.88	أشعر بانتماء وجداني بديوان البلدية .
3	مرتفع	.72	3.87	أشعر بالالتزام أخلاقي لديوان البلدية .
			3.34	المتوسط الحسابي العام
			.910	الانحراف المعياري العام
			متوسطة	درجة الالتزام التنظيمي

للإجابة عن هذا التساؤل، فقد استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لتحليل طبيعة العلاقة ما بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مجتمعة، والالتزام التنظيمي، كما يوضح ذلك الجدول رقم (8) التالي:

يتضح من الجدول رقم (7)، أن المتوسط الحسابي العام لإجابات المبحوثين عن درجة الالتزام التنظيمي قد بلغ (3.34) بانحراف معياري عام مقداره (0.91)، الأمر الذي يعني درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، هي درجة (متوسطة).

■ الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث، والذي ينص على " هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟ .

جدول رقم (8): معامل ارتباط بيرسون بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها
مجتمعة و الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

القرار الإحصائي	المتغير التابع (الالتزام التنظيمي)		المتغير المستقل
	مستوى الدلالة (Sig)	معامل الارتباط (r)	
علاقة طردية قوية	0.043	* .782	تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).
- جميع جداول معامل الارتباط من إعداد الباحث، استناداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معيار المشاركة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معيار المساءلة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معيار سيادة القانون والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لتحليل طبيعة العلاقة بين تطبيق كل معيار من معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الإستراتيجية)، والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، كما يوضح ذلك الجدول رقم (9) التالي:

يتضح من الجدول رقم (8)، أن معامل الارتباط بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة والالتزام التنظيمي بلغ (r = .782) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.043)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة، زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

■ الإجابة عن التساؤلات الفرعية (الرابع، الخامس، السادس، السابع، الثامن، التاسع) والتي تنص على:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معيار الشفافية والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معيار العدالة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي؟

جدول رقم (9): * معامل ارتباط بيرسون بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة (الشفافية، العدالة، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، والرؤية الاستراتيجية)، والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

م	المتغير المستقل (تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة)	المتغير التابع (الالتزام التنظيمي)	
		معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تطبيق معيار الشفافية.	0.754**	0.000
2	تطبيق معيار العدالة.	0.763**	0.000
3	تطبيق معيار المشاركة.	0.788**	0.000
4	تطبيق معيار المساءلة.	0.654*	.041
5	تطبيق معيار سيادة القانون.	0.684*	.002
6	تطبيق معيار الرؤية الاستراتيجية.	0.494 *	0.031

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (01 . α).

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (05 . α).

* جميع جداول معامل الارتباط من إعداد الباحث، استناداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS .

أن معامل الارتباط بين تطبيق معيار المشاركة ودرجة الالتزام التنظيمي، قد بلغ (**0.788) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.000). وهي أقل من (01 . α)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المشاركة ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق معيار المشاركة، زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

ويتضح أيضاً من الجدول رقم (9)، أن معامل الارتباط بين تطبيق معيار المساءلة ودرجة الالتزام التنظيمي، قد بلغ (*0.654) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.004). وهي أقل من (05 . α)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المساءلة ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق معيار المساءلة، زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية

بنغازي من الجدول رقم (9)، أن معامل الارتباط بين تطبيق معيار الشفافية ودرجة الالتزام التنظيمي، قد بلغ (**0.754) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.000). وهي أقل من (01 . α)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الشفافية ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق معيار الشفافية زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، كما يتضح من الجدول رقم (9) أيضاً أن معامل الارتباط بين تطبيق معيار العدالة ودرجة الالتزام التنظيمي، قد بلغ (**0.763) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.000). وهي أقل من (01 . α)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار العدالة ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق معيار العدالة زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، ويوضح الجدول رقم (9)،

2. غالبية مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي، من الذكور وينسبه بلغت (90%)، و ما نسبته (63.34%) من المديرين من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، وما نسبته (13.33%) منهم من ذوي المستوى التعليمي ماجستير أو دكتوراة. وبينت الدراسة أن ما نسبته (21.66%) من مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية لديهم سنوات خبرة تمتد من 10-15 سنوات، وما نسبته (33.34%) لديهم سنوات خبرة تمتد من 15 - 20 سنة.

■ نتائج تتعلق بمستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة، ودرجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي:

1. أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة، بديوان بلدية بنغازي ذات مستوى متوسط .

2. أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي، هي درجة متوسطة.

3. بينت النتائج كذلك أن تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، قد جاءت مرتبة - حسب مستوى تطبيقها - من الأعلى إلى الأدنى، في الترتيب الأول معيار المشاركة، وبالترتيب الثاني معيار العدالة، وفي الترتيب الثالث معيار الشفافية وبالترتيب الرابع معيار المساءلة، وفي الترتيب الخامس معيار سيادة القانون، وبالترتيب السادس والأخير معيار الرؤية الإستراتيجية.

بنغازي. وبالنظر إلى الجدول رقم (9)، يتبين أن معامل الارتباط بين تطبيق معيار سيادة القانون ودرجة الالتزام التنظيمي، قد بلغ (*0.684) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.002) وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار سيادة القانون ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق معيار سيادة القانون، زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي. ويتبين من نفس الجدول أيضا، أن معامل الارتباط بين تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية ودرجة الالتزام التنظيمي، قد بلغ (*.494) وأن القيمة الاحتمالية (Sig)، قد بلغت (0.031) وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية ودرجة الالتزام التنظيمي، أي أنه كلما زاد مستوى تطبيق معيار الرؤية الإستراتيجية، زادت درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

13. النتائج:

■ نتائج تتعلق بالخصائص العامة للمبحوثين:

1. أظهرت الدراسة أن ما نسبته (36.66%) من مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي متخصصون بمجال الإدارة، وما نسبته (48.34%) من المديرين توزعوا على تخصصات علمية أخرى، مثل الهندسة، تقنية المعلومات، الحقوق، الزراعة، العلوم السياسية، الإعلام، التاريخ، والإحصاء.

■ نتائج تتعلق بتساؤلات الدراسة:

1. بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية، بين تطبيق الحوكمة الرشيدة بمعاييرها مجتمعة والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

2. كشفت نتائج الدراسة أيضا وجود علاقة ارتباط موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة التالية (الشفافية، والعدالة، والمشاركة) والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي .

3. أظهرت النتائج كذلك وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الرؤية الإستراتيجية والالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي.

14. التوصيات:

1. ضرورة التأكيد على تبني مديري الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية بديوان بلدية بنغازي لمفهوم الحوكمة الرشيدة، وتوعيتهم بمعاييرها وآلياتها وأهدافها.

2. الاهتمام بالمؤتمرات العلمية، والدورات التدريبية، التي تتعلق بتحسين مستوى تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ، ورفع درجة الالتزام التنظيمي بديوان بلدية بنغازي .

3. التركيز على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ذات الارتباط القوي بالالتزام التنظيمي والمتمثلة في الشفافية، العدالة، والمشاركة.

4. زيادة الاهتمام برفع مستوى تطبيق المعايير ذات الارتباط الضعيف بالالتزام التنظيمي والمتمثلة في معيار الرؤية الإستراتيجية.

5. إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ، والالتزام التنظيمي، لاسيما أن معامل الارتباط بهذه الدراسة قد أوضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مجتمعة والالتزام التنظيمي .

1. الهوامش:

(1) أجريت المقابلات ، خلال شهر (فبراير) من العام 2021.

2. قائمة المراجع:

■ المراجع العربية

- البسام، بسام. 2014. الحوكمة الرشيدة دراسة حالة على المملكة السعودية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (67، و68)، 176-200.

- أبو عجيبة، عيسى. 2019. أثر تطبيق الحوكمة على التطوير التنظيمي من وجهة نظر الهيئتين الإدارية والأكاديمية بجامعة سبها. ورقة بحثية، المؤتمر الدولي للعلوم التقنية، جامعة سبها، ليبيا.

- أبو جياب ، محمد. 2014. مداخل تنمية الالتزام التنظيمي لدى ضباط الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- أبو الروس، سامي؛ حنونة ،سامي. 2011. تأثير الأيمان بالمنظمة على رغبة العاملين في الاستمرار بالعمل في جامعاتهم، دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد (19)، العدد (1).

- أبو بكر ، مصطفى محمود .2005. المتطلبات الإدارية والتنظيمية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحكومة، دراسة تطبيقية على منظمات التعليم الجامعي الحكومي. ورقة بحثية، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر.
- أحلام، فرج الله؛ موراد، حمادي .2021. واقع تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة في الجامعة الجزائرية وفق نتائج بطاقة فحص حوكمة الجامعات التي أقرها البنك الدولي. ورقة بحثية، المؤتمر الدولي 2021 حول ضمان مؤسسات التعليم العالي، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا .
- الحلو، أحمد فتحي .2012. دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- إدريس، ثابت عبدالرحمن .2001. المدخل الحديث في الإدارة العامة. القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الخرابشة، عبد .1997. الشفافية في الخدمة المدنية، تجربة ديوان المحاسبة. الأسبوع العلمي الأردني الخامس، الجمعية العلمية الملكية، المجلد (2)، عمان، الأردن.
- العادلي، حسين درويش .2015. إدارة المجتمع والدولة: الشكل والمضمون. مجلة السلام والديمقراطية، نوفمبر، العدد 16/11، بغداد، العراق.
- العلق، بشير محمد .2018. الإدارة الحديثة، نظريات ومفاهيم. دار اليازوردي للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- العريبي، منال .2014. واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر الهيئتين الإدارية والأكاديمية بجامعة الإمام محمد بن سعود دراسة ميدانية. المجلة الدولية المتخصصة، عمان، العدد (2)، 114-148.
- العريبي، خالد عبدالله ويعيرة، أنس ابوبكر .2019. علاقة التأثير والتأثر بين مكافحة الفساد ومكونا الحكم الرشيد : نحو فهم أعمق للسياق
- المؤسساتي الليبي. ورقة بحثية، المؤتمر العلمي الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2-40.
- العالول، عبد الماجد خليل .2011. مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية في غزة وأثرها على الاستعداد المؤسسي ضد الفساد. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- القماطي، يوسف محمد طاهر .2018. المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام SPSS . ط1، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، بنغازي .
- اللوزي، موسى .2003. التطوير التنظيمي: أسس ومفاهيم حديثة. عمان، دار وائل للنشر.
- ال قاسم ، رؤى .2012. أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- بياضي، صفاء .2015. دور إدارة الأداء البشري في تحقيق الالتزام التنظيمي، دراسة حالة في مؤسسة النسيج والتجهيز. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .1997. تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق فرص للأجيال القادمة، المكتب الإقليمي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .2012. تقرير التنمية الإنسانية العربية: خلق فرص للأجيال القادمة. المكتب الإقليمي .
- ثوراندنيك، روبرت، و هيجن اليزابيث .1986. القياس والتقويم في علم النفس. ترجمة: عبدالله الكيلاني، عبدالله علي، عمان، مركز الكتب الأردني.
- حملاوي، عبدالحق .2013. تجربة الجزائر، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد، تجربة الجزائر 1999-2007 . محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- حامد، سعيد شعبان. 2002. تحليل أثر عملية التكيف التنظيمي على الالتزام التنظيمي للفرد. *مجلة المحاسبة والتأمين، العدد (59)، 202-167*.
- خريس، إسماعيل فلاح. 2020. *أثر تطبيق الحوكمة على اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعات الأردنية الخاصة في إقليم الشمال*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- درة، عبدالباري، و الصباغ، زهير. 2010. *إدارة الموارد البشرية: منحي نظمي*. القاهرة: دار المعرفة.
- دويدار، عبدالفتاح. 1999. *أسس علم النفس التجريبي*. بيروت: دار النهضة العربية.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقارير السنوية للأعوام، (2014-2015، 2016-2021).
- رشيد، مازن فارس. 2004. *الدعم التنظيمي المدرك والأبعاد المتعددة للولاء التنظيمي*. *المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (11)، العدد (1)*.
- عوض، عباس محمد. 1999. *القياس النفسي بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
- عبدالباقي، صلاح. 2005. *مبادئ السلوك التنظيمي*. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- فرج، شعبان. 2012. *الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2010*. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مسعود، فاطمة عبدالقادر. 2009. *المشاركة في اتخاذ القرارات وعلاقتها بالالتزام التنظيمي*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة قارونس، بنغازي، ليبيا.
- ماهر، أحمد. 2009. *السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات*. الإسكندرية، الدار الجامعية.
- مطير، سمير عبدالرازق. 2013. *واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين.
- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. 2007. *سيادة القانون*. المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.
- مصلح عيبر. 2017. *النزاهة والشفافية في مواجهه الفساد*. ط1، إتلاف من أجل الفساد النزاهة والشفافية، فلسطين.
- **المراجع الأجنبية.**
- Hassan, Arif. 2002. *Organizational Justice as Adeterminant of Organizational Commitment and Intention to Leave Intemational Islamic University, Malaysia*. *Asian Acadmy Of Management Journal* 7 (2), 55-66.
- Kim. Terre. 2007. *Changing University Governannce and Management in the UK and Elsewhere under Market Conditions: Issues of quality Assurance and Accounttability*. *Articie Intellectual Economics*, 2 (4). 35-42.
- Neyshabor, A & Rashidi, P., 2013. *An Invetigation of the Relationship between Job Enrichment and Organizational Commitment*. *International jornal of Research in Organizational Behavior and Human Resource Management*, 1(3). 57-65.
- Nikolic, Ivan. 2008. *Participants Manul no Good Governace Car Internationl in Sierna Leone*.
- Obais, Ibim and Chinedu Nakwagu. 2017. *Effect of Corporate Governace on Risk Management OF Banks in Nageria*. *Articie International Journal of finance and Accounting*. 6 (5).145-153.
- Qaisar, M., 2012. *Explorng Effects of Organizational Commitment*

Employee Performance: Implications for Human Resource Strategy Interdisciplinary. *Journal of Contemporary Research in Business*.3 (11).

- UNDP.2012. Governance for Sustainable Human Development.
- Wilkinson, et al., 2010. *The Oxford Handbook of Participation in Organizations: Conceptualizing Employee Participation in Organizations*. Oxford University Press. New York. 1st Edition.

عرض الكتب

الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟

المؤلف: د. علي الدين هلال

الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت.

تاريخ النشر: ديسمبر 2019م.

عدد الصفحات: 271 صفحة.

عرض: أ. خالد خميس السحاتي، محاضر، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

بريد إلكتروني: Khalid.elshati@uob.edu.ly

النظام الذي يؤدي إلى تبني الحكومات مجموعة من السياسات العامة، التي توفر فرص الحياة المتساوية لأكبر عدد من المواطنين، وتحقق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والطبقات والمناطق، وهو ما يُسمى مضمون الديمقراطية أو الديمقراطية الغائية؟.. ومن هنا فإن أهمية موضوع الديمقراطية تنبع من أنها تتناول قضايا حيوية، تشمل طبيعة العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وأساس الطاعة السياسية، أو الالتزام السياسي، والتوازن الضروري والمطلوب بين الحرية والسلطة، والعلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية، فالبحت في موضوع الديمقراطية هو بحث في الشرعية، شرعية الدولة، وشرعية النظم السياسية والاجتماعية القائمة.

ويتناول هذا الكتاب أربع قضايا رئيسية، أولها ديناميات أزمة النظم السلطوية وأنماط التفاعلات التي تؤدي إلى سقوطها. وثانيها تحديات تأسيس النظام الديمقراطي، كوضع إطار دستوري جديد، والانتخابات. أما ثالثها فهي عملية تعزيز النظام الديمقراطي، رابعا وأخيرا حدود الانتقال إلى النظم الديمقراطية، من خلال دراسة الانتقادات الموجهة إلى

لايزال الحديث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وما يتعلق بهما من أحداث ومفاهيم ومؤسسات وإجراءات، يستحوذ على اهتمام كثير من الباحثين والكتّاب، حيث صدرت في العقود الماضية مئات الكتب عن هذا الموضوع، بلغات عديدة، حتى أصبح تأليف كتاب جديد في هذا المجال يتطلب الإجابة عن سؤال مهم، يتمثل في لماذا هذا الكتاب؟، وهو ما استهزل به - مؤلف هذا الكتاب - مقدمة كتابه المهم الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟، حيث ذكر أن هذا العمل يقدم جديدا على مستويين، الأول أنه كتاب موضوعه الخبرات الدولية للانتقال الديمقراطي، ولكن هدفه فهم العوامل التي أدت إلى تعثر الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي. ولا يمكن إدراك ذلك إلا بالمقارنة وتحليل تجارب التطور الديمقراطي في دول ومجتمعات مختلفة. والثاني، أن هذا الكتاب يتساءل عن ماهية تلك الديمقراطيات التي ننتقل إليها، وهل هي - كما يرى بعض الباحثين الغربيين - مجموعة من المؤسسات والإجراءات المتعلقة بطريقة الوصول إلى الحكم وتداول السلطة من يد إلى أخرى؟، وهو ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية؟، أو أنها

الديموقراطي، بينما لا يدرس العمليات السياسية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بالانتقال، وهو ما درسه الاتجاهان الثاني والثالث؛ فكلاهما ركز على أحد جانبي عملية الانتقال. وبشكل عام يستفيد أغلب الباحثين في دراساتهم عن الانتقال إلى الديمقراطية من الأفكار والمفاهيم النابعة من هذه التوجهات النظرية الكبرى.

وتتناول الفصل الثالث انهيار النظم السلطوية، من خلال عرض كيفية انهيار تلك النظم، وتوضيح السمات العامة للنظم السلطوية وانتقالها من السلطوية النقية إلى السلطوية الهجين، كالسلطوية التنافسية أو الانتخابية، وتوضيح آليات انهيار هذه النظم، والتفاعلات المرتبطة بها، والفاعلين الرئيسيين في هذه العملية، والتأثيرات الداخلية والخارجية، وكذلك الدراسة المقارنة بين هذه النظم في انهيارها. وهنا تم تحديد العوامل الحاكمة في هذا المجال في القوة التنظيمية والتماسك الداخلي للنخبة الحاكمة، الخبرة المشتركة بين أعضاء النخبة في مرحلة النضال الثوري، السيطرة على الموارد الاقتصادية، ودرجة الانكشاف في العلاقة مع الدول الغربية.

وتطرق المؤلف في الفصل الرابع من الكتاب إلى عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وركز فيه على تعريف الانتقال إلى الديمقراطية، أنماطه، سمات المرحلة الانتقالية وتحدياتها، والتصميم المؤسسي للنظام الجديد. ويُعرف مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية بمجموعة العمليات (Processes) التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى

الديمقراطية التمثيلية، ومناقشة الاجتهادات الأخرى كالديمقراطية التوافقية والتشاورية والرقمية.

ويتكون هذا الكتاب من ستة فصول، يتناول الفصل الأول، الديمقراطية بين القيم والمؤسسات، تناول فيه المؤلف كلمة الديمقراطية من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، وخلص إلى أن الأمر الراجح أنه لا يمكن حصر معنى الديمقراطية في تعريف جامد خارج عن الزمان والمكان، فالنظام الديمقراطي هو حصيلة خبرة اجتماعية يعاد تعريفها وتشكيلها من إطار ثقافي إلى آخر، ومن زمان إلى آخر. ويستند النظام الديمقراطي إلى أساسين، مجموعة من القيم التي تمثل ثقافة الديمقراطية، ومجموعة المؤسسات والترتيبات التنظيمية التي تمثل وتجسد تلك القيم.

ويستعرض الفصل الثاني من هذا الكتاب الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النظم الديمقراطية، وركز المؤلف في هذا الشأن على ثلاث مدارس أو اتجاهات رئيسية، سعت إلى تفسير بروز النظام الديمقراطي ومؤسساته، الأول اتجاه التنمية/ التحديث (توافر الشروط المسبقة)، والثاني اتجاه الفاعلين السياسيين (اختيارات النخب وتفضيلاتها)، والثالث اتجاه التحليل البنائي (نمط توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية)، وخلص المؤلف في هذا الجانب إلى أن هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة مكملة لبعضها البعض، فالإتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية يبين السياق المجتمعي المحبذ لعملية الانتقال والتعزيز

احتمال لجوء إحدى النخب السياسية إلى استخدام أساليب للتعامل مع الفاعلين الآخرين، أو للوصول إلى السلطة عن غير الطريق الديمقراطي وخارج المؤسسات الشرعية.. فعملية التعزيز الديمقراطي ليست مسألة حتمية، ولا يمكن الرجوع عنها، فهي عبارة عن حالة توازن بين القوى المؤيدة للديمقراطية والتي تولت السلطة، وتلك التي تعارضها أو تتخوف منها.. وجوهر هذه العملية هو بناء القدرات اللازمة لممارسة الحكم الديمقراطي، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بطريقة ديمقراطية.

ويستعرض الفصل السادس والأخير من الكتاب حدود الانتقال إلى الديمقراطية: تعدد المفاهيم والأنماط، ويعرض هذا الفصل أهم التطورات التي لحقت بالنظم والممارسات الديمقراطية في دروس الممارسة وتغيير الظروف. وركز المؤلف على الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية النخبوية، الديمقراطية التوافقية، الديمقراطية الاجتماعية، الديمقراطية الرقمية، والديمقراطية التشاورية.. وعليه، فإن ذبوع مفهومي الديمقراطية الرقمية والتشاورية وغيرهما يؤكد بجلاء أن حيوية الديمقراطية تنبع من قدرتها على التطور والتكيف مع الظروف المتغيرة، وأنه لا يوجد شكل مؤسسي جامد أو نهائي لها. وكما أن مؤسساتها قد تطورت في العصر الحديث من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، واتخذت شكل الهيئات التمثيلية النيابية، فإنها يمكن أن تتطور أيضاً في المستقبل وتأخذ أشكالاً أخرى. والخلاصة من تعدد

الحكم الديمقراطي.. بعدها تم تناول العوامل المدعمة لنجاح الانتقال إلى الديمقراطية، وأبرزها استقرار مفهوم الدولة، القبول بشرعية الحكومة الانتقالية، استمرار مناخ الجبهة الوطنية أو الكتلة التاريخية، إدماج الفاعلين الرئيسيين، قدرة القيادات السياسية على التفاوض وبناء التحالفات، والتوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي.

وفي الفصل الخامس تناول المؤلف تعزيز الديمقراطية، باعتبار أن توطيد أركان الديمقراطية أو التعزيز الديمقراطي (Consolidation Demo- cratic) ، يشير إلى ترسيخ المؤسسات والترتيبات الديمقراطية، وقبول الفاعلين الرئيسيين لها، والاعتقاد أنها توفر فرصاً متكافئة للجميع للمشاركة في الحكم، وأنها تضمن مصالحهم بعدالة، وأنها الحكم والفيصل في حسم الخلافات بينهم. فالتعزيز قد يكون بمعنى استمرار أو طول بقاء المؤسسات الديمقراطية، أو بمعنى غياب التهديدات للنظام الديمقراطي، أو بمعنى الاقتراب من المثل العليا الديمقراطية، أو تنظيم الديمقراطية، أو بمعنى استقرار مؤسسات الحد الأدنى للديمقراطية، وباستعراض التعريفات السابقة، يمكن التمييز بين جانبيين للمفهوم، يتمثل الجانب الأول في التعزيز الإيجابي، بمعنى قبول النخب الرئيسة لشرعية النظام الديمقراطي، والاعتقاد بأن الأسلوب الديمقراطي للوصول إلى الحكم هو الخيار الوحيد، وأنه لا توجد خيارات أخرى. ويتمثل الجانب الثاني في التعزيز السلبي، ويشير إلى غياب التهديدات والأخطار الموجهة إلى النظام، وعدم

الديموقراطية نظام صعب التطبيق، ويصعبُ التعايش معه..، ومع ذلك يبقى النظامُ الديموقراطي هو أفضل نظام ابتكرهُ البشرُ لإدارة أمور المجتمع والدولة، وأن أسوأ الديموقراطيات أفضل كثيراً من أصلح الديكتاتوريات؛ لأن عبقرية المؤسسات الديموقراطية تتمثل في أنها قادرةٌ على التعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع، وإدارة الخلافات بينها بطريقة سلمية، وامتلاك القدرة على المراجعة وتصحيح الذات.

ملاحظات ختامية:

يطرح المؤلف في هذا الكتاب كثيراً من الأفكار والقضايا حول موضوع الديموقراطية..، فهوامش الكتاب، التي وثقت في نهايته، من صفحة 213 إلى 229، (16 صفحة)، لم تتضمن المراجع والمصادر فقط (وهي كثيرة وثرية باللغتين العربية والإنجليزية)، وإنما تضمنت أيضاً تحليلات وتوضيحات تتعلق بمفهوم الديموقراطية، وتطورها، وملامح النظام الديموقراطي ولمحات عن تاريخه، ومفهوم الدستور، والأوليغارشية، والليبرالية، والديموقراطية التشاورية، والموجة الثالثة للديموقراطية، والفرق بين الديموقراطية الاجتماعية والاشتراكية الديموقراطية..، وغير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الكتاب يمزج بين الجوانب النظرية في موضوع الديموقراطية والتطبيق العملي لها، من خلال عرض مجموعة من تجارب بعض الدول التي مرت بعملية الانتقال إلى الديموقراطية؛ وذلك من أجل استلهاهم

الأفكار والممارسات الديموقراطية على النحو الذي عرض في هذا الفصل أن الديموقراطية هي عملية صيرورة تاريخية، تتطور وفقاً للظروف والأوضاع المتغيرة، وأن الشكل الذي يتخذه النظام الديموقراطي في مجتمع ما يتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع.

ويختتم المؤلف كتابه بطرح سؤال مهم وكبير مفاده أي مستقبل للديموقراطية؟، ويقارن في هذا الإطار بين أداء المؤسسات الديموقراطية (أحزاب، انتخابات، برلمانات - حكومات..) في دول الديموقراطيات الراسخة ونظائر هذه المؤسسات في كثير من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية. ففي هذه الدول حملت المؤسسات الديموقراطية سمات مجتمعاتها كالفقر المدقع، وشيوع الأمية، وغلبة الانتماءات الإثنية، وممارسات الزبانية السياسية على حساب قيم المواطنة والانتماء الوطني، ومن ثم يتعين على الباحث في موضوع الانتقال إلى الديموقراطية إدراك أنها عملية طويلة الأجل، ومعقدة، وديناميكية، ومفتوحة النهايات، وأن عليه الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئة، التي تتشكل فيها مضامين القيم الديموقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها.. ويؤكد المؤلف ختاماً أن الديموقراطية ليست مجموعة قوانين ومؤسسات وإجراءات فقط، بل هي أيضاً قيم ومفاهيم وثقافة وأسلوب حياة، ونمط لإدارة الأمور، تجد ملاذها وحماتها في إيمان المجتمع بها وثقته بمؤسساتها، لذلك لم يكن من الغريب أن يسجل عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني جيدنز أن

الديمقراطي وتحديات تأسيس النظام الديمقراطي.

الدروس والعبر - في عالمنا العربي - من تلك التجارب، والاستفادة منها بقدر الإمكان.. فكما هو معلوم، لا توجد وصفة جاهزة تحقق النجاح في الانتقال للديمقراطية، بل هناك تجارب مُختلفة، ومسارات متباينة، ومآلات مختلفة، ولكل تجربة خصوصيتها، وما حدث في المنطقة العربية من حراك عام 2011م، فيما سمي بالربيع العربي آنذاك، وما ترتب عليه من نتائج متعددة، بل وأزمات وحروب طاحنة، يؤكد صحة ما يذهب إليه المؤلف، من وحدة الأهداف المعلنة (إسقاط الأنظمة الديكتاتورية وبناء الديمقراطية)، واختلاف النتائج، وتعدد مسارات التحول الديمقراطي، كما أسلفت، ولهذا يخلص المؤلف إلى أن ازدهار الديمقراطية لا يتحقق بمجرد الاعتقاد في مبادئها، أو الالتزام بنتائجها في صناديق الاقتراع مرة كل أربع سنوات؛ وذلك لأن هذه الممارسات قادت إلى نوع من الركود الديمقراطي، وعزوف الشباب عن مؤسساتها، بل يتطلب ازدهار الديمقراطية ممارسة العملية الديمقراطية على نحو دوري ومستمر بما يعطي المواطن الشعور بأن له دورا في التأثير في اختيار السياسات، وفي القضايا التي تؤثر في حياته، وبما يؤكد معنى المواطنة الإيجابية.

خُلاصة القول، ومن خلال الاطلاع

على هذا الكتاب يلاحظ أنه كتاب مهم ومفيد للباحثين والمهتمين، ولطلبة الدراسات الجامعية والعليا في العلوم السياسية، لثرائه العلمي والمعرفي، وتناوله لكثير من الجوانب والقضايا والمفاهيم المرتبطة بالديمقراطية والتحول

الملخصات

تأثير جودة الإفصاح عن الاستدامة على توقعات المحللين.

The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts.

د. بوبكر خالد خالد، أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Dr. Bubaker K. Khaled, Associated Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, kbub70@gmail.com .

تاريخ الاستلام: 2022/12/29

تاريخ قبول النشر: 2023/02/14

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في تأثير جودة الإفصاح عن الاستدامة على دقة توقعات المحللين للأرباح، باستخدام بيانات من 1900 تقرير سنوي لشركات مسجلة في البورصة المصرية، تغطي الفترة من 2009 إلى 2018. وتشير النتائج إلى أن جودة الإفصاح عن الاستدامة يخفف من تفاوت المعلومات عن طريق إشارة جودة الإفصاح عن الاستدامة في تحسين دقة توقعات المحللين. بالإضافة إلى ذلك، تميز هذه الدراسة بين كمية وجودة الإفصاح عن الاستدامة ودراسة علاقتهما بدقة توقعات المحللين. وتؤكد نتائج الدراسة أن جودة الإفصاح عن الاستدامة وأبعادها التي تم أخذها في الاعتبار في إطار الدراسة تعطي صورة إفصاح أكثر واقعية من مجرد كمية الإفصاح. وتؤكد الاختبارات الإحصائية الإضافية التي تم إجراؤها النتائج الرئيسية للدراسة.

الكلمات المفتاحية: توقعات المحللين، جودة الإفصاح، نظرية الإشارة.

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير
من الفترة 1-7-2021 إلى 31-12-2021

(1) مسار الرسالة:

تاريخ المناقشة	التخصص	اسم الطالب	عنوان الرسالة
2021/8/30	اقتصاد	أميرة محمد علي شعيب	أثر صادرات النفط والخام والغاز الطبيعي على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1980-2010).
2021/9/1	اقتصاد	محمد عبد الحفيظ محمد علي	اختبار صلاحية تطبيق نموذج مندل - فلمنج على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2007).
2021/10/7	اقتصاد	أميرة صالح سليمان الفارسي	عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الليبي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2000م.
2021/9/15	إدارة الأعمال	مصطفى محمد بوهديمة امنيسى	أثر الاتصال الإداري على التعلم التنظيمي: دراسة تطبيقية في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي .
2021/9/26	إدارة الأعمال	ريم فرج نوح المالكي	مدى تطبيق متطلبات إدارة المعرفة في التدريس الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي: دراسة ميدانية على جامعة بنغازي.
2021/12/22	إدارة الأعمال	أسيل أحمد عبد السلام الكبتي	محددات تبني المستهلك الليبي للتسويق الإلكتروني: دراسة ميدانية على عينة من المستهلكين بمدينة بنغازي.
2021/7/1	محاسبة	فاطمة فيتور يوسف أحمد	مدى إدراك المراجع الخارجي الليبي لأبعاد الاستقلال وأثره في جودة المراجعة: دراسة ميدانية على المراجعين بمكاتب المراجعة الخاصة بدليل خبراء المراجعة بمصرف ليبيا المركزي.
2021/7/4	محاسبة	عبد السلام محمد عبد السلام	مدى إمكانية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الأداء في الجامعات الليبية.
2021/12/24	محاسبة	إبراهيم محمد حسين امصيك	دور حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح عن الاستدامة وفقاً لمتطلبات مبادرة الإبلاغ العالمي (GRI) في قطاع النفط والغاز في ليبيا: دراسة استقصائية لآراء العاملين في قطاع النفط والغاز في ليبيا .

2021/7/3	علوم سياسية	سهام منصور محمد بوسن	الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الوطني الليبي: دراسة ميدانية بمركز الإيواء في المنطقة الشرقية (2011- 2018).
----------	----------------	----------------------	---

المصدر: مكتب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد.



Articles

The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts.

Dr. Bubaker K. Khaled

Abstracts

The Phenomenon of Public Spending Growth in the Libyan Economy: Exploring the Causes.

Dr. Hassan Al Dami Badr

The Relation between Crude Oil Price and Government Expenditure in Libya: A VAR Approach.

Naser H. Mabrok

Mohammed A. Ali

Mohamed I. El Refadi

Disclosure of Non-Financial Information: Theoretical Readings and Analysis

Dr. Khaled Z. Al Fadhli

Dr. Sami S. El Hossade

The Effect of Trustworthy Leadership on Job Embeddedness: A Case Study (Sirte Company for the Production and Processing of Oil and Gas in the City of Brega).

Dr. Hend K. Elswae

Dr. Siham E. Abdulsayid

The Relationship of Good Governance with Organizational Commitment of Benghazi Municipality Office.

Dr. Bashir M. Al Abbar



Journal of
DIRASAT
IN ECONOMICS
AND BUSINESS

Editor- in - Chief

Dr. Faisal S. El kikhia

Managing Editor

Dr. . Ali A. Zagoub

Editorial Board

Dr. Khaled K. Al Tira

Dr. Abdulsalam M. Almegrabi

Mr. Khaled K. Al Sahati

Editorial Secretary

Mr. Saleh F. Al Shaeri

Advisory Board

Prof. Attia E. El feitur

Prof. Abduljaleel A. El Mansouri

Prof. Idris A. Shetewi

Prof. Ali saeid Ali

Prof. Salem M. Al Gamati

Contents

Introduction

○ Articles

- ❑ The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts...1
Dr. Bubaker K. Khaled

○ Abstracts

- ❑ The Phenomenon of Public Spending Growth in the Libyan Economy:
Exploring the Causes.....29
Dr. Hassan Al Dami Badr
- ❑ The Relation between Crude Oil Price and Government Expenditure
in Libya: A VAR Approach.....30
Naser H. Mabrok Mohammed A. Ali Mohamed I. El Refadi
- ❑ Disclosure of Non-Financial Information: Theoretical
Readings and Analysis.....31
Dr. Khalid Z. Al Fadhli Dr. Sami S. El Hossade
- ❑ The Effect of Trustworthy Leadership on Job Embeddedness: A Case
Study (Sirte Company for the production and processing of
Oil and Gas in the City of Brega).....32
Dr. Hend K. Elswae Dr. Siham E. Abdulsayid
- ❑ The Relationship of Good Governance with Organizational
Commitment of Benghazi Municipality Office..... 33
Dr. Bashir M. Al Abbar

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research, through publication of Journal of Dirasat in Economics and Business, **VOL . 41, No (1,2) for the year 2022.**This volume includes several researches, and essays, which were submitted and accepted for publication during **2021-2022.** These articles are in the area of economics, management, accounting, political science, marketing, finance, and public administration.

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period **of July-December 2021,** for the purpose of facilitating research function by post graduate students in Libya.

This journal accepts, theoretical and applied researches in related fields of interest. It also welcomes all scientific criticism, comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be a scientific mean for communications between all interested parties in the field of scientific research in the area of economics, business, political science, and applied quantitative method in Libya and abroad.

The Editors

ARTICLES

The Impact of Sustainability Disclosure Quality on the Analyst's Forecasts.

Dr. Bubaker K. Khaled, Associated Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, kbub70@gmail.com .

Received Data: 29/12/2022

Acceptance Data: 14/02/2023

Abstract:

This paper examines the impact of the quality of sustainability disclosure (QSD) on the accuracy of analyst's earnings forecast. The study uses data from 1900 firm-year observations drawn from Egypt stock exchange covering 2009 to 2018. The results show evidence indicates that QSD mitigates information asymmetry by signalling QSD and improving the accuracy of analysts' forecast. In addition, this study distinguishes between the quantity and the quality of sustainability disclosure and examine their relationship with the accuracy of analyst forecast. The empirical results confirm that the QSD and its dimensions considered in the study framework give more realistic disclosure picture than quantity does. The results from the additional analysis also confirm the main result.

Keywords: Analyst's forecasts, Disclosure quality, Signaling theory.

1. Introduction:

Recently, the stakeholders' concern about sustainability disclosure (SD) has increased dramatically (e.g., Aribi and Gao, 2012; Diouf and Boiral, 2017; Friske et al., 2022). Nevertheless, the research on the value relevance of SD to users in general and financial analysts in particular is scarce. This study examines the value relevance of SD

to financial analysts when they estimate earnings for future periods using firm-level data from Egyptian listed companies. The current study argues that if quality and detailed SD would send a positive signal to stakeholder of strong sustainable performance (Dhaliwal et al., 2011; Rezaee and Tuo, 2019), then SD is expected to be more useful for

analysts in assessing the firms' financial performance when the information disclosed is of high quality. Supporting this, Botosan (2004) argue that high quality disclosure is useful to the information's users in making financial decisions. High quality information also improves the ability of investors to evaluate future financial performance through considering better earnings forecasts (e.g. Dhaliwal et al., 2012; Becchetti et al., 2013; Bernardi and Stark, 2018). Recent empirical studies documented the relationship between the analysts' earnings forecasts and SD (Dhaliwal et al., 2012; Becchetti et al., 2013; Casey and Grenier, 2014; Ioannou and Serafeim, 2015; Garcia-Sanchez et al., 2019).

This study is related but different from the work of prior studies in two aspects. First, Egypt has a different financial reporting environment in comparison with Western countries. Therefore, research findings for Western markets may not necessarily be applicable to the implementation of the Basic Standard in Egypt. Egyptian institutional laws, mechanism and governance are weak compared to Western

countries (Reddy, 2016), it is also a fact that Egyptian listed companies have high presence of family and promoter groups' ownership (Chauhan et al. 2016). Thus, research finding for Western countries may not be applicable for Egyptian context. Second, so far, prior studies employed two methods of measuring sustainability disclosure. The first method uses subjective sustainability rankings (e.g. Becchetti et al., 2013; Ioannou and Serafeim; 2015). Although of their popularity, sustainability ranking rarely evaluated and have been criticized for their own lack of transparency that helps stakeholder identify social responsible companies (Chatterji et al., 2009), in addition such ranking is not available in many countries and therefore cannot be applied widely.

The second method evaluates sustainability reporting based on issuance of a stand-alone sustainability report without analysing the content of sustainability reports and evaluate the information provided to users. The issuance of standalone sustainability reports may be an attempt by management to convince

powerful stakeholders that the firm is acting in the right way and socially and environmentally responsible, regardless of whether actual performance follows (Thorne et al., 2014). Unlike prior studies, this study offering new insights concerning the quality of sustainability disclosure (QSD) and its relationship with the accuracy of analyst forecast, and developing a multidimensional model to measure QSD. Second, Egypt has different financial reporting environment in comparison to Western Countries. This study finds evidence support the hypothesis, in fact, results of this study suggest that QSD mitigates information asymmetry by signalling QSD and improving the accuracy of analysts' forecast. The findings are also robust to the alternative measure of the attributes of analysts' earnings forecast and confirms the main results.

This study contributes to the literature in several ways. First, it extends the analyst forecast literature and the sustainability reporting literature. Prior studies show that SD is related to analyst forecast accuracy (Dhaliwal et al., 2012; Becchetti et al.,

2013; Casey and Grenier, 2014; Ioannou and Serafeim, 2015). However, it is not clear whether the existence of sustainability information or the quality of sustainability information is relevant to analyst forecast accuracy. To the best of my knowledge, this is the first study examines whether the quality of sustainability information, as represented by the three dimensional framework, is related to analyst forecast accuracy. Second, sustainability reporting has been criticised for its lack of relevance and credibility (Husillos et al., 2011), this study seeks to contribute to this debate by developing new model to measure QSD that considers the quantity of information disclosed, the spread of SD, and usefulness of SD for users. Third, this study expands our understanding on the quantity vs quality of sustainability reporting. The study findings suggest that it is quality of SD rather than quantity which enhance analyst forecast accuracy. Fourth, this study enrich analyst forecast literature and the sustainability reporting literature by examining their relationship in emerging economy context like Egypt.

This study proceeds as follows. The following section presents literature review and empirical studies. The description of the research method used in the paper was presented in the next section. After that, the findings section outlines the main results and the final section presents the main discussion and implications.

2. Literature Review:

Recently, internal managerial practice has been changed due to increased concern about firms' sustainability practices (Ioannou and Serafeim, 2010). Managerial disclosures about sustainability, which are quantifiable, specific, comparable, relevant and represent sustainability activities faithfully, are more likely to reflect the company's social and environmental behaviour with different stakeholders (Beattie et al., 2004). The QSD is related to disclosures that reflect companies' real commitment to sustainability strategies and thus mitigate asymmetric information (Dhaliwal et al., 2012). It has been argued that SD reduces asymmetric information, which may also mitigate the uncertain-

nty risk, improve the financial decisions in the capital markets and enhances financial analysts' decisions (Sun et al., 2010). Wang and Tuttle (2014) indicated that financial analysts employ social and environmental disclosure to form a general impression about managers' credibility, which is related positively with the share price. However, low QSD may have negative impact on users' interest in sustainability activities (Botosan, 2004). If low quality information is reported by the manager, it will not enhance the judgments of analysts and other stakeholders (Dhaliwal et al., 2012). Transparency need to be increased by managers, and rhetoric statements about sustainability activities also should be improved through higher quality of sustainability disclosures (Delmas and Burbano, 2011).

Limited studies have investigated whether financial analysts use sustainability reporting to make their decisions and most of these studies are conducted using data from developed countries. For instance, Dhaliwal et al. (2012) examine the association between the analysts forec-

ast accuracy and the stand-alone CSR disclosure by using data from 31 countries. They indicate that the stand-alone sustainability disclosure is negatively related to analyst forecast error. Becchetti et al. (2013), investigate the impact of the sustainability reporting on earnings forecast, using a sample of US companies from 1992 to 2012, they found that KLD CSR scores are positively related to the accuracy of earnings forecasts, particularly among the top CSR companies. Similarly, Casey and Grenier (2014) also provide evidence that the existence of sustainability reporting is negatively related to analyst forecast errors and dispersion. Ioannou and Serafeim (2015) also investigate the relationship between sell-side analysts' forecast and KLD CSR ratings.

They used a sample of US companies over 15 years. They suggest that when analysts perceive CSR as an agency cost, due to the prevalence of an agency logic, they produce pessimistic recommendations for firms with high CSR ratings. Garrido et al., (2016) examine whether the issuance of a sustainability stand-

alone report impacts the errors of analysts' earnings forecast in Spain. They provide evidence that the publication of sustainability reports negatively affect the error of earnings forecast. Garcia-Sanchez et al., (2019) examine whether this innovative practice provides a better reflection of a firm's social and environmental dimensions and therefore improves the forecasts made by financial analysts, who are significant stakeholders in this respect.

Their analysis of an unbalanced sample of 750 international companies, located in 19 countries and operating in 22 business sectors during the years 2011–2016, in which a logistic regression is applied to the panel data, reveals the existence of a two-way relationship between the adoption of the GRI-IFC disclosure strategy and the level of analyst coverage. Moreover, the use of this strategy, and the resulting increase in coverage, has a positive impact on the accuracy of analysts' forecasts. Friske et al., (2022) examine the relationship between sustainability disclosure and firm value, as measured by Tobin's q. The results

suggest that, sustainability reporting is negatively related to Tobin's q . In an analysis of sustainability reporting organizations, they find that external assurance is positively associated with Tobin's q . External audits appear to increase the credibility of reports.

One important gap in previous studies is related to the methods used to evaluate sustainability reporting which are the issuance of stand-alone report and SD ranking. Both methods do not consider other important dimensions that distinguish the information provided to users. It is not possible to conclude the possible effects of sustainability reporting on analysts forecast accuracy without knowing whether sustainability disclosure conveys a quality information or not. Since signaling theory suggest that the QSD could be used to mitigate information asymmetries (Watts and Zimmerman 1990; Miller 2002), it can be expected that the QSD is useful for various stakeholders and stock markets (Garrido et al., 2014). Thus, the current study argues that higher QSD will increase the accuracy of analysts'

forecast. Therefore, the current study makes the main proposition as followings:

H1: QSD is positively associated with the accuracy of analyst earnings forecasts.

3. Research Method:

3.1 Sample of the Study:

The initial sample for the study is the companies in Egyptian Stock Exchange during the period from 2009 to 2018. Following prior studies (e.g., Arun et al. 2015; DeFond & Jiambalvo, 1994; Klein, 2002), financial, utilities and regulated companies are excluded because of the unique characteristics of their financial statements. Further to this, foreign cross-listed firms are excluded since they are influenced by different regulations. Firms with missing data were also excluded from the sample. The final sample consists of 1900 firm-year observations during the study period.

3.2 Measurement of QSD:

The current study adopts the framework proposed by Beattie et al. (2004) for voluntary disclosure to measure sustainability disclosure. Their framework, consists of two dimensions: (i) the quantity of voluntary disclosure (ii) the spread of voluntary disclosure. In line with their work, this study develops a framework to captures three dimensions: (i) the quantity of sustainability disclosure (what and how much is disclosed) (ii) the spread of sustainability disclosure (coverage and concentration of sustainability disclosure) and (iii) the usefulness of sustainability disclosure (the qualitative characteristics of accounting information). This framework provides evidence on the nature of a company's sustainability disclosures based on three-dimensions, which allows to capture the quantitative and qualitative features concerning a specific kind of sustainability information.

3.2.1 The Quantity Dimension:

The first dimension of QSD is the actual amount of disclosure, relative to the amount adjusted

by two factors, size and complexity, prior studies show these two variables to have a strong impact on disclosure (e.g. Beattie et al., 2004; Beretta and Bozzolan, 2008). This is more likely to help for evaluating sustainability disclosure taking into account the differences in the companies' size and industry.

To measure the quantity of sustainability disclosure in annual reports, a checklist containing 25 items was constructed (see Appendix 1). The current study follows previous studies to construct this checklist. In particular, this study follows Hanniffa and Cooke (2002,2005); Ghazali (2007); Khan et al. (2013); Kansal et al. (2014); Oikonomou et al. (2015) and develop a modified checklist including the items relevant to Egyptian companies. The coding unite used in previous studies, in content analysis units of disclosure, are words, text, sentences and paragraphs of sustainability disclosure. Each technique has its own advantages and drawbacks (Campbell, 2004). Coding by sentences, paragraphs and words has been criticised on the basis that different information may

be included in the same paragraphs or sentences related to the sustainability disclosure. Also, individual words are meaningless. As a result, a text unit was employed to measure sustainability disclosure in this study, which was identified by Beattie and Thomson (2007) as “part of sentence captures a piece of information”.

Following Beattie et al. (2004) the dimension of disclosure quantity is measured by using the relative number of text units, which is adjusted by two external factors, size and industry type, that have been persistently found to influence the level of disclosure. The standardised residuals from an Ordinary Least Squares (STRQ) regression of the number of text units on industry and size are used as proxy of the quantity dimension.

3.2.2 The Spread Dimension:

The second dimension measures the spread of sustainability information. Using spread dimension in this framework helps to evaluate whether the sustainability information disclosed meets the need of different stakehold-

ers or focus on specific groups.

Following Beattie et al. (2004), the current study determines the spread as a function of the sustainability disclosure coverage (COV), and sustainability disclosure dispersion (DIS). The coverage is measured by the percentage of items (sub items) filled in by at least one piece of information out of the total number of items (sub items) in the checklist. The coverage ranges from 0 (non-disclosed) to 1 and assumes its maximum value when a company makes disclosure over each of the topics (subtopics) in the checklist. COV is measured as per the following equation:

$$COV = \frac{1}{st} \sum_{j=1}^s INF$$

Where, INF = 1 if company i discloses information about the item j in the annual report, otherwise = 0, and s = number of subcategory. Disclosure dispersion (DIS) indicates to how concentrated disclosed items are among checklist items. DIS is defined as follows:

$$DIS = 1 - \sum_{j=1}^n P_j^2$$

Where, Pi = proportion of disclosure of item i measured by

the frequency of item disclosed in category j. The minimum value of DIS is 0 when all sustainability disclosure text units fall in one category and the value is larger when sustainability disclosure text units are spread between categories. The higher value of DIS index is the higher quality of disclosure.

COV and DIS indexes help in estimating how dispersed information and how wide is. Larger DIS and COV indexes reveal the higher spread of information (SPR). Thus, this study calculates the spread as the average of COV and DIS as follows:

$$SPR = \frac{1}{2} (DIS + COV)$$

3.2.3 The Usefulness Dimension:

The usefulness dimension helps information users to evaluate QSD by capturing the four type characteristics: the relevance, faithful representation, understandability and comparability (based upon the qualitative characteristics of information suggested in the conceptual frameworks of IFRS (2010A). To measure the usefulness of sustainability disc-

losure, the study develops a disclosure index based on the qualitative characteristics of accounting information suggested in the conceptual framework of the International Financial Reporting Standards (IFRS) (2010A) “relevance”, “faithful representation”, “understandability” and “comparability”. This allows for measuring the QSD by the weighted method as provided in earlier studies (Alotaibi and Hussainey, 2016; Braam and van Beest, 2013) (see Appendix 2). Thus, the current study defines the Usefulness as:

USEF =

$$\frac{1}{4} \left(\begin{array}{l} Relevance + Faithfulness \\ + Understandability \\ + Comparability \end{array} \right)$$

Finally, the overall index of quality is the average of USEF, SPR and STRQ as follows:

The Quality Index of disclosure (QSD) = $\frac{1}{3} (USEF + SPR + STRQ)$.

3.2.4 Checking Validity and Reliability:

Special considerations were given to reliability and validity of the measurements. To enhance validity, our themes and sub-themes were carefully developed from prior studies. In addition, the items validity of the initial index were reviewed independently by three expert scholars who discussed the ambiguities raised in the review. One way of improving reliability is to use multiple coders (Holsti, 1969; Aribi and Gao 2011) and, in this study, two other coders scored the research instrument. Any problems and discrepancies that arose were discussed and resolved accordingly via a set of basic coding rules. In addition, the disclosure coding scores were checked by comparing between the scores produced by the first author with those produced by the other two coders for a sample of annual reports.

3.3 Measuring the Accuracy of Analysts' Earnings Forecasts:

Following Lang and Lundholm (1996) and Beretta and Bozzolan (2008) this study measures the accuracy (ACCU) as follows:

$$ACCU = - (EPSt - MF_{t,i}) / P_{t,i}$$

Where,

EPS = actual earnings per share in period t,

MF = the median analysts' forecast of earnings per share in period t,

P = share price in period t

To investigate the link between ACCU and QSD, this study following Beretta and Bozzolan (2008), controlled for factors such as industry type, leverage, profitability, size, and variation in accounting earnings., the following regression models are used.

$$ACCU_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Disclosure proxy} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ LEV} + \beta_4 \text{ ROA} + \beta_5 \text{ ChROA} + e_{it}$$

Where,

Disclosure proxies = QSD, STRQ, SPR and USFUL.

QSD = the quality of sustainability disclosure score measu-

red through employing multidimensional proxy index.

STRQ = the standardised residuals from an Ordinary Least Squares (OLS) regression of the number of text units on industry and size (based on the checklist for each company and every year).

SPR = the spread is a function of the sustainability disclosure coverage, and sustainability disclosure dispersion.

USFUL = disclosure index developed based on the qualitative characteristics of accounting information suggested in the conceptual framework of the International Financial Reporting Standards (IFRS) (2010A).

ROA = profitability, measured through net income from operations divided by total assets.

SIZE = company size measured through the natural log of company's total assets.

LEV = leverage ratio measured through long-term debt scaled by total assets.

Ch-ROA = the variation in accounting earnings.

ACCU = accuracy of analysts' earnings forecasts.

4. Descriptive Statistics:

Table 1 describes the total observations, mean, standard deviation, minimum and maximum values and median for all variables used in this study. Table 1 shows the QSD has an average of 0.533, which is consistent with previous results reported by Martinez et al. (2015). For the dependent variable, the mean value of accuracy of analysts' earnings forecast is -0.016, which is in line with the findings reported by Bernardi, et al. (2015) in the South African who found that the mean value of accuracy of analysts' earnings forecast is -0.0102. Table 3 also reports descriptive statistics for various firm-specific variables and shows that the mean value of company size, which is measured by log total assets, is 7.48. The mean value of the return on total assets, as measure of the profitability is around 0.011, and the mean value of financial leverage is 0.64.

Table 2 shows that the highest correlation (0.276) is between accuracy of analysts' earnings forecast and DISE. The correlation coefficients of other

variables used in the current study are below the thresholds showing that there is no multicollinearity problem between the

study independent variables (Grewal et al., 2004)¹.

Table 1: Descriptive statistics

Variable	Mean	Sd	p25	p50	p75
QSD	.533	.104	.359	.508	.62
SPR	.58	.10	.19	.58	.83
STRQ	.51	.21	.10	.52	.98
USFUL	40	.16	0	.33	.91
Accuracy	-.016	.220	-.074	-.023	-.0021
ROA	.112	.124	.041	.090	.15
SIZE	7.48	.663	7.00	7.39	7.8
LEV	.546	.224	.392	.583	.71
Ch-ROA	.0086	.329	-.031	-.002	.026

Table 1: presents descriptive statistics for all variables used in this study. QSD= Corporate social responsibility disclosure score measured through employing multidimensional proxy index. STRQ = the quantity dimension of QSD. SPR = the width dimension of QSD. USFUL = the usefulness dimension of QSD. Accuracy= accuracy of analysts' earnings forecast. ROA= profitability, measured through net income from operations divided by total assets. SIZE= company size measured through the natural log of company's total assets. LEV= leverage ratio measured through long-term debt scaled by total assets. Ch-ROA = the variation in accounting earnings.

Table 2: Correlations metrics

Panel A								
	QSD	ROA	Size	Type	Lev	Ch-ROA	DISE	ACCU
QSD	1.000							
ROA	0.018	1.000						
Size	0.101***	-0.113***	1.000					
Type	0.081***	0.041*	-0.074***	1.000				
Lev	0.005	0.071***	0.059***	0.006	1.000			
ChROA	-0.003	-0.049**	0.037	-0.003	-0.022	1.000		
DISE	-0.176***	0.029*	-0.107***	-0.0473**	0.024	-0.001	1.000	
Accuracy	0.120***	-0.002	0.007	0.075***	0.088***	-0.11***	.279***	1.000

Continued Table 2:

Panel B								
	STRQ	ROA	Size	Type	Lev	Ch-ROA	DISE	ACCU
STRQ	1.000							
ROA	0.0239	1.000						
Size	0.0531**	-0.113***	1.000					
Type	0.038*	0.041*	-0.074***	1.000				
Lev	0.0104*	0.071***	0.059***	0.006	1.000			
ChROA	-0.042*	-0.049**	0.037	-0.003	-0.022	1.000		
Accuracy	0.0967***	-0.002	0.007	0.075***	0.088***	-0.11***	.279***	1.000
Panel C								
	USFUL	ROA	Size	Type	Lev	Ch-ROA	DISE	ACCU
USFUL	1.000							
ROA	0.031	1.000						
Size	0.079***	-0.113***	1.000					
Type	0.052**	0.041*	-0.074***	1.000				
Lev	0.008	0.071***	0.059***	0.006	1.000			
ChROA	-0.039*	-0.049**	0.037	-0.003	-0.022	1.000		
Accuracy	0.117***	-0.002	0.007	0.075***	0.088***	-0.11***	.279***	1.000
panel D								
	SPR	ROA	Size	Type	Lev	Ch-ROA	DISE	ACCU
SPR	1.000							
ROA	0.049*	1.000						
Size	0.181***	-0.113***	1.000					
Type	0.177***	0.041*	-0.074***	1.000				
Lev	0.022	0.071***	0.059***	0.006	1.000			
ChROA	-0.038*	-0.049**	0.037	-0.003	-0.022	1.000		
Accuracy	0.028	-0.002	0.007	0.075***	0.088***	-0.11***	.279***	1.000

Table 2: reports the correlation coefficients between the dependent and independent variables. * Significance at the 0.10 level, ** Significance at the 0.05 level, *** Significance at the 0.01 level.

5. Multivariate Analysis:

In this section the current study examines whether QSD helps analysts in achieving higher accuracy in their earnings forecast. QSD and its three dimensions are used as independent variables whereas the dependent variable used in the study model is the accuracy of analysts' earnings forecast. Table 3 shows that the QSD is statistically significant and positively related to the accuracy of analysts' earnings forecast at 0.01 level (Model 1).

This result is consistent with findings reported by prior studies (e.g. Beretta and Bozzolan 2008; Dhaliwal et al., 2012; Becchetti et al., 2013; Casey and Grenier, 2014), indicating that accuracy of analyst earnings forecasts is more likely to be higher when companies publish a higher QSD. Table 3 also indicates that SPR and USEF as dimensions of QSD (Model 3 and Model 4) are statistically significant and positively related to the accuracy of analysts' earnings forecast (coef = 3.50, $p < 0.01$; coef = -1.54, $p < 0.05$, respectively). These findings su-

ggest that USFUL dimension and SPR dimension are likely to increase the accuracy of financial analysis for earnings forecasts. Although STRQ dimension is insignificantly related to the accuracy of analysts' earnings forecast (Model 2), the relationship between them is still positive (coef = 0.334, $p < 0.282$). In general, the findings suggest that the identified framework in this study is more likely to help information users to evaluate the QSD for making their decisions and therefore, comprises a positive phenomenon for stock markets. In respect of control variables, table 3 also found evidence that SIZE (Model 2) is significantly and positively related to the accuracy of analysts' earnings forecast (coef = .317, $p < 0.05$), suggesting that the accuracy of earnings forecast can be predicted in large companies more than small companies. Finally, it is interesting to note that ROA (column 1 and column 3) is statistically significant and negatively associated with the accuracy of analysts' earnings forecast (coef = -.524, $p < 0.01$; coef = -.457, $p < 0.01$), suggesting that financial analysts are more lik-

ely to achieve less accuracy forecasts for companies with higher ROA.

Table 3: Regression panel analysis: Accuracy and QSD and its dimensions

	Accuracy Model 1		Accuracy Model 2		Accuracy Model 3		Accuracy Model 4	
	Coef	T	Coef	T	Coef	t	Coef	T
QSD	1.68***	3.72						
STRQ			.334	1.08				
USFUL					3.50***	5.42		
SPR							1.54**	2.25
ROA	.036	0.08	.142	0.29	.012	0.03	.065	0.13
SIZE	.091	0.82	.317**	2.04	.037	.22	.176	1.04
Type	1.052*	1.66	.001	-0.01	-0.11	-0.04	-0.12	-0.04
Lev	-.330	-1.31	.006	0.02	.039	0.14	.016	0.06
ChROA	-.524***	-3.84	-.455	-3.26	-.457***	-3.30	-.450	-3.23

Table 3: reports the relationship between accuracy of earnings analysts' forecast and the three dimensions of QSD. * Significance at the 0.10 level, ** Significance at the 0.05 level, * Significance at the 0.01 level**

6. Quality Vs Quantity of Sustainability Disclosure:

The current study further compares the quantity measurement of sustainability disclosure with the quality measurement of sustainability disclosure in order to test whether the accuracy of analysts forecast is improved by using QSD framework, or not. This study argues that although quantity and quality are inseparable, however, mere quantity information related to sustainability activities may not improve the market decisions. Thus, the

main analysis that reported in table 3 was repeated using content analysis to capture the quantity of sustainability disclosure (SD), through the number of text unit (e.g. Haniffa and Cooke, 2005; Belgacem and Omri, 2015).

The test findings is reported in table 4. The results indicate that SD (Model 5) is insignificantly associated with the accuracy of analysts' forecast (coef = 0.003, $p < 0.154$), while QSD (model 6) has a significant and positive correlation with the ac-

curacy of analysts' forecast at 0.01 level. Furthermore, when the QSD and SD are employed as predictors in the same model (model 7), the findings reveal that QSD is statistically significant and positively related to the accuracy of analysts' forecast (coef = 1.68, $p < 0.01$) while SD did not show significant

association (coef = - 0.001, $p < 0.261$). These results support the main hypothesis of this study and provide evidence that high quality information of disclosure is more likely to help financial analysts than just quantity information to predict earnings in the subsequent year.

Table 4: Regression panel analysis 1: Accuracy and both QSD and DF

	Accuracy Model 5		Accuracy Model 6		Accuracy Model 7	
	Coef	T	Coef	t	Coef	T
QSD			1.68***	3.72	1.68***	3.73
DF	.003	1.42			.002	1.46
ROA	.199	0.40	-.036	-0.08	-.016	-0.04
SIZE	.422**	2.55	.091	0.82	.133	1.16
Type	.006	-0.02	.047*	1.66	.048*	1.67
Lev	.005	0.02	-.330	-1.31	-.329	-1.30
ChROA	-.457***	-3.27	-.524***	-3.84	-.522***	-3.83

Table 4: reports the relationship between accuracy of earnings analysts' forecast and both quantity and quality of sustainability disclosure. * Significance at the 0.10 level, ** Significance at the 0.05 level, *** Significance at the 0.01 level.

7. Robustness Check:

The current study conducts a robustness test to check for robustness of its results. An alternative measurement of the dependent variable the accuracy of analyst's earnings forecast is used to test whether the primary find-

ings are robust to various measures or not. The main empirical analyses were repeated by using Dispersion of Analysts' Earnings Forecast (DISE) as alternative measure for the accuracy of analyst's earnings forecast. Following prior studies (e.g. Harjoto, et al., 2015; Garrido et al., 2016),

this study uses standard deviation of analysts' earnings forecast as proxy of analyst's dispersion of earnings forecast. The measure for dispersion of analysts' earnings forecast was collected from Bloomberg database.

Table 5 provides evidence that QSD is negatively related to DISE at 0.01 level (Model 8). These results are consistent with the main finding in table 4 suggesting that when manager report higher quality of disclosure, they are more likely to help financial

analysts in reducing their error of earnings forecast at the subsequent year. Table 5 also provides results for the relationship between DISE and QSD dimensions. The three dimensions of QSD (in Model 9, Model 10 and Model 11) are statistically significant and negatively related to DISE (coef = -.588, $p < 0.01$; coef = -1.35, $p < 0.01$; coef = -.798, $p < 0.01$ respectively). These results provide other evidence that the main results are robust unchanged with alternative measures.

Table 5: Regression panel analysis: dispersion and QSD

	DISE Model 8		DISE Model 9		DISE Model 10		DISE Model 11	
	Coef	t	Coef	t	Coef	T	Coef	T
QSD	-1.32***	-6.05						
STRQ			-.588***	-3.80				
USFUL					-1.35***	-4.84		
SPR							-.798***	-3.83
ROA	-.427**	-1.97	-.619**	-2.48	-.42*	-1.92	-.485**	-2.22
SIZE	-.225***	-4.29	-.431***	-5.53	-.20***	-3.79	-.243***	-4.58
Type	1.013	-1.06	-.007	-0.05	-.009	-0.74	-.016	-1.25
Lev	.109	0.89	.065	0.46	.096	0.78	.111	0.90
ChROA	.061*	1.34	.097	0.55	.101	0.57	.086	0.48

Table 5: reports the relationship between dispersion of earnings analysts' forecast and quality of sustainability disclosure. * Significance at the 0.10 level, ** Significance at the 0.05 level, *** Significance at the 0.01 level.

8. Concluding Remarks:

This study examines the relationship between the QSD and the accuracy of analyst forecast using a sample of the Egyptian listed companies. The paper argues that the accuracy of analyst earnings forecast is more likely to be increased when companies do report higher QSD. This study combines different dimensions to measure the QSD: the quantity of the information disclosed (how much is disclosed), the spread of the information disclosed (coverage and dispersion), and the usefulness of the information disclosed (characteristics of accounting information). The current study performs OLS regression and find that QSD practices are associated with analyst forecast accuracy.

The empirical results also confirm that the dimensions considered in the study framework give more realistic disclosure picture than quantity does. In the additional analysis, the study distinguishes between the quantity and the quality of sustainability disclosure and examine their relationship with the accuracy of analyst forecast. The results fr-

om this additional analysis confirm the main result. In line with signalling theory, the findings suggest that QSD could be used to mitigate information asymmetries and increase accuracy of analyst forecast.

These results are important for standard setters and regulators because they assess the possible effectiveness of sustainability disclosures. The results also advance the understanding of the role played by QSD in the stock valuation process and provide guidance to investors on how to utilise the sustainability disclosure that companies provide.

Notes:

1. Grewal et al. (2004) argue that a multicollinearity problem above 80% might harm the findings of the regression analysis.

References:

- Alotaibi, K. O., & Hussainey, K., .2016. Determinants of CSR disclosure quantity and quality: Evidence from non-financial listed firms in Saudi Arabia. *International Journal of Disclosure and Governance*, 13(4), 364-393.

- Aribi, Z. A., & Gao, S. S., 2011. Narrative disclosure of corporate social responsibility in Islamic financial institutions. *Managerial Auditing Journal*, 27 (2), 199-222.
- Aribi, Z. A., & S. S. Gao. 2012. Narrative disclosure of corporate social responsibility in Islamic Financial institutions. *Managerial Auditing Journal* 27 (2):199-222.
- Arun, T. G., Almahrog, Y. E., & Aribi, Z. A., 2015. Female directors and earnings management: Evidence from UK companies. *International Review of Financial Analysis*, 39, 137-146.
- Becchetti, L., Ciciretti, R., & Giovannelli, A., 2013. Corporate social responsibility and earnings forecasting unbiasedness. *Journal of Banking & Finance*, 37(9), 3654-3668.
- Beattie, V., McInnes, B., & Fearnley, S., 2004. A methodology for analysing and evaluating narratives in annual reports: a comprehensive descriptive profile and metrics for disclosure quality attributes. *Accounting forum*, 28 (3) 205-236.
- Beattie, V. & Thomson, S., 2007. Lifting the lid on the use of content analysis to investigate intellectual capital disclosures. *Accounting Forum*, 31 (2) 129-163.
- Belgacem, I., & Omri, A., 2015. Does corporate social disclosure affect earnings quality? Empirical evidence from Tunisia. *International Journal*, 3 (2), 73-89.
- Beretta, S., & Bozzolan, S., 2008. Quality versus quantity: The case of forward-looking disclosure. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 23(3), 333-376.
- Bernardi, C. R. I. S. T. I. A. N. A., & Stark, A. W., 2015. *The transparency of environmental, social and governance disclosures, integrated reporting, and the accuracy of analyst forecasts*. Roma Tre University and University of Manchester, unpublished working paper.
- Bernardi, C., & Stark, A. W., 2018. Environmental, social and governance disclosure, integrated reporting, and the accuracy of analyst forecasts. *The British accounting review*, 50(1), 16-31.
- Botosan, C. A., 2004. Discussion of a framework for the analysis of firm risk communication. *The International Journal of Accounting*, 39 (3), 289-295.
- Braam, G., & Beest, F. V., 2013. A conceptually-based empirical analysis on quality differences between UK annual reports and US 10-K reports. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 9(10), 1281-1301.
- Campbell, D.T., 2004. A longitudinal and cross-sectional analysis of environmental disclosure in UK companies: a research note. *The British Accounting Review*, 36 (1) 107-17.
- Casey, R. J., & Grenier, J. H., 2014. Understanding and contributing to the enigma of corporate social responsibility (CSR) assurance in the United States. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34 (1), 97-130.
- Chatterji, A. K., Levine, D. I., &

Toffel, M. W., 2009. How well do social ratings actually measure corporate social responsibility?. *Journal of Economics & Management Strategy*, 18 (1), 125-169.

- Chauhan, Y., Dey, D. K., & Jha, R. R., 2016. Board structure, controlling ownership, and business groups: Evidence from India. *Emerging Markets Review*, 27, 63-83.

- DeFond, M. L., & Jiambalvo, J., 1994. Debt covenant violation and manipulation of accruals. *Journal of accounting and economics*, 17 (1), 145-176.

- Delmas, M. A., & Burbano, V. C., 2011. The drivers of greenwashing. *California Management Review*, 54(1), 64-87.

- Dhaliwal, D., Li, O., Tsang, A., & Yang, G., 2011. Voluntary nonfinancial disclosure and the cost of equity capital: The initiation of corporate social responsibility reporting. *Accounting Review*, 86(1), 59-100.

- Dhaliwal, D. S., Radhakrishnan, S., Tsang, A., & Yang, Y. G., 2012. Nonfinancial disclosure and analyst forecast accuracy: International evidence on corporate social responsibility disclosure. *The Accounting Review*, 87(3), 723-759.

- Diouf, D., & Boiral, O., 2017. The quality of sustainability reports and impression management: A stakeholder perspective. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 30 (3), 643-667.

- Friske, W., Hoelscher, S. A., & Nikolov, A. N., 2022. The impact of

voluntary sustainability reporting on firm value: Insights from signaling theory. *Journal of the Academy of Marketing Science*, 1-21.

- Garrido-Miralles, P., Zorio-Grima, A., & García-Benau, M. A., 2016. Sustainable development, stakeholder engagement and analyst forecasts' accuracy: positive evidence from the Spanish setting. *Sustainable Development*, 24 (2), 77-88.

- Garcia-Sanchez, I. M., Gómez-Miranda, M. E., David, F., & Rodríguez-Ariza, L., 2019. Analyst coverage and forecast accuracy when CSR reports improve stakeholder engagement: The global reporting initiative-international finance corporation disclosure strategy. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 26 (6), 1392-1406.

- Garrido-Miralles, P., & Sanabria-García, S., 2014. The impact of mandatory IFRS adoption on financial analysts' earnings forecasts in Spain. *Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Espanola de Financiación y Contabilidad*, 43(2), 111-131.

- Ghazali, N. A., 2007. Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: some Malaysian evidence. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 7(3), 251-266.

- Grewal, R., Cote, J. A., & Baumgartner, H., 2004. Multicollinearity and measurement error in structural equation models: Implications for theory testing. *Marketing Science*, 23(4), 519-529.

- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E., 2002. Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations. *Abacus*, 38(3), 317-349.
- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E., 2005. The impact of culture and governance on corporate social reporting. *Journal of accounting and public policy*, 24(5), 391-430.
- Holsti, O. R., 1969. *Content analysis for the social sciences and humanities*.
- Harjoto, M., Laksmana, I., & Lee, R., 2015. Board diversity and corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 132(4), 641-660.
- Husillos, J., González, C. L., & Gil, M. J. Á., 2011. The emergence of triple bottom line reporting in Spain. Spanish. *Journal of Finance and Accounting - Revista Española de Financiación y Contabilidad*, 40 (150), 195-219.
- Ioannou, I., & Serafeim, G., 2010. The impact of corporate social responsibility on investment recommendations. *Academy of Management Proceedings*, 1-46.
- Ioannou, I., & Serafeim, G., 2015. The impact of corporate social responsibility on investment recommendations: Analysts' perceptions and shifting institutional logics. *Strategic Management Journal*, 36(7), 1053-1081.
- Kansal, M., Joshi, M., & Batra, G. S., 2014. Determinants of corporate social responsibility disclosures: Evidence from India. *Advances in Accounting*, 30(1), 217-229.
- Khan, A., Muttakin, M. B., & Siddiqui, J., 2013. Corporate governance and corporate social responsibility disclosures: Evidence from an emerging economy. *Journal of business ethics*, 114(2), 207-223.
- Klein, A., 2002. Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of accounting and economics*, 33(3), 375-400.
- Lang, M. H., & Lundholm, R. J., 1996. Corporate disclosure policy and analyst behavior. *Accounting review*, 467-492.
- Martínez-Ferrero, J., Garcia-Sanchez, I. M., & Cuadrado-Ballesteros, B., 2015. Effect of financial reporting quality on sustainability information disclosure. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 22(1), 45-64.
- Miller, J.L., 2002. The board as a monitor of organizational activity: The applicability of agency theory to non-profit boards. *Nonprofit Management and Leadership*, 12, 429-450.
- Oikonomou, I., Platanakis, E., & Sutcliffe, C., 2015. *Creating more stable and diversified socially responsible investment portfolios*. ICMA Centre. Henley Business School, University of Reading, 35.
- Reddy, K. S., 2016. Regulatory framework of mergers and acquisitions: A review of Indian statutory compliances and policy recommendations. *International Journal of Law and Management*, 58(2), 197-215.
- Rezaee, Z., & Tuo, L., 2019. Are

the quantity and quality of sustainability disclosures associated with the innate and discretionary earnings quality?. *Journal of Business Ethics*, 155 (3), 763-786.

- Sun, N., Salama, A., Hussainey, K., & Habbash, M., 2010. Corporate environmental disclosure, corporate governance and earnings management. *Managerial Auditing Journal*, 25(7), 679-700.

- Thorne, L., S. Mahoney, L., & Manetti, G., 2014. Motivations for issuing standalone CSR reports: a survey of Canadian firms. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 27 (4), 686-714.

- Wang, L., & Tuttle, B., 2014. Using corporate social responsibility performance to evaluate financial disclosure credibility. *Accounting and Business Research*, 44(5), 523-544.

- Watts, R. L., & Zimmerman, J. L., 1990. Positive accounting theory: a ten year perspective. *Accounting review*, 131-156.

Appendixes:

Appendix 1: Sustainability Disclosure Checklist Items	
1.	Community development
	1- Education
	2- Contribution to national economy
	3- Charity and donation
	4- Social activities support
2.	Human resources
	1- Safety and health
	2- Employee equal opportunities
	3- Employee training and development
	4- Retirement benefits
3.	Products and services
	1- Products/ Services quality
	2- Products safety
	3- Product or service development
	4- ISO or other awards received by company
4.	Customer
	1- Customer service information
	2- customer feedback
5.	Environment
	1- Pollution
	2- Recycling
	3- Waste management
	4- Water usage
	5- Emission of carbon and harmful gases
	6- Energy policy statement
	7- ISO or other awards received by company
8- Other environmental policy statement	
6.	Others sustainability Information
	1- General sustainability Information

Appendix 2: Weighted Method for Usefulness Dimension			
	Question	Likert's	Literature
Relevance	Sustainability disclosure is estimated to be relevant if it has an influence on the users' decisions (IASB, 2010, p. 17). IFRS suggests that financial information impacts the decision-making by users to make it different.	0 = no sustainability disclosure 1= disclose descriptive information on sustainability is disclosed, 2 = descriptive and financial information of sustainability disclosure is included, 3 = descriptive disclosure including financial and forward-looking information is reported.	e.g. Jonas and Blanchet, 2000; McDaniel et al., 2002; Chakroun et al. 2013, Hussainey, K., & Alotaibi, K., 2016.
Faithful representation	Sustainability disclosure to be faithfully representative, it should be natural, complete and free of the bias (IASB, 2010).	0 = no negative and positive sustainability activities are disclosed. 1 = few positive events are disclosed (one paragraph). 2 = more positive events are disclosed (more than one paragraph). 3 = more positive events with negative events are disclosed.	e.g. Razaee, 2003; Cohen et al., 2004; Chakroun et al. 2013, Hussainey, K., & Alotaibi, K., 2016.
Understandability	Understandability is defined as understanding of disclosure regarding the information quality which help users to understand the disclosure meaning. (IASB, 2010), when information is classified concisely and presented clearly, understandability will be enhanced.	0 = no disclosure on sustainability. 1 = poor presentation (non-financial information only, without any table, pictures or graphs). 2 = financial and nonfinancial information without any table, pictures or graphs are provided. 3 = a good presentation (text, financial information plus graphs, tables or pictures)	e.g. Jonas and Blanchet, 2000; Chakroun et al. 2013, Hussainey, K., & Alotaibi, K., 2016.

Continued Appendix 2:

Comparability	<p>The Comparability is defined as the quality of disclosure that enables users for identifying the performance trends of the company over time and help users to compare between two sets of economic activities (IASB, 2010).</p>	<p>0 = no ratios is found in annual report. 1 = few ratios are found (less than 5). 2 = some ratios are found (from 5 to 10). 3 = enough ratios are found (more than 10).</p>	<p>e.g. Cleary, 1999; Hus-sainey, K., & Alotaibi, K., 2016.</p>
----------------------	---	---	---

ABSTRACTS

The Phenomenon of Public Spending Growth in the Libyan Economy: Exploring the Causes.

Dr. Hassan Al Dami Badr, Assistant Prof, Economics Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, HassanDami1973@yahoo.com.

Received Data: 8/8/2022

Publication Data: 10/09/2022

Abstract:

A phenomenon that has become familiar in almost all the economies of the countries of the world is the trend towards the size of public spending and its share of GDP to increase through time. Understanding the causes of this phenomenon has been one of the main concerns of public economists and financiers, and exploring the most important economics has become the focus of many studies and experimental research. The study explores, using the econometric methodology, the main reasons for the growth in the size of public spending and its share of GDP in Libyan economy during the period. (1962-2014), The results revealed that increased oil revenues, the degree of economic openness, inflation and decreased average per capita GDP were causes of this phenomenon in Libyan economy over the long run.

Key words: Public Spending, Libyan economy.

The Relation between Crude Oil Price and Government Expenditure in Libya: A VAR Approach.

Nasr Hussin M. Mabrok, Faculty of Economics, University of Benghazi,
Nasr34221@gmail.com.

Mohammed Abdulhafith M. Ali, Faculty of Economics, University of Benghazi,
mohammedalowgli@gmail.com.

Mohamed I. EL Refadi Assistant Lecturer, Economics Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi, elrefadimohamed@gmail.com.

Received Data: 20/03/2022

Acceptance Data: 09/05/2022

Abstract:

This study seeks to analyze the relationship between government spending in Libya and international oil prices, by tracking data across a time series that extends from 1980 to 2020 by following the method of descriptive analysis by reviewing the most important public financial indicators in Libya, their developments and aspects of government spending during the study period. By following the descriptive analysis method by reviewing the most important indicators of public finance in Libya and their developments and aspects of government spending during the study period, as well as by following the standard analysis using the Autoregressive Vector Model VAR.

The results showed the existence of a "positive" direct relationship between global oil prices and government spending in Libya and the presence of an effect For government spending in the previous year, the results were in line with the study's hypotheses and economic theory, with good statistical significance.

Key words: Oil Price, Government Budget, Government Expenditure.

Disclosure of Non-Financial Information: Theoretical Readings and Analysis

Dr. Khaled Z. Al Fadhli, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, khalid.zidan@uob.edu.ly.

Dr. Sami S. El Hossade, Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, sf.hoss@yahoo.com.

Received Data: 28/12/2022

Publication Data: 21/01/2023

Abstract:

The study aimed to provide theoretical readings and analyzes about the disclosure of non-financial information, based on the inductive approach, through an objective extrapolation of previous relevant studies. The importance of disclosing non-financial information helps and enables stakeholders to make their decisions positively, as a result of its inclusion of environmental, social, governance, strategic and risk disclosures, and that the stages that non-financial disclosure went through were divided into four periods, where the form of disclosure was in the form of A unified report that contains financial and non-financial information at the same time, and this is what is known as integrated business reports. As for the type of information included in this report, it is information on the environmental, social, governance, strategy, and risks dimensions. The relative importance of information disclosure faces major challenges associated with the lack of stand-

ards governing its importance. As a result of the difference and diversity of information, as well as the different decisions of stakeholders, and in general, the benefit of this information is the basic criterion that governs the relative importance. While it was found that the theories supporting non-financial disclosure do not fundamentally differ among themselves, they all emphasize the expansion of disclosure processes to reduce information asymmetry.

The international initiatives to disclose information included; The Global Reporting Initiative, the International Reporting Council Initiative, the American Initiatives, and the Libyan Initiatives to Develop Disclosure of Non-Financial Information, all of which had a major role in developing non-financial disclosure.

Key words: Disclosure, Non-financial information, Stakeholders.

**The Effect of Trustworthy Leadership on Job Embeddedness:
A Case Study (Sirte Company for the Production and
Processing of Oil and Gas in the City of Brega).**

Dr. Hend Khalefa Elswae, Associated Prof, Management Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, hend.elsweae@uob.edu.ly.

Dr. Siham Ebrahim Abdulsayid, Lecturer, Management Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, siham.abdulsayid@uob.edu.ly.

Received Data: 29.11.2021

Publication Data: 09/03/2022

Abstract:

This study aimed to identify the level of practice of the dimensions of trustworthy leadership from the point of view of employees in the human resources management in the Sirte company, as well as knowing the level of job embeddedness employees, and also knowing the impact of trustworthy leadership on the job embeddedness employees in the human resources management in Sirte company, and to achieve Objectives of the study The two researchers developed a questionnaire based on some previous studies that included (32) items to collect primary data from the study sample consisting of (155) individuals. (SPSS), and the results of the study indicated that the general level of trustworthy leadership from the employees' point of

view was high, and the study revealed that the general level of job embeddedness among the research sample was also high, and the showed that there is a statistically significant effect of the dimensions of leadership on job embeddedness , the study put forward a set of recommendations that may contribute to the promotion of trustworthy leadership practices and increase the level job embeddedness The company isunderstudy.

Key words: Trustworthy Leadership, Job Embeddedness, Sirte Company.

The Relationship of Good Governance with Organizational Commitment of Benghazi Municipality Office.

Dr. Bashir M. ALAbbar, Associated Prof, Public Administration Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi, bashirwakil7@gmail.com.

Received Data: 25/04/2021

Publication Data: 08/09/2021

Abstract:

The study aimed to identify the level of application of the standards of good governance: (transparency, justice, participation, accountability, rule of law, strategic vision) and its relationship to the organizational commitment of the municipality of Benghazi. The data, and the study population may have consisted of all (65) senior, middle and executive management managers. The researcher studied it completely using the comprehensive inventory method, and the statistical packages program (SPSS) was also used in analyzing the data, and the study reached many results, the most important of which are the level of application of the standards of good governance and the degree of organizational commitment were moderate, and the existence of a strong positive relationship between the application of the collective standards of good govern-

ance and organizational commitment, and the existence of a strong positive relationship between the application of the following standards of good governance: (transparency, fairness, and participation) and organizational commitment, as well as the existence of a relationship. There is a weak positive between the application of the standard (strategic vision) and organizational commitment, and the study presented a set of recommendations that it is hoped that the Contribute to enhancing the level of application of standards of good governance, and improving the degree of organizational commitment to the Benghazi municipality's office.

Key words: Good Governance Standards - Organizational Commitment - Benghazi Municipality Office.